

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة محمد خيضر - بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

أثر التضخم على الاستثمار الاجنبي المباشر

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة : 1990 - 2020

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: الاقتصاد الدولي

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

من إعداد الطالب (ة):

- علي بوعبد الله

- حميدة قدوري

لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
بسكرة	رئيسا	- أستاذ التعليم العالي	- أمال رحمان
بسكرة	مقررا	- أستاذ التعليم العالي	- علي بوعبد الله
بسكرة	مناقشا	- أستاذ محاضر أ	- ريمة عمري

الموسم الجامعي: 2022-2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة محمد خيضر - بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

أثر التضخم على الاستثمار الاجنبي المباشر

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة : 1990 - 2020

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: الاقتصاد الدولي

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

من إعداد الطالب (ة):

- علي بوعبد الله

- حميدة قدوري

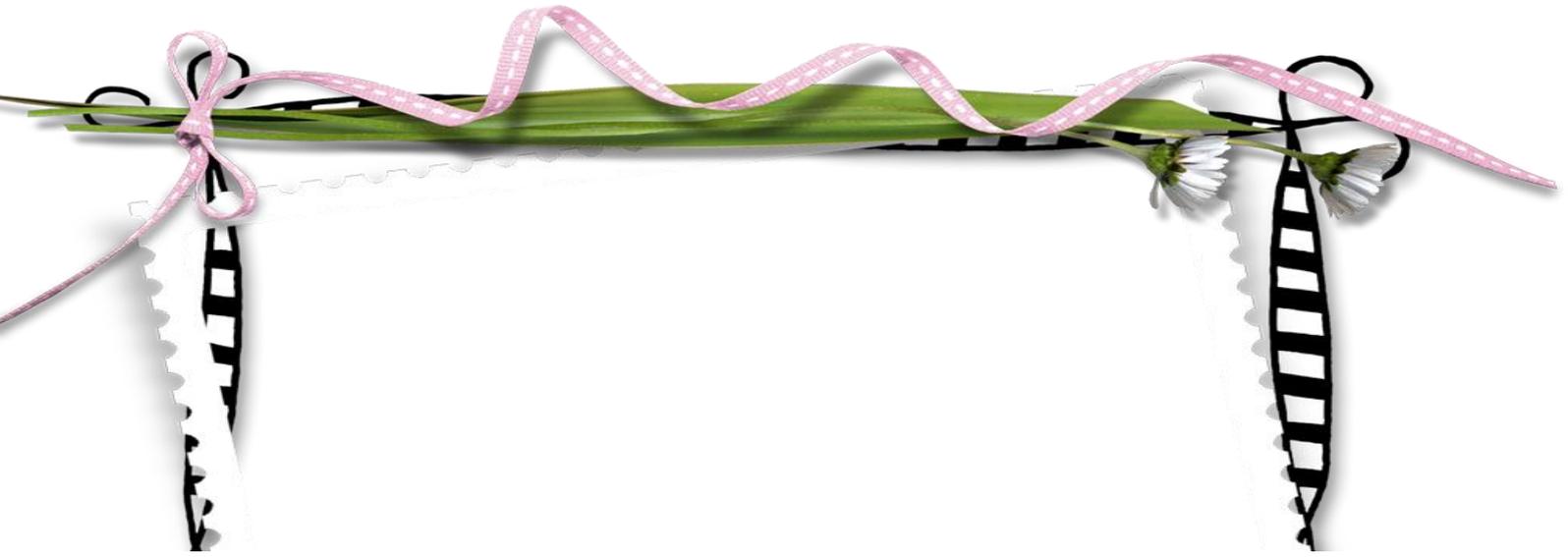
لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
بسكرة	رئيسا	- أستاذ التعليم العالي	- أمال رحمان
بسكرة	مقرا	- أستاذ التعليم العالي	- علي بوعبد الله
بسكرة	مناقشا	- أستاذ محاضر أ	- ريمة عمري

الموسم الجامعي: 2022-2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٤٣٨ هـ



تشكرات

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

(إن أشكرَ الناسَ لله عز وجل أشكرُهُم للناس)

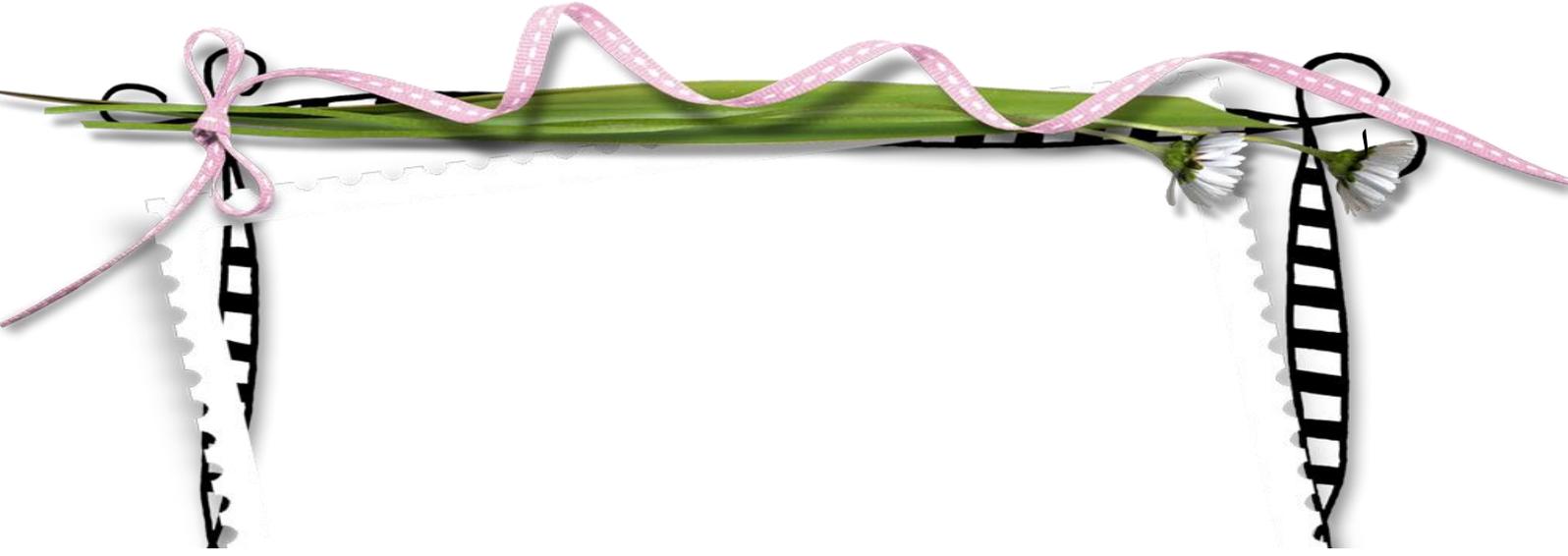
نتقدم بجزيل الشكر والعرفان للدكتور "بوعبد الله علي" على مجهوداته ونصائحه وعلى صبره معنا لإنجاز هذا المذكرة.

كما نتقدم بجزيل الشكر المسبق للجنة المناقشة على ما سيقدمونه من ملاحظات وتوجيهات والتي لن تزيد هذا العمل إلا إتقاناً

وجمالاً.

و نشكر كل أساتذة كليتنا على دعمهم وتشجيعهم لنا، دون أن ننسى من مد لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد.





الإهداء

الحمد لله الذي بعونه تتم الصالحات والصلاة على رسوله الكريم سيدنا
محمد صل الله عليه و سلم
أهدي هذا العمل المتواضع إلى:
الوالدين الغاليين حفظهما الله وأطال في عمرهما.
إلى إخوتي وأخواتي.
إلى جميع الأصدقاء و الأحباب، و كذا زملاء و زميلات دفعة 2023
جامعة محمد خيضر بسكرة
وأيضا لا ننسى كل طالب علم.
إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع.

"حميدة"



ملخص:

■ هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2020. واستخدمنا حل الاشكالية والاجابة عن فرضيات المنهج التحليلي وحاولنا في الاخير قياس هذا الاثر باستخدام القياس عن طريق الانحدار البسيط ببرنامج Eviwes، وتوصلت الدراسة إلى أن التضخم لا يزال يمثل عائقًا أمام جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، حيث يؤثر على قيمة الاستثمار ويزيد من مخاطره. وأشارت الدراسة إلى أن الجزائر تعاني من تحديات اقتصادية وسياسية، بما في ذلك تراجع أسعار النفط وتداعيات جائحة كوفيد - 19، وهو ما أثر سلبًا على جاذبية الاستثمار في البلاد وخلصت الدراسة إلى ضرورة تبني الحكومة لسياسات مالية ونقدية مناسبة لتحسين الاستقرار الاقتصادي والسياسي والتخفيف من آثار التضخم على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية:

■ التضخم، الاستثمار الاجنبي المباشر، الجزائر.

Abstract:

■ This study aims to analyze the impact of inflation on foreign direct investment in Algeria during the period from 1990 to 2020. we used the analytical method to solve the problem and answer the hypotheses, and in the end ,we attempted to measure this impact using the simple regression analysis in the Eviwes software, The study found that inflation still represents a barrier to attracting foreign direct investments in Algeria, as it affects the value of investments and increases their risks. The study also pointed out that Algeria is facing economic and political challenges, including the decline in oil prices and the implications of the COVID-19 pandemic, which negatively affected the attractiveness of investment in the country. The study concluded that the government should adopt appropriate

Keywords:

■ Inflation ,foreign direct investment ,Alegria.

قائمة الجداول

و الأشكال

قائمة الجداول

الرقم	عناوين الجداول	الصفحة
1	قنوات انعكاس تقلبات سعر الصرف على الاسعار المحلية	42
2	توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة الى الجزائر حسب الاقاليم المستثمرة خلال الفترة(جانفي 2015-الى ديسمبر 2019)	49
3	اهم الدول المستثمرة في الجزائر (اجمالي الفترة جانفي 2015 الى ديسمبر 2019)	51-50

قائمة الاشكال

الرقم	عناوين الاشكال	الصفحة
1	انواع التضخم	8
2	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2020	32
3	تطور نمو الكتلة النقدية على معدل تضخم الاسعار الاستهلاكية في الجزائر في الفترة 1990-2020	36
4	تطور معامل الاستقرار النقدي للتضخم من خلال نمو الكتلة النقدية و الناتج المحلي في الجزائر في الفترة 1990-2020	38
5	تطور الواردات في الجزائر خلال الفترة 1990-2020	40
6	تطور الرقم الاستدلالي للقيم الموحدة للسلع المستوردة في الفترة 1990-2020	41
7	تطور سعر الصرف (متوسط الفترة) للدينار مقابل الدولار الامريكي خلال 1990-2020	43
8	مساهمة تدفقات إ.أ.م الواردة في التكوين الإجمالي للراسمال الثابت خلال الفترة 1990-2020	46
9	تدفقات إ.أ.م الواردة الى الجزائر و المغرب الى الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1990-2020	48
10	تطور المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة الى الجزائر (مليون دولار) خلال الفترة 2010-2020	51
11	تمثيل بياني لمشاريع المستثمرين الاجانب حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2002-2018	53 -52

قائمة الملاحق:

الرقم	عناوين الملاحق	الصفحة
1	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2020	77
2	تطور الكتلة النقدية (M 2) في الجزائر في الفترة (1990 - 2020)	78
3	المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك (CPI) و معدل التضخم في الفترة 1990 - 2020	79
4	حساب معامل الاستقرار النقدي في الجزائر في الفترة 1990 - 2020	81-80
5	تطور الواردات في الجزائر في الفترة 1990 - 2020	82

84-83	تطور الرقم القياسي للقيم الموحدة للسلع عند الاستيراد	6
86-85	تطور سعر الصرف (متوسط الفترة) للدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال (1990 – 2020)	7
87	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة الممتدة (1990 – 2020)	8
88	الحصيلة القطاعية لتدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2002 – 2018	9
89	نتائج اختبار الانحدار البسيط بالمربعات الصغرى OLS	10

المقدمة

مقدمة

يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) مهما عالميا لانه يشجع على نمو الاقتصادات و يساعد على تحديث البنية التحتية و تحسين الخدمات و خلق فرص عمل جديدة، كما و تبادل التكنولوجيا و المعرفة بين الدول و يعزز التجارة الدولية و العلاقات الدبلوماسية بين الدول كما يمكن للأموال الاجنبية ان تكون مصدرا هاما للتمويل اللازم للمشاريع الكبيرة و المهمة في العديد من البلدان، و يمكن للاستثمار الاجنبي مهما في الجزائر المساهمة في التنوع الاقتصادي و تعزيز الصادرات و توفير التكنولوجيا و المعرفة اللازمة كما تضمن الحكومة الجزائرية حماية حقوق العمال و حقوق المستثمرين و التحقق من الامتثال للقوانين و اللوائح المحلية و الدولية.

كما توجد عدة معوقات للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر من أهمها: تقلبات اسعار النفط و الغاز و التي تعتبر مصدرا رئيسيا للدخل الوطني في الجزائر، نقص في القوى العاملة المؤهلة و التدريب المناسب، قيود على استيراد المنتجات و الخدمات الاجنبية و التحكم في اسعار الصرف، البيروقراطية و الاجراءات المعقدة و التأخير في اصدار التراخيص...

تمثل التضخم كظاهرة خطيرة على الاقتصاد ارتفاع مستوى الاسعار بشكل مستمر و متزايد مما يؤدي الى تقليل قوة الشراء و زيادة تكاليف الانتاج و الاستهلاك، و بما ان التضخم يتسبب في ارتفاع في معدلات الفائدة، فان ذلك يؤثر على الاستثمار و التوظيف و الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي، كما يقلل من قدرة الدولة على الانفاق و الاستثمار في مشاريع جديدة.

لذلك يجب على الحكومات و البنوك المركزية اتخاذ اجراءات لمواجهة التضخم، مثل زيادة سعر الفائدة و تقليل النفقات الحكومية و عليه تتضح لنا ملامح إشكالية هذا البحث والتي يمكن بلورتها في السؤال التالي:

✓ ما مدى تأثير معدل التضخم على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة 1990-2020؟

ومن هذا التساؤل الرئيسي يتفرع منه سؤالين فرعيين هما:

- ما واقع التضخم والاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر خلال فترة الدراسة (1990 - 2020) ؟

- ما هو المصدر الاساسي للتضخم في الجزائر؟

فرضية الدراسة:

يمكن أن نطلق من الفرضيتين الأساسيتين وهما:

- لا يؤثر معدل التضخم على تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة

- التضخم في الجزائر هو تضخم مستورد

أهمية الدراسة:

يستمد الموضوع اهميته من خلال المكانة التي يلعبها الاستثمار الاجنبي المباشر في تعويض نقص المدخرات المحلية و اهمية مجابهة المخاطر و المعوقات التي تواجه هذا النوع من الاستثمار القانونية منها و الاقتصادية التي من ابرزها ظاهرة التضخم و ما يشكله من خطورة على مؤشرات التوازن الكلي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى توضيح اثر التضخم على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر و هذا بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة (1990-2020)، لذلك فان هدف الدراسة لن يخرج عن هذا المسار، و يمكن توضيحه كما يلي:

- تحديد ماهية التضخم و الاستثمار الاجنبي المباشر.
- التحليل الاقتصادي للعلاقة بين التضخم و الاستثمار الاجنبي المباشر
- تحليل تطور التضخم و تحليل واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.
- قياس اثر التضخم و الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.

منهج الدراسة:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع ومن أجل الإجابة على إشكالية هذا البحث والإحاطة بمختلف جوانبه، سنعمد على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة أداء متغيرات الدراسة، وتطورهما من خلال الجانب النظري والدراسات السابقة، كما تم استخدام المنهج التاريخي لابرز تطورات الاستثمار الاجنبي المباشر و معدل التضخم في الجزائر. وفي الاخير استخدمنا المنهج الاستقرائي من خلال قياس اثر التضخم على الاستثمار الاجنبي المباشر باستخدام نموذج الانحدار البسيط ببرنامج Eviews.

الدراسات السابقة في الموضوع:

من خلال اطلاعنا على الدراسات السابقة توصلنا أنه توجد مجموعة واسعة من الدراسات الأكاديمية التي تركز على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة عامة وعموما يمكن القول أن أغلب هذه الدراسات أدرجت معدلات التضخم ضمن المتغيرات التي قد تؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ومن بين أهم البحوث نذكر:

- دراسة (تمار أمين، 2018) تهدف الدراسة إلى اختبار العلاقة بين معدلات التضخم وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2016-1990)، وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، وتوصل البحث إلى وجود علاقة معنوية وعكسية بين معدلات التضخم الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى الطويل وهو ما تؤكدته العلاقة النظرية بالمقابل ظهرت علاقة معنوية موجبة غير متوقعة في الأجل القصير ومرد ذلك إلى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر محددات أخرى عدا التضخم تتعلق بالجانب القانوني والتشريعي والوضع الأمني.

- دراسة (Jason Kiat, 2008) تم إجراء تحليل الانحدار الخطي على البيانات الاقتصادية لمزيج من 30 دولة متقدمة ونامية، لتحديد العلاقة بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي المتقدمة من تلك في الاقتصاديات الأقل نمواً، ولكن فسر الأمر إلى بيئة اقتصادية متقلبة التي تشهدها الدول النامية .

- دراسة (Erdal Demirhan, Mahmut Masca 2008) فقد جرت على مجموعة من الدول النامية بالاعتماد على الاستثمار الاجنبي كمتغير تابع والمتغيرات المستقلة التي شملت معدل نمو الاقتصادي ومعدل التضخم، وتوصل الباحث إلى نتائج تفيد أن التضخم المرتفع له تأثير سلبى ومعنوي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، وتكلفة العمالة لكل عامل، و درجة الانفتاح و معدل الضريبة حيث ابرزت نتائج دراسته ان معدل التضخم و معدل الضريبة يشكلان اشارة

مقدمة

سألبه ذات معنوية احصائية و برر الباحث تلك النتيجة على ان التضخم (INF) يعتبر كمرشر للاستقرار الاقتصادي هذا يعني ان معدلاته المنخفضة ستكون فعالة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى البلدان النامية. وعموما من خلال اطلعنا على الدراسات السابقة توصلنا الى ان معدلات التضخم تؤثر سلبيا على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر كون ان المستثمر الاجنبي لا ينجذب الى البلدان المضيفة التي تعاني من إختلالات نقدية.

هيكل الدراسة:

جاءت الدراسة في فصلين ، فكان الفصل الأول بعنوان عموميات حول التضخم و الاستثمار الاجنبي المباشر، وقسمناه الى ثلاث مباحث، ففي المبحث الاول تناول ماهية التضخم اما المبحث الثاني ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر ، اما الثالث فتناول التحليل الاقتصادي للعلاقة بين التضخم والاستثمار الأجنبي المباشر وجاء الفصل الثاني ليتناول لدراسة قياسية لأثر التضخم على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2020 فبدأنا في المبحث الاول تحليل تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2020) ثم تعرضنا في المبحث الثاني تحليل واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2020)

الفصل الأول

عموميات حول التضخم

و الاستثمار الاجنبي المباشر

تمهيد

يعد التضخم من الظواهر الاقتصادية التي اتفق الاقتصاديون على أنها من المشكلات الأساسية التي عرفتها مسيرة التقدم والتنمية في معظم المجتمعات ويواجهه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمه وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية و السياسية، حيث يؤثر تأثيراً سلبياً على الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية ظهرت في العديد من الدول ، كما أنه حظي باهتمام كبير من طرف الاقتصاديين، كما تنوعت أشكال الاستثمار، ويمثل ضرورة في جذب المزيد من المستثمرين الأجانب من ناحية وزيادة العوائد الممكنة تحقيقها من قبل الدول المضيفة من ناحية أخرى، إن دور الاستثمارات الأجنبية في التنمية أصبح من الأمور المسلم بها، كما أنه صار بمثابة الخطوة التي لا يمكن تجاهلها رغم استفادة بعض الدول منه دون الأخرى.

حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

- ❖ المبحث الأول: ماهية التضخم
- ❖ المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر
- ❖ المبحث الثالث: التحليل الاقتصادي للعلاقة بين التضخم والاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: ماهية التضخم

يعتبر التضخم ظاهرة اقتصادية عانت منها كل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، واكتست أهمية بالغة في الفكر الاقتصادي على مر العصور، فتعددت النظريات الاقتصادية المفسرة لها بتعدد المدارس الاقتصادية، وعلى اختلاف نوع التضخم ومصدره.

المطلب الأول: مفهوم التضخم

لم يتفق المفكرون الاقتصاديون على تعريف واحد لظاهرة التضخم ، ففضلا عن اختلاف مفهوم التضخم من فترة إلى أخرى فإن هناك من الاقتصاديين من عرفوه بناء على خصائصه ومنهم من عرف التضخم على أساس الأسباب المنشئة له.

الفرع الأول: تعريف التضخم على أساس الأسباب المنشئة له

اعتمدت بعض الكتابات الاقتصادية في تعريفها لظاهرة التضخم على الأسباب المنشئة لها، مع تفاوت التركيز على هذه الأسباب بين تعريف وآخر؛ ومن أمثلة هذه التعاريف ما يلي:

عرف أنصار النظرية الكمية للنقود التضخم على أساس أن " كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار". (غازي، 1985، صفحة 14)

بمعنى أنه كلما زادت كمية النقود المتداولة في الاقتصاد بمعدل أكبر من نمو الناتج الوطني الحقيقي كلما ازدادت الأسعار وبالتالي حدوث التضخم، وهذا ما توضحه معادلة التبادل لفيشر: $M.V=P.T$

وذلك على افتراض ثبات كل من سرعة دوران النقود V وحجم التبادل T ، ووفقا لهذه النظرية يعتبر التضخم ظاهرة نقدية بحتة، حيث يرى مؤيدو هذا المعيار بزعماء ميلتون فريدمان، أن النقود هي المتغير المحدد للمستوى العام للأسعار، سواء كانت الزيادة من خلال ارتفاع عرض النقد نتيجة الإصدار النقدي والتوسع في الائتمان، أو من خلال انخفاض الطلب عليها والتوسع في الإنفاق النقدي. (عوض الله و الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، 2003، صفحة 246)

كما عرفه أنصار نظرية الدخل والإنفاق بأنه " الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي ينتج عنه فجوة بين السلع الحاضرة وحجم الدخل المتاحة للإنفاق ". (مجدي، 2003، صفحة 33)

وعرفه أنصار نظرية السوق بأنه: " هو زيادة الطلب التي لا تقابلها زيادة في حجم الإنتاج ". (Bali, 1993, p. 70)

أما بالنسبة لكينز فالتضخم هو " زيادة المقدرة الشرائية التي لا يقابلها زيادة في حجم الإنتاج " أو هو " زيادة الطلب الحقيقي في جو استخدام كامل ". (غازي، 1985، صفحة 20)

كما يعرف التضخم أيضا من خلال الربط بين مظاهره وبعض أسبابه وذلك كما يلي " التضخم هو زيادة كمية النقود بالنسبة لكمية السلع بالقدر الذي يكفي في زمن قصير لتحقيق ارتفاع كبير في الأسعار ". (عادل أحمد، 1992، صفحة 201)

يعتمد مناصرو هذا المعيار في تعريفهم للتضخم على خصائصه، والتي من أبرزها ارتفاع المستوى العام للأسعار، ومن الأمثلة على ذلك، تعريف التضخم بأنه: " الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما ". (الوزني و الرفاعي، 2003، صفحة 249)

المطلب الثاني: أنواع التضخم وأسبابه

الفرع الأول: أنواع التضخم

من التعريفات السابقة لظاهرة التضخم، نجد أن هناك اختلافات عديدة في وجهات النظر حول هذه الظاهرة، وتفسر هذه الاختلافات بوجود عدة أنواع من التضخم تصنف حسب عدة معايير، وتشترك هذه الأنواع في خاصية واحدة وهي عجز النقود عن أداء وظائفها أداء كاملاً، حيث أنه اختلف علماء الاقتصاد حول تحديد أنواع التضخم فمنهم من قسمه حسب المعايير وذلك على النحو التالي: (الشيخ طه، التضخم (أسبابه، آثاره سبل معالجته)، شبكة المعرفة، 2021، صفحة 10)

1 - معيار تحكم الدولة في جهاز الأسعار

يضم هذا المعيار نوعين هما:

التضخم الظاهر: ويسمى أيضاً بالتضخم المفتوح، وترتفع في إطاره الأسعار بحرية لتحقيق التعادل بين العرض والطلب دون أي تدخل من جانب الدولة.

التضخم المكبوت: هو التضخم الذي تحدد الدولة فيه سقفاً للأسعار لمنع استمرار الأسعار في الارتفاع، ومن ثم الحد من حركات اتجاهات التضخمية المتفشية واستفحال آثارها في المجتمع .

2 - معيار حدة التضخم

يضم هذا المعيار 03 أنواع هي:

التضخم الجامح: وهو أخطر أنواع التضخم تأثراً على الاقتصاد الوطني، إذ ترتفع الأسعار بشكل مستمر وسريع يصعب السيطرة على ها مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج وخفض الأجور الحقيقية (الأرباح) للعمالة.

التضخم غير الجامح: ويكون أقل خطورة من سابقه حيث ترتفع الأسعار بمعدلات أقل، وأيضاً يكون علاجه في متناول السلطات النقدية (ممثلة بشكل أساسي في البنك المركزي).

التضخم الزاحف: ويسمى أيضاً التضخم المعتدل، ويحدث عندما ترتفع الأسعار بنسبة معتدلة سنوياً لا تشكل خطراً اقتصادياً حيث تستقر عند مستويات منخفضة تتراوح التضخم الزاحف ما بين (2% - 3% سنوياً). (وسام، 2000، صفحة 446)

3 - معيار مصدر الضغط التضخمي

يضم هذا المعيار 04 أنواع هي: (الشمري ناظم، 1993، صفحة 392)

تضخم دفع الطلب: يحدث نتيجة الإفراط في طلب كمية السلع والخدمات وقلة الإنتاج.

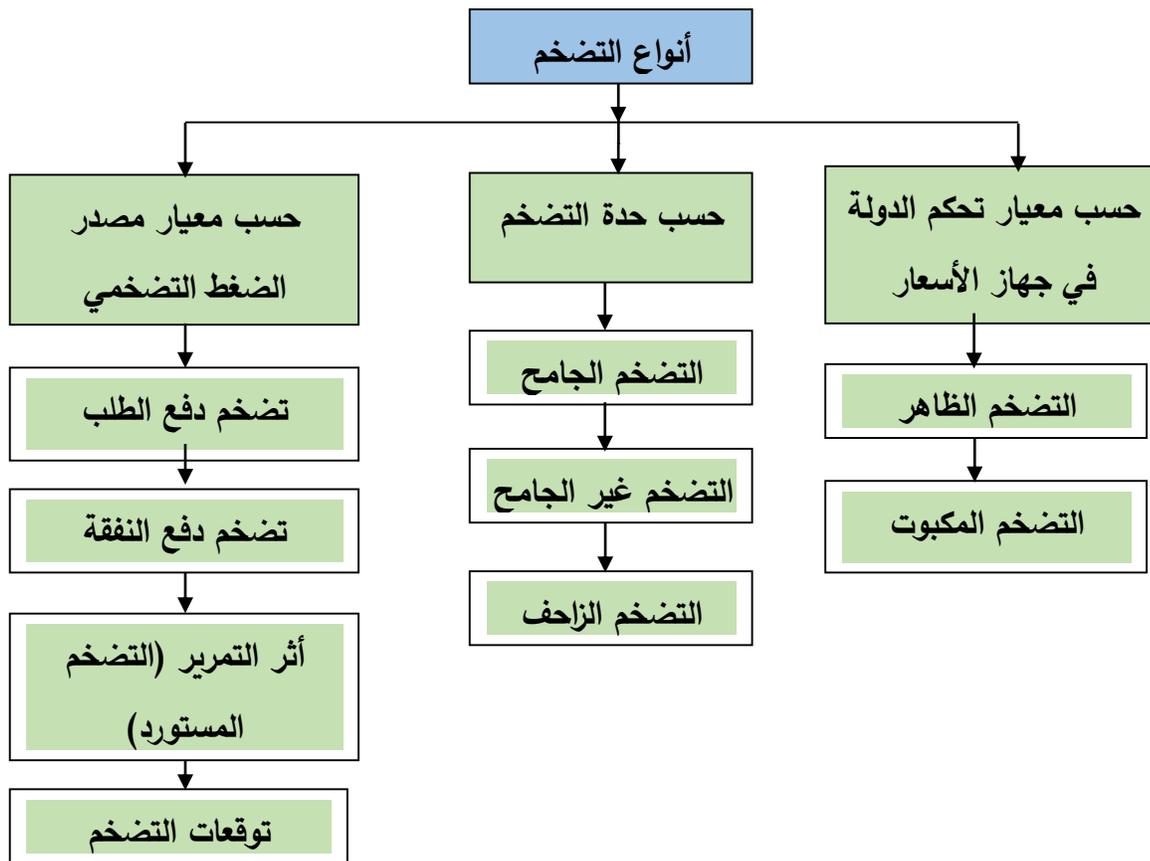
تضخم دفع النفقة: سببه حدوث زيادة في تكاليف الإنتاج وكذا ارتفاع أسعار المواد المستوردة مما يرفع من مستوى الأسعار.

أثر التميرير (التضخم المستورد): عندما تتعرض العملة المحلية لضغوطات نتيجة انخفاض قيمتها أمام العملات الأجنبية ، ترتفع بشكل كبير أسعار السلع المستوردة في السوق المحلية .في هذه الحالة يتحمل المستهلكون كلفة هذا الانخفاض في قيمة العملة عند قيامهم باستهلاك سلعة أو

خدمة مستوردة بالكامل أو بها مكون مستورد. يزداد تأثير هذا المكون كلما ارتفعت نسبة مدخلات الإنتاج المستوردة من الخارج في هيكل الإنتاج المحلي (الشيخ طه، التضخم (اسبابه، آثاره سبل معالجته)، شبكة المعرفة، 2021، صفحة 13).

توقعات التضخم: عندما يدرك المستهلكون أن المستوى العام للأسعار في دولتهم يتجه بشكل عام نحو الارتفاع ، ستدفعهم ذلك إلى تضمين ذلك الزيادة في الأسعار في أية تعاقدات مستقبلية وهو ما يدفع باتجاه المزاد من تصاعد الأسعار. (الشيخ طه، التضخم (اسبابه، آثاره سبل معالجته)، شبكة المعرفة، 2021، صفحة 14).

الشكل رقم (01): أنواع التضخم



المصدر: (الشيخ طه، التضخم (أسبابه، آثاره سبل معالجته)، 2021، صفحة 09)

الفرع الثاني: أسباب التضخم

إن هناك عدة أسباب يمكن أن تخلق ما يعرف بظاهرة التضخم، إلا أنه تكاد تجمع مختلف النظريات الاقتصادية على أن الخلفية الأساسية لهذه الظاهرة هي الإصدار النقدي وعلاقته بالعملية الاقتصادية وكذا إصدار البنوك التجارية للنقود المصرفية، وكما أشار هيلتون فريدمان إلى أن " التضخم دائماً وفي كل الأحوال ظاهرة نقدية".

ويمكن أن نوجز أهم أسباب التضخم فيما يلي:

1- الإفراط في إصدار النقود المصرفية:

إن توسع المصارف في خلق نقود الودائع يؤدي إلى نفس نتائج الإصدار النقدي وبالتالي يجب الاحتفاظ بالاحتياط الكامل % 100 في هذه المصارف ليسهل على البنك المركزي التحكم في حجم النقد المتداول. (بن دعاس، 2006، صفحة 129)

2- التمويل بالعجز:

وهو زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة، وسبب ذلك ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري بغرض زيادة الطلب الكلي الفعال دون مقابلة ذلك بعرض كلي مما يؤدي إلى الفائض النقدي وإلى ارتفاع الأسعار وهذا ما يسمى بالتضخم الطليبي، وقد يكون التمويل بالعجز من أجل تلبية الاحتياجات في العمليات الحربية، حيث تزداد النفقات الحربية للدولة إضافة للعوامل النفسية. (بركان، 2010، صفحة 36)

3- الزيادة في الطلب على السلع والخدمات من طرف رجال الأعمال، القطاع العائلي والحكومة:

وكنتيجة لذلك يحدث ضغط في الطلب لا يقابله أي زيادة في إنتاج السلع والخدمات فيحدث اختلال في التوازن بين العرض والطلب الفعال فترتفع الأسعار ويحدث التضخم.

4- ارتفاع تكاليف الإنتاج:

يمكن لتكاليف الإنتاج أن تكون سببا في إحداث ضغوط تضخمية، ففي كثير من الأحيان يتمكن العمال من الرفع في أجورهم خاصة عندما يكون لديهم قوة تفاوضية معتبرة فيستجيب أرباب العمل لمطالبهم ويتأتى عن هذه الزيادة ارتفاع في التكاليف والذي سينعكس بالدرجة الأولى على أسعار السلع والخدمات المقدمة.

المطلب الثالث: قياس التضخم وأثاره

الفرع الأول: قياس التضخم

1- الرقم القياسي للأسعار المستهلك CPI : (عرابة، 2004، صفحة 160)

يقاس مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر شهريا، من طرف الديوان الوطني للإحصاء الذي يهدف لقياس تطور أسعار السلع والخدمات، إذ يستخدم في الجزائر رقم لاسير index laspayre و الذي يتميز بكونه يأخذ كميات في سنة الأساس كأساس للترجيح و تحسب هذه الكميات انطلاقا من الإحصاء الوطني للاستهلاك و يوضح لنا هذا الرقم كيف تتطور أسعار نفس السلم من السلع والخدمات عبر الزمن اي يبين لنا كم يجب أن ننفق في اليوم من اجل استهلاك نفس الكمية من السلع والخدمات في فترة زمنية سابقة، و يتفق المحللون الاقتصاديون على أهمية هذا المؤشر باعتباره مقياسا مهما لمعدل التضخم لأنه يصور التدهور على قوة الشرائية للنقود أو على مستوى معيشة الافراد.

كما تعتبر التطورات التي تطرأ على الرقم القياسي للمنتجات الغذائية الأحذية والملابس والسكن، الأثاث والمشروبات والخدمات المتمثلة في الصحة، النقل والتعليم من أهم المؤشرات الخاصة بالرقم القياسي للاسعار الاستهلاك و ذلك باعتبارها أهم السلع الاستهلاكية للأسر .

2- الرقم القياسي الضمني للأسعار PGDP: (عبد الفضيل، 1982، صفحة 18)

يعتبر معيار ذي دلالة هامة لقياس التغيرات التي تحدث في المستوى العام للاسعار في الاقتصاد، يستند عليه عدد كبير من الاقتصاديين من بينهم خبراء صندوق النقد الدولي، و يسمى كذلك مكمش الناتج الداخلي الخام PGDP, و يحتوي هذا المؤشر على جميع اسعار السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد الوطني السلع الوسيطة الى الانتاجية و الاستهلاكية النهائية على عكس مؤشر أسعار الاستهلاك CPI، و يمكن حسابه بضرب ناتج كل السلع والخدمات المنتجة في سنة المقارنة باسعار تلك السنة و مقسمة على حاصل ضرب كل السلع والخدمات المنتجة في سنة المقارنة باسعار سنة الأساس .

كما يصلح هذا المؤشر للبيانات السنوية و الموسمية فقط، كما يقوم بقياس اسعار السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن فقط و هذا و يأخذ بالحسبان أسعار الصادرات و لا يأخذ بعين الاعتبار أسعار الواردات، على عكس مؤشر CPI الذي يقيس كل السلع المشتراة من طرف المواطنين.

الفرع الثاني: آثار التضخم

يمكن أن تكون الزيادة في حدة التضخم آثار كارثية على الحياة الاقتصادية، فيجمع الاقتصاديون على أن التضخم ظاهرة سلبية لا تخدم النمو والتنمية الاقتصاديين. (فودوا، 2017، صفحة 107)

1- آثار التضخم على الدائنين والمدينين:

في حالة ارتفاع الأسعار فيستفيد من ذلك المدينون لأن الديون تسدد عن طريق بيع السلع والخدمات وفي حال كون المدين منتجاً فإنه سيتنازل عن كمية أقل من إنتاجه لتسديد مبلغ معين من الدين، وفي حالة العكس من ذلك أي انخفاض الأسعار فيستفيد الدائنون.

2- آثار التضخم على أصحاب الأجور والمرتبات:

تمتاز هذه الفئة بإمكانية تغيير دخلها ولكن بنسبة أقل من مستوى الأسعار، وذلك بسبب النقابات أمام تسلط رجال الأعمال والحكومات، وكذا ارتفاع نسبة البطالة المتفشية في مختلف الاقتصاديات على حد سواء.

3- آثار التضخم على رجال الأعمال:

يستفيد رجال الأعمال غالباً من ظاهرة التضخم خاصة في المدى القصير إذ أن ارتفاع الأسعار يزيد من مداخيلهم مقابل الثبات أو الزيادة البسيطة في تكاليف الإنتاج وأيضاً أجور العمال التي كثيراً ما تكون محددة مسبقاً وفق اتفاقيات معينة بين أرباب العمال ومختلف النقابات التي تشكل العمال.

المطلب الرابع: معالجة التضخم

يمكن علاج التضخم من خلال أهم سياستين هما السياسة المالية والسياسة النقدية وكما يأتي: (الجبوري، 2017)

الفرع الأول: السياسة المالية

تتم معالجة مشكلة التضخم من خلال استخدام أدوات السياسة المالية والتي هي الأنفاق الحكومي و الضرائب، فعندما يحصل التضخم يمكن للدولة معالجته بواسطة زيادة حجم الضرائب بصرف النظر عن تفاصيلها، إذ إن زيادة الضرائب ستؤدي إلى اقتطاع جزء من دخول الأفراد وهذا ما ينعكس على انخفاض الطلب على السلع والخدمات فتتخفض الأسعار وينخفض التضخم هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى يمكن اللجوء إلى الإنفاق الحكومي لمعالجة التضخم إذ يمكن أن تقوم الحكومة بضغط الإنفاق الحكومي وهذا ما يعني تخفيض حجم الإنفاق وخصوصاً الإنفاق الاستهلاكي لأنه يؤدي إلى زيادة الطلب ومن ثم التضخم، أما الإنفاق الاستثماري ربما يؤدي إلى تخفيض حدة التضخم لأنه يؤدي إلى زيادة الأسعار بالنسبة للسلع الرأسمالية في بداية الأمر لكن فيما بعد يؤدي إلى انخفاض أسعاره وانخفاض التضخم لأنه أدى إلى زيادة إنتاج السلع والخدمات مقابل ثبات أو زيادة الطلب بنفس النسبة.

ومن أهم أدوات السياسة المالية نذكر ما يلي:

1- الرقابة الضريبية

تعتبر من أهم السياسات وأكثرها فعالية في مواجهة التقلبات الاقتصادية، والحد من الضغوط التضخمية، حيث تعمل هذه السياسة على تقليص الإنفاق العام في حال وجود التضخم، ويتم ذلك عن طريق رفع معدلات الضريبة على الأرباح، أو على الاستهلاك، بهدف تخفيض معدلات الإنفاق الاستثماري، أو معدلات الإنفاق الاستهلاكي أو كلاهما معاً، من أجل التحكم في المعروض النقدي المتداول وبالتالي التحكم في معدلات التضخم.

وتجدر الإشارة إلى أن استخدام هذه الآلية يكون أكثر فاعلية في الدول النامية، حيث أن الضرائب تكون مرتبطة ارتباطاً مباشراً بدخول الأفراد، وتؤثر بذلك مباشرة على قدرتهم الشرائية، كما أن الضرائب وخاصة غير المباشرة منها تتميز بسهولة جبايتها وغزارة تحصيلها. (بن يوسف، 2013، صفحة 126)

2- الرقابة على الإنفاق العام

يعتبر الإنفاق العام ورقة رابحة في يد الحكومة تعمل من خلاله على إعادة ضبط الوضع الاقتصادي وتحقيق التوازن مرة أخرى، وذلك إما برفعه أو خفضه حسب الوضع الاقتصادي السائد، سواء كان تضخماً أو انكماشاً.

ففي حالة التضخم تقوم الحكومة بالتقليل من الإنفاق العام، وذلك بالتأثير على حجم الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، وبما أن كبح الاستثمار يعني تخفيض الإنتاج وزيادة البطالة، وهو أمر غير محبذ مطلقاً، فإن الاستهلاك الخاص يبقى هو محور عمل السياسة المالية، وذلك لسهولة التأثير فيه.

الفرع الثاني: السياسة النقدية

كما تم استخدام السياسة المالية بواسطة أدواتها المتمثلة بالإنفاق والضرائب لمعالجة التضخم كذلك يمكن استخدام السياسة النقدية وبواسطة أدواتها المتمثلة سعر الفائدة ونسبة الاحتياطي النقدي وعمليات السوق المفتوحة، لمعالجة مشكلة التضخم.

ذكرنا سابقاً إن التضخم يمكن أن يحصل كنتيجة لزيادة السيولة النقدية مع ثبات المعروض من السلع والخدمات أو تحصل زيادة في السيولة بمعدل أسرع من زيادة إنتاج السلع والخدمات هذا ما يدفع إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات فتتفجع الأسعار ويحصل ما يعرف بالتضخم.

ومن أجل معالجة التضخم تلجأ الدولة إلى استخدام أدوات السياسة النقدية، مثلاً تعمل على رفع سعر الفائدة هذا يؤدي إلى سحب السيولة النقدية من الأسواق لان الجميع يبحث عن الأرباح وبما إن ارتفاع سعر الفائدة يحقق الأرباح مع عدم التأكد بظروف السوق مستقبلاً، عندها سيلجأ المستثمرون إلى إيداع أموالهم في المصارف للحصول على سعر الفائدة، فتنخفض السيولة النقدية والطلب والتضخم.

كما يمكن أن يلجأ البنك المركزي إلى سياسة نسبة الاحتياطي النقدي الذي يعني كمية الأموال التي يجب أن تحتفظ بها البنوك لدى البنك المركزي وهذا الأخير هو الذي يقرر نسبة الأموال التي يجب أن تؤديها البنوك لديه تبعاً للظروف الاقتصادية، فإذا حصل التضخم يرفع البنك المركزي هذه النسبة فتنخفض قدرة البنوك على منح الائتمان ومن ثم انخفاض الطلب فتنخفض الأسعار ومن ثم التضخم، والعكس صحيح في حالة الانكماش.

كذلك يمكن أن يلجأ البنك المركزي إلى سياسة عمليات السوق المفتوحة لمعالجة التضخم، فعند حصول التضخم يدخل البنك المركزي إلى سوق الأوراق المالية كبايع للأوراق المالية، إذ إن بيع الأوراق المالية مقابل النقود التي يحصل عليها يعني سحب السيولة النقدية من الأسواق ومن ثم انخفاض الطلب والتضخم؛ لان دخول البنك المركزي كبايع إلى الأفراد والبنوك التجارية والمؤسسات المالية، سيؤدي إلى تقليص الاحتياطيات النقدية لدى البنوك التجارية وتقل قدرتها على منح الائتمان فينخفض الطلب كنتيجة لانخفاض الإنفاق فيتلاشى التضخم.

إن أدوات السياسة النقدية التي تم تناولها أعلاه تسمى بالأدوات الكمية، وفي حال لم تؤدي إلى نتيجة مرغوبة يمكن اللجوء بالإضافة إلى الأدوات الكمية إلى استخدام الأدوات النوعية التي يمكن الإشارة إلى بعض منها وكما يأتي:

- تنظيم الائتمان الاستهلاكي كأن يرفع البنك المركزي قيمة القسط الأول أو تقصير مدد السداد ففي كلا الحالتين سينخفض الطلب على الائتمان فينخفض الإنفاق ومن ثم التضخم.

- الإقناع الأدبي كأن يقوم البنك المركزي في حالة التضخم بتوجيه دعوة إلى إدارات البنوك الأخرى إلى توخي الحيطه والحذر في سياساتهم الاقراضية والاستثمارية.

- التأثير المباشر وذلك من خلال فرض العقوبات على البنوك التي تنتهج ممارسات غير ملائمة من وجهة نظر السياسة النقدية كأن يرفض البنك المركزي إجراء عملية إعادة خصم لصالح البنوك التجارية عند إعلان عدم موافقته على سياساتها الاستثمارية، أو يرفض إمداد البنوك التجارية بالاحتياطات النقدية الإضافية في حال تجاوز قروضها الحدود العليا المقررة.

هذه أبرز حلول التضخم التي يمكن أن يلجأ إليها صاحب القرار لمعالجة مشكلة التضخم وبالتأكيد أن استخدام هذه الحلول بشكل معاكس لما تم تناوله أعلاه، سيؤدي إلى معالجة مشكلة الانكماش المتمثلة بالركود وانخفاض النشاط الاقتصادي.

المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

بالنظر إلى الدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية نجده محور اهتمام الباحثين، ورجال الأعمال في كل من الدول النامية و المتقدمة، سواء من قبل اقتصاديين أو في الاتفاقيات الدولية وكذا في التشريع الجزائري.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

عند محاولة تحديد مفهوم موحد للاستثمار الأجنبي المباشر تصادفنا مشكلة عند تعريفه، وهي تلك المتعلقة بالتسمية أي تسميته، حيث بمجرد الاطلاع على مختلف الدراسات التي تجسدت في هذا الميدان نكاد ندرك انها تفتقر في مجملها لتسمية موحدة. فهناك دراسات استخدمت تسمية " الاستثمار المباشر الأجنبي " وأخرى اتفقت على تسمية " الاستثمار المباشر الدولي " فيما توجد دراسات استخدمت كلمة " في الخارج " عوضا عن " الدولي "، أما من جانبنا فإننا سنستخدم التسمية التالية: " الاستثمار الأجنبي المباشر " لتجنب الخلط في التسميات وعدم توحيدها. لقد تعددت المفاهيم الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الاقتصاديين والمفكرين وكذا المنظمات والهيئات الدولية، والتي نورد أهمها وفق التسلسل التالي:

1 - تعاريف بعض المنظمات والهيئات الدولية:

✓ تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD):

تبنى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تعريفين للاستثمار الأجنبي المباشر، أما التعريف الأول فالاستثمار الأجنبي المباشر هو نوع من الاستثمارات عبر الوطنية التي يقوم بها مقيم في الاقتصاد (المستثمر المباشر) من أجل تأسيس مصلحة دائمة في الأعمال التجارية (المؤسسة

الاستثمارية المباشرة) المقيم في اقتصاد آخر غير اقتصاد المستثمر المباشر، بحيث يحفز المستثمر الرغبة في إقامة علاقة إستراتيجية دائمة مع الشركة من أجل ممارسة تأثير كبير على إدارتها. (OECD, 2008, p. 17)

أما التعريف الثاني فإنه يقوم على أهداف إحصائية، لأن عملية قياس حركة الاستثمارات المباشرة لا يمكن أن تكون بدون توحيد التعاريف المستعملة من الدول الأصلية والدول المستقبلية له، لذلك اعتمدت عدة إجراءات للوصول إلى وضع تعريف واحد، بأخذ صفة المرجعية بالنسبة للدول الأعضاء، ويتمثل التعريف الثاني في أن كل شخص طبيعي، كل مؤسسة عمومية أو خاصة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لهم علاقة تربطهم ببعضهم البعض، كل مجموعة من المؤسسات التي لديها الشخصية المعنوية والمرتبطة فيما بينها تعتبر مستثمرا أجنبيا إذا كان لديها مؤسسة للاستثمار المباشر، فرعا أو شركة تابعة لها تقوم بعمليات استثمارية في بلد غير بلد (إقامة المستثمر الأجنبي) . (منير و ليندة، 2017، صفحة 76)

✓ تعريف صندوق النقد الدولي (IMF):

أما بالنسبة لصندوق النقد الدولي فإنه يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ذلك النوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر الأجنبي المباشر بدرجة كبيرة (من النفوذ في إدارة المؤسسة) . (قدي، 2003، صفحة 251)

✓ تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) :

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب هذه المنظمة على أنه ذلك النوع من الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأمد تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في البلد الأم (البلد المستثمر) وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر هو (البلد المضيف) (الحسن، 2014، صفحة 17)

كما عرف الأكداد الاستثمار الأجنبي المباشر أيضا على أنه العلاقة طويلة الأجل بين المستثمر في دولة ما ومشروع استثمار في دولة أخرى، والتي تهدف إلى تحقيق تدفق دائم للأرباح، وعلى ألا تقل نسبة المساهمة عن 10 % من إجمالي قيمة المشروع، وليس أكثر من 50 % من إجمالي قيمة المشروع، وفي حالة تكوين فروع تابعة أن لا تقل النسبة عن 50 % من إجمالي قيمة المشروع . (سعد، البترو دولار الاستثمار الاجنبي -دراسة تحليلية- تداعيات أسعار البترول على أسواق رأس المال والتمويل الدولي (الطبعة الأولى)، 2013، صفحة 87)

✓ تعريف منظمة التجارة العالمية (WTO):

هو الاستثمار الذي يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد (البلد الأم) أصلا إنتاجيا في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارته. (المعموري، 2015، صفحة 31)

✓ تعريف المفوضية الأوروبية (CE):

هو إنشاء أو حيازة أصول مولدة لمداخيل في بلد أجنبي، بحيث يمكن للمؤسسة المستثمرة حق المراقبة والتسيير. (فريد، 2015، صفحة 43)

✓ أما المعهد العربي للتخطيط بالكويت (API)

فقد عرفه بأنه قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم، وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات . (الخصر، 2004، صفحة 05)

2 - تعاريف بعض الاقتصاديين العرب:

✓ حسب فريد النجار " يقصد بالاستثمار الوافد المباشر السماح للمستثمرين من خارج الدولة بتملك أصول ثابتة ومتغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة، أي تأسيس شركات أو الدخول كشركاء في شركات لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية المختلفة " (النجار، 2000، صفحة 24)

✓ ويرى عبد السلام أبو قحف أن الاستثمار الأجنبي المباشر " هو الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعني هذا بالإضافة إلى القيام بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني، في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة الملكية المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة." (أبو القحف، 2003، الصفحات 366-367)

✓ فيما يرى علي عبد الفتاح أبو شرار بأنه " يأخذ الاستثمار الأجنبي شكل إقامة شركة أو شراء كلي أو جزئي لشركة قائمة في دولة أجنبية، سواء كان نشاطها إنتاجيا أو تسويقيا أو خدماتيا مع سيطرة نسبية للإدارة والإنتاج والمهارات الأخرى بحسب نسبة الملكية التي تأهله لأن يكون مستثمرا مباشرا من بلد إلى آخر . (أبو شرار، 2007، الصفحات 232-233)

✓ ويقول نزيه عبد المقصود مبروك على أنه " يقصد بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة لها، أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة، ويتميز الاستثمار الأجنبي بطابع مزدوج الأول: وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف. الثاني: ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع." (مبروك، 2007، صفحة 21)

3-تعاريف بعض الاقتصاديين الأجانب:

✓ تعريف Guy Leopold Kagma: Wafo

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر مصطلحا يستخدم للإشارة إلى اقتناء الأصول المادية في الخارج، مثل المصانع والمعدات، مع وجود سيطرة تشغيلية في النهاية مع الشركة الأم في البلد الأم. قد يأخذ عدة أشكال مختلفة بما في ذلك:

- تأسيس فرع أو فرع خارجي موجود.

– اقتناء مؤسسة أعمال في الخارج أو أصولها. (G.L., 1998, p. 10)

✓ تعريف: **Jonathan Jones and Colin Wren**

الاستثمار الأجنبي المباشر هو الاسم الذي يطلق على العملية التي توفر فيها شركة من بلد ما رأس مال لشركة موجودة أو حديثة الإنشاء في بلد آخر. (wren, 2006, p. 7)

✓ تعريف **John.H Dunning**:

الوضعية الصافية للاستثمار المباشر للدولة هو مجموع الاستثمارات المباشرة من قبل شركاتها الخاصة خارج حدودها الوطنية مطروحا منه الاستثمار المباشر للشركات الأجنبية المملوكة داخل حدودها. (dunning.j.h, 2002, p. 103)

✓ وأيضا عرف **Madura** الاستثمار الأجنبي المباشر بكونه، قيام الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار في الأصول الحقيقية أي أصول الاقتصاد العيني مثل: الآلات والمصانع والأراضي والمباني في الدول الأجنبية، وذلك إما عن طريق الدخول في شراكة مع المقيمين في هذه الدول في مشروعات قائمة، أو إنشاء مشروعات جديدة، أو إقامة فروع تابعة لها (براج، 2016، صفحة 24)

الفرع الثاني: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر منها:

تم وضع تصنيفات مختلفة لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر استناداً إلى الدوافع والمحفزات التي تؤدي إلى حدوث الاستثمار. وقد أمكن تصنيف أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر وفق المحددات التالية: (حضر، 2004، صفحة 06)

1- البحث عن المصادر: يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى استغلال الميزة النسبية للدول ولاسيما تلك الغنية بالمواد الأولية كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية. فضلاً عن الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة أو وجود عمالة ماهرة ومدربة.

2- البحث عن الأسواق: يهدف هذا النوع من الاستثمارات عادةً إلى تلبية المتطلبات الاستهلاكية في أسواق الدول المتلقية للاستثمارات (المحلية والمجاورة أو الإقليمية) ولاسيما تلك التي كان يتم التصدير إليها في فترات سابقة.

3- البحث عن الكفاءة: يحدث هذا النوع من الاستثمار فيما بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالمسوق الأوروبية أو شمال القارة الأمريكية.

4- البحث عن أصول استراتيجية: يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الاستراتيجية.

وفي سياق مواز، هنالك العديد من التصنيفات لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر سواء من وجهة نظر المستثمرين (الدولة المصدرة) أو من وجهة نظر الدولة المتلقية للاستثمارات (Moosa, 2002, pp. 8-9). فمن منظار الدولة المصدرة، يمكن تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع هي: الأفقي، العامودي، والمختلط.

يهدف النوع الأول إلى التوسع الاستثماري في الدول المتلقية بغرض إنتاج نفس السلع أو سلع مشابهة للسلع المنتجة محلياً.

أما النوع الثاني فيهدف إلى استغلال المواد الأولية (الاستثمار العامودي الخلفي) أو للاقتراب أكثر من المستهلكين من خلال التملك أو منافذ التوزيع (الاستثمار العامودي الأمامي). في حين يشمل الاستثمار الأجنبي المباشر المختلط النوعين المشار إليهما.

أما من منظار الدولة المتلقية، فيمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع حسب الهدف منها وهي الاستثمارات الهادفة إلى إحلال الواردات، أو إلى زيادة الصادرات والاستثمارات الأجنبية المباشرة بمبادرة حكومية.

المطلب الثاني: أشكال و مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن ان نميز بين العديد من الاشكال للاستثمار الاجنبي المباشر، نذكر اهمها فيما يلي:

1. الاستثمار المشترك او الشراكة:

يتم بين طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة في ملكية المشروع وبالتالي المشاركة في قرارات الإدارة، الخبرة، براءات الاختراع والعلامات التجارية وينطوي هذا الاستثمار على الجوانب التالية:

✓ الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف مما يوفر فرصا للاحتكاك. (جوردان، 1996، صفحة 195)

✓ إن المستثمر المحلي قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.

✓ إن المشاركة في مشروع الاستثمار لا تقتصر على المساهمة في رأس المال من قبل المستثمر الأجنبي أو الوطني، بل قد تكون من خلال تقديم الخبرة، المعرفة، العمل، التكنولوجيا، كما يمكن أن تأخذ المشاركة شكل تقديم المعلومات، أو المعرفة التسويقية.

✓ أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق في المشاركة في إدارة المشروع.

✓ إن قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركات وطنية قائمة قد يؤدي إلى تحويل هذه الشركات إلى شركات استثمار مشترك.

إن هذا النوع من الاستثمار يعتبر أكثر قبولا لدى الدول النامية، ويرجع ذلك لأسباب سياسية واجتماعية، أهمها تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني، ويساهم الاستثمار المشترك في زيادة رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنولوجية وخلق فرص جديدة للعمل، تحسين ميزان المدفوعات. (بابكر، 2004، الصفحات 2-3)

2. الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي :

وهو أهم وأبرز أشكال الاستثمار، ويعتبر أكثرها تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات، التي تمتد إلى عدة دول من خلال فروعها المختصة في الإنتاج أو التسويق أو غيرها من أنواع النشاط الإنتاجي والخدمي، وتتميز بكون حجم إنتاجها واحتكارها لأساليب الإنتاج والتكنولوجيا العصرية، كما أنها تدار من مركزها الرئيسي في الوطن الأم.

وتتردد الدول كثيرا في التعامل مع هذا النوع من الاستثمارات خوفا من التبعية الاقتصادية، إلا أن الدلائل العلمية تشير إلى انتشار هذا النوع من الاستثمارات في الدول النامية واستخدامه كوسيلة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. (حسب الله محمد، 2004، الصفحات 19-20)

3. مشروعات أو عمليات التجميع:

يتم هذا النوع من الاستثمار بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي الخاص أو الحكومي أو الاثنين معا، على شكل اتفاقية يتم بموجبها قيام الطرف الأجنبي بتزويد الطرف المحلي بمكونات منتج معين لتجميعه ليصبح منتجا نهائيا، مع تقديمه للخبرة والمعرفة الخاصة واللازمة بالتصميم الداخلي للمصنع، عمليات التشغيل والتخزين والصيانة، في مقابل عائد مادي يتفق عليه وقد يتخذ هذا النوع من الاستثمار شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع من قبل الطرف الأجنبي. (عبد الحميد، 2006، صفحة 185)

4. الاستثمار في المناطق الحرة (مناطق التجارة الحرة) :

يهدف هذا النوع إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ولهذا تسعى الدول لجعل المناطق الحرة مناطق جاذبة للاستثمارات وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من الحوافز والمزايا والإعفاءات، ويكون الاستثمار الأجنبي هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة ويعمل من خلال قوانين خاصة منظمة له تنظم إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة. (عبد الحميد، 2006، صفحة 186)

5. الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية المحولة:

يكون في شكل عقود امتياز تكون لمدة معينة تتراوح ما بين 20 إلى 50 عاما في مجال البنية الأساسية، مثل بناء المطارات أو الطرق، على أن يعود المشروع في نهاية عقد الامتياز إلى المجتمع أو الحكومة، أي المشروعات القائمة على البناء والتشغيل والتحويل وهي ذات اتجاه يفيد الطرفين الحكومة والمستثمر الأجنبي حيث الحكومة تحتاج إلى استثمارات ضخمة يصعب عليها تمويل تلك الاستثمارات من الموازنة، بينما نجد المستثمر الأجنبي يرى أن تلك المشروعات ذات جدوى اقتصادية خلال فترة الامتياز. (عبد الحميد، 2006، صفحة 187)

الفرع الثاني: مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر

توجد ثلاثة عناصر أساسية يتشكل منها الاستثمار الأجنبي المباشر وهي: (إيمان، 2019، صفحة 09)

1) رأس المال السهمي "المساهمة براس المال":

وهو مبلغ التمويل الذي يقدمه المستثمر الأجنبي لشراء حصة من مشروع في بلد آخر غير بلده الأصلي، وتشترط بعض المؤسسات الدولية منها صندوق النقد الدولي بلوغ هذه المساهمة نسبة % 10 على الأقل من رأس مال المشروع المساهم فيه ليصبح هذا الاستثمار مباشرا.

إذن هو "الجزء الذي يساهم به المستثمر الأجنبي في شراء حصة من مشروع في بلد آخر وعادة ما يكون 10% أو أكثر من رأس مال الشركة، وهي الحصة الكافية لمنح المستثمر سيطرة معينة عمى إدارة المشروع".

2) الأرباح المعاد استثمارها:

وتتمثل في الحصة الخاصة بالمستثمر الأجنبي من أرباح استثماراته في البلد المضيف للاستثمار وغير المحولة إلى بلده الأصلي بل بقيت محتجزة لدى المشروع المحلي مصدر هذا الربح بهدف إعادة استثمارها أي تحويلها إلى استثمارات جديدة ملكا لشخص (طبيعي أو معنوي) أجنبي.

بهذا يصبح حجم الاستثمار الأجنبي المباشر هو حاصل جمع المساهمة الأولية مع الأرباح المعاد استثمارها داخل نفس البلد.

(3) القروض داخل الشركة الواحدة:

وتتمثل في الديون الطويلة الأجل للشركة الأم تجاه فروعها في الخارج أو بين فروع الشركة الواحدة المتواجدة في عدة بلدان.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

تتبع أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر دورا في النشاط وتفعيل النمو الاقتصادي، حيث تنحصر هذه الأهمية على وجه الخصوص في الجوانب التالية:

(حسين، 2000، صفحة 63)

1- إدخال الأساليب الحديثة في الإنتاج والتمكين من إجراء التحسينات الفنية، حيث أن أي تقدم فني يكون مرهونا بالاستثمار على نطاق

واسع في الصناعات الأساسية أو ما يطلق عليها البنية التحتية للاقتصاد والتي تركز عليها الصناعات الأخرى

2- يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أداة لتمويل النقد الأجنبي

3- ينظر للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه مصدر رئيسي من مصادر التمويل الخارجي لبعض الدول ذات الدخل المتوسط، (حشيش، 1977،

صفحة 236)

4- يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على عمليات التكيف الهيكلي

5- يعمل على دعم موازين مدفوعاتها وبالتالي قدرتها على سداد ديونها الخارجية

6- يعمل على زيادة استخدام الموارد المحلية وفرص العمل للمواطنين في الدول المضيفة (بن علي، 1996، الصفحات 07-08)

7- تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق العديد من الوافرات الاقتصادية التي تدفع بالتصنيع في البلد المضيف

8- تعمل على توفير بعض مستلزمات وعناصر الإنتاج

9- تلجأ الحكومات إلى وضع سياسات فعالة لجلب الاستثمارات وتجميعها لغرض خلق مناصب شغل جديد

10- مساهمة الاستثمار في مكافحة البطالة من خلال استخدام العديد من الأيدي العاملة ومن ثم محاربة الفقر والجهل وبعض أشكال التخلف

ذلك أن للعمل انعكاسات هامة علي الحياة الأفراد ومستقبلهم، وكلنا نعلم أن العمل يمكن من الحصول على دخل يستطيع به أن يعيش من

ناحية وأن ينفق على التعليم والثقافة وغيرها. (مروان وكنجو، 2008، الصفحات 10-11)

11- مساهمة الاستثمار في الأمن الاقتصادي للمجتمع، وهذا أمر يرتبط بتأمين احتياجات المواطنين من خلال قيام المشروعات الاستثمارية التي تعني بتقديم السلع والخدمات الأساسية والكمالية وتنهاي التبعية لمجتمع آخر.

الفرع الثاني: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

يسعى المستثمر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف عن طريق الاستثمار، ذلك من أجل الحفاظ على مكانة وتحسين علاقته مع غيره من الأعوان الاقتصاديين، وتكمن أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في جملة من الأهداف أهمها:

1- الأهداف الاقتصادية

وتتمثل فيما يلي: (آدم مهدي، 1999، صفحة 07)

- زيادة الإنتاج السلعي والخدمي الممكن تسويقه بفاعلية، وبالتالي تحقيق دخول مناسبة لعوامل الإنتاج فضلا عن زيادة الدخل الوطني،
- زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تشغيل عامل الإنتاج، وإيجاد فرص التوظيف من القوى العاملة ورأس المال والأرض والإدارة بالشكل الذي يقضي على البطالة في كافة صورها وأشكالها،
- تعظيم الربح لأنه الهدف الذي يسعى المشروع لتحقيقه كعائد رأس المال المستثمر ولزيادة نموه وتطوره،
- زيادة قدرة المشروع على الكفاء، والأعلى لعوامل الإنتاج خاصة المواد الخام والطاقة، باستخدام الطرق والتكنولوجية المتقدمة،
- زيادة قدرة جهاز الإنتاج الوطني على إتاحة مزيد من السلع والخدمات، وعرضها في السوق المحلي لإشباع حاجة المواطنين، وكذلك للحد من الواردات، والعمل على زيادة قدرة الدولة للتصدير، وتحسين ميزان المدفوعات،
- تعميق التصنيع المحلي للخدمات المحلية والسلع الوسيطة المنتجة محليا لزيادة قيمتها المضافة، وبالتالي زيادة العائد والمردود الاقتصادي،
- تقوية بنية الاقتصاد الوطني بالشكل الذي يعمل على تصحيح الاختلالات الحقيقية القائمة فيه، ويعيد توزيع المساهمات ومشاركة القطاعات الإنتاجية المختلفة،
- توفير ما تحتاجه الصناعات، وأوجه النشاط الاقتصادي الحالية من مستلزمات الإنتاج والمعدات والآلات الخاصة.

2- الأهداف التكنولوجية

وتتمثل فيما يلي: (آدم مهدي، 1999، صفحة 07)

- تطوير التكنولوجيا وأساليب الإنتاج المحلية لتصبح أقدر على الوفاء باحتياجات الدولة والأفراد،

- تطوير واستيعاب التكنولوجيا وأساليب الإنتاج التي تم استردادها من الخارج لتصبح مناسبة للظروف،

- المساعدة في إحداث التقدم التكنولوجي السائد لتقديم النموذج الأمثل الذي تم الاقتداء به من جانب المشروعات لمماثلة والمنافسة،

- اختيار الأنماط والأساليب التكنولوجية الجديدة المناسبة لاحتياجات النمو والتنمية بالدولة.

3- الأهداف الاجتماعية

- تطور هيكل القيم ونسق العادات والتقاليد بالشكل الذي يتوافق مع احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على السلوكيات الضارة،

- تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازية بين مختلف مناطق الدولة عن طريق استخدام المشروع الاستثماري كأداة لإسراع تنمية وتطوير بعض مناطق الدولة،

- القضاء على كافة أشكال البطالة والفساد والأمراض الاجتماعية،

- تحقيق العدالة في توزيع الثروة وناتج تشغيل هذه الثروة على أصحاب عوامل الإنتاج،

- تحقيق الاستقرار الاجتماعي والإقلال من حالات التوتر والقلق الاجتماعي وذلك بتوفر احتياجات المجتمع من السلع والخدمات الضرورية.

4- الأهداف السياسية (آدم مهدي، 1999، صفحة 08)

- تعزيز القدرات التفاوضية للدولة مع الدول الأخرى والمنظمات،

- إيجاد قاعدة اقتصادية تعمل على تعميق وتعزيز الاستقلال الوطني بمضمونه الاقتصادي،

- زيادة القدرة الأمنية وأداء النظام السياسي بشكل قوي، من خلال توفير أساس اقتصادي قوي يرفع من مكانة الدولة سياسيا في المجتمع الدولي،

- تغيير نمط وسلوكيات البشر وانتظامهم في كيانات ومنظمات ومشروعات تجعل منهم قوة فاعلة في المجتمع تؤكد أمن الوطن،

- تغذية القدرات الدفاعية والحربية للدولة سواء للاستخدام العسكري أو لاستخدام السلم.

المطلب الرابع: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يتطلب جذب الاستثمار الأجنبي المباشر التعرف على محدداته، فمن خلال تحسين هذه المحددات تستطيع الدولة جذب مزيد من الاستثمار

الأجنبي، هذا ويوجد عوامل رئيسية تعتمدها الشركات متعددة الجنسيات للمفاضلة بين الدول المضيفة للاستثمار وهي:

"سياسات الدولة المضيفة، الإجراءات المسبقة التي قامت هذه الدول بتطبيقها لتشجيع وتسهيل الاستثمارات، وأخيرا المواصفات الاقتصادية للدولة المضيفة، ويمكن تفصيل محددات الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر ضمن ثلاثة أطر رئيسية وهي:

الفرع الأول: المحددات السياسية

من بين العناصر التي تندرج ضمن المحددات السياسية المؤثرة في قرار الاستثمار في الخارج نجد الاستقرار السياسي والحكم الرشيد.

1- الاستقرار السياسي

يعد الاستقرار السياسي من أهم العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر فكلما تمتع البلد بظروف سياسية مستقرة خالية من الاضطرابات، كلما كان ذلك حافزا لزيادة تدفقات الاستثمارات الدولية، وينطوي عدم الاستقرار السياسي على أسباب عديدة ومعقدة، إذن فاستقرار النظام السياسي وطبيعة التغيرات الحكومية التي من الممكن حدوثها ومحاطر التأميم والمصادرة والتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، كلها تعتبر من بين أهم المتغيرات التي يأخذها المستثمرين بعين الاعتبار، مثل عند اتخاذ قرار الاستثمار، كما تشير إلى ذلك تقارير البنك الدولي والدراسات المتخصصة في هذا المجال. (صيام، 2005، صفحة 93)

2- الحكم الرشيد

من دون شك أن إرساء قواعد الحكم الرشيد يعتبر ضرورة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الحكم في تسيير وإدارة، ويعرف الحكم الرشيد حسب البنك الدولي للإعمار والتنمية بأنه الطريقة التي يمارس اقتصاد بلد ما والموارد الاقتصادية. ويقوم الحكم الرشيد على مجموعة من المعايير أهمها : شفافية نظام الحكم ، المساواة وسيادة الحكم، إشراك النظام الحاكم للقوى الأخرى (السياسية والاجتماعية) في عملية صنع القرار، الفعالية والاستجابة لاحتياجات المواطنين على أساس إدارة عقلانية وراشدة للموارد، المساواة وتكافؤ الفرص. (بن بريك، 2013، صفحة 06)

الفرع الثاني: المحددات الاقتصادية

تشمل المحددات الاقتصادية ما يلي:

1- الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الدولية

يميل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول التي تأخذ بمبدأ الحرية في التجارة الدولية والانفتاح الاقتصادي، لأن إزالة الحواجز الجمركية ومختلف القيود التجارية يؤدي إلى الرفع من معدلات التبادل التجاري الدولي هذا من جانب، ومن جانب آخر يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة سواء الاستهلاكية أو الإنتاجية، مما يعود بالنفع على الدول من خلال زيادة الدخل الإجمالي، وإتاحة الفرص أمام المنتجين بالتوجه نحو أي فرع من فروع الإنتاج التي تمكنهم من توظيف أموالهم بفعالية أكثر. (دياب، 2010، صفحة 304)

2- مدى القدرة على إدارة الاقتصاد الوطني

هذا يعني أنه كلما تميزت إدارة الاقتصاد الوطني بالكفاءة، كلما كان الاقتصاد الوطني جاذبا للاستثمار الأجنبي والعكس صحيح، وللمعرفة مدى القدرة على الإدارة نستدل ذلك من خلال قيمة الاحتياطات الدولية من النقد الأجنبي ومعدل التغير فيه، فكلما زاد ذلك دل على كفاءة

الاقتصاد الوطني، وهناك مؤشر آخر يتمثل في نسبة الدين الخارجي وخدمته إلى الناتج الوطني، فكلما انخفضت تلك النسبة، كلما دل ذلك على جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمار الأجنبي والعكس صحيح. (بلخياط، 2003، صفحة 21)

3- الاستقرار ووضوح السياسات الاقتصادية

يعد الاستقرار الاقتصادي من أهم العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك تسعى الدول إلى تحسين بيئة الاستثمار التي تعبر عن مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في زيادة حجم تدفقات الاستثمارات الواردة إليها والاستفادة من منافعها.

4- الخصوصية

خلال السنوات الأخيرة نلاحظ الدور المتزايد للقطاع الخاص والأهمية التي نولتها السياسات الاقتصادية لهذا القطاع إعطائه فعالية للأداء الاقتصادي من خلال تفضيل ميكانيزمات السوق، ولهذا انطلقت بعض الدول في خصوصية مؤسستها العمومية لجعلها أكثر اندماجاً في السوق الدولي وتحديات العولمة.

5- حجم السوق

من بين الأهداف الأساسية للاستثمار الأجنبي هو البحث عن الأسواق الخارجية لتصريف المنتجات، لذلك يعتبر السوق من المحددات الرئيسية التي يعتمد عليها في اختيار البلد المضيف لممارسة الأنشطة الاستثمارية، فكلما ارتفع حجم السوق زادت قدرة الاقتصاد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويقاس حجم السوق المحلية بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أما عن احتمالات نمو السوق في المستقبل فتقاس بعدد السكان، فالدولة التي تمتاز بارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي وعدد السكان تعد محفزة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. (دياب، 2010، صفحة 304)

6- الناتج المحلي الإجمالي

يعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم المحددات الأساسية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث يعبر عن القيمة النقدية لجميع السلع والخدمات المنتجة داخل دولة معينة خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة، ويستخدم كمؤشر للدلالة على صحة الاقتصاد ومعدل النمو الاقتصادي، فارتفاع معدلاته تشير إلى تحسن الوضعية الاقتصادية للدولة التي تصبح وجهة رئيسية لعدد كبير من المشاريع الأجنبية.

7- تامين الموارد البشرية

إن وجود يد عاملة مؤهلة وسياسة موجهة في استغلال رأس المال، الإنسان له دور هام في قرار الشركة من خلال نظام تربوي وتكويني عالي، فالموارد البشرية هي القاعدة الأساسية لاستيعاب وتطوير جميع الابتكارات التكنولوجية، وزيادة المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

8- معدل النمو

تحقق الاقتصاديات ذات النمو المرتفع تدفقاً كبيراً لرؤوس الأموال الأجنبية نتيجة وجود علاقة ارتباط قوية بين معدل النمو والبيئة الاستثمارية، لذلك تسعى مختلف الدول إلى زيادة معدل نموها، وتحسين مناخها الاستثماري من أجل استقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

9- الاستفادة من المزايا النسبية للعمل مرونة سوق العمل

من الأسباب الشائعة لتدويل الشركات لمنتجاتها خاصة بعد ارتفاع الأجور في الدول المتقدمة، وتمتع العمال بكثير من الحقوق العمالية كالإضراب، وتزايد نفوذ نقابات العمال..... إلخ، لهذا تتجه الشركات إلى الدول التي تتمتع بمرونة كبيرة في سوق العمل. (عوض الله، الاقتصاد الدولي، 2005، صفحة 03)

10- الحوافر الاستثمارية

تلعب حوافر الاستثمار التي تمنحها الدولة المضيفة دورا هاما، ومحددا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لاسيما عندما تمنح لتكون عوضا عن انعدام المزايا النسبية، بحيث تساهم في تخفيض تكاليف إنشاء المشروعات، مما يتيح إمكانية تحقيق عوائد مرتفعة، وقد تأخذ هذه الحوافر شكل الإعانات الحكومية المباشرة لتغطية جزء من تكاليف رأس المال، الإنتاج، التسويق، أو شكل توفير الخدمات الأساسية كتزويد المستثمر بالمعلومات السوقية، وتوفير المواد الخام توفير البنى التحتية.

الفرع الثالث: المحددات القانونية

ويمثل الإطار القانوني الكيان الحاكم لكافة أوجه النشاط الاقتصادي، بحيث يختلف من دولة إلى أخرى نظرا لاختلاف وتباين توجهات المشرع، وذلك لعدة أسباب نوجزها في ما يلي: (بولرياح، 2012، صفحة 103)

- 1- الظروف الاقتصادية السائدة مثل مدى احتياج الدول المضيفة للقطاع الأجنبي أو التكنولوجيا ومدى حاجتها لاستغلال الموارد الطبيعية،
- 2- مدى توفر اليد العاملة الوطنية والحاجة لتشغيلها،
- 3- حجم السوق المحلي ومدى استجابته لمنتجات المشاريع الاستثمارية،
- 4- الظروف السياسية السائدة في الدولة، والتي تؤثر على السياسات الاقتصادية، وتنعكس بالضرورة على ما يقرره المشرع.

كلما كان النظام الاقتصادي يعمل آليات السوق والحرية الاقتصادية، كلما كان جاذبا للاستثمار الأجنبي والعكس صحيح، وكلما تميز النظام السياسي بالديمقراطية والاستقرار السياسي و الأمن، وعدم وجود احتمالات ومخاطر و حروب، كلما كان ذلك جاذبا للاستثمار والعكس صحيح، وكلما انطوى النظام البيئي على مجموعة من القيم والعادات والتقاليد الايجابية والمواتية للاستثمار الأجنبي كلما كان ذلك جاذبا له والعكس صحيح. (بلخياط، 2003، صفحة 23)

المبحث الثالث: التحليل الاقتصادي للعلاقة بين التضخم والاستثمار الأجنبي المباشر

بعد أخذ لمحة عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر والتضخم، في هذا المبحث سوف نتطرق إلى العلاقة النظرية بين التضخم والاستثمار الأجنبي المباشر والعلاقة التجريبية (دراسات سابقة).

المطلب الأول: العلاقة بين التضخم والاستثمار الأجنبي المباشر

يساهم التضخم بدور فعال في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين، وهذا لما له من تأثير على سياسات التسعير وحجم الأرباح والأجور وتكاليف العملية الإنتاجية، وبالتالي يرفع من أسعار السلع النهائية وربما يكون الارتفاع في الأسعار أعلى من الارتفاع في تكاليف البلد أقل منافسة في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى ذلك فإن ارتفاع معدل التضخم سيؤدي إلى مزيد من التقلب في أسعار العملة المحلية، والتضخم

هو انعكاس لعدم استقرار الوضع الاقتصادي ودليل على عجز الحكومة على التحكم في السياسة الاقتصادية وكله يصب ضد جذب الاستثمار إلى البلد مناخ استثماري غير ملائم.

كما أن التضخم يؤدي إلى توجيه رؤوس الأموال إلى الأنشطة الاقتصادية الأقل إنتاجية، بمعنى آخر إنتاج السلع والخدمات بأسعار مرتفعة وذلك بغرض تحقيق معدلات ربح مرتفعة، وهذا معناه أن المستثمر الأجنبي سيتجه إلى الاستثمار في المشاريع قصيرة الأجل ما ينعكس سلبا على التنمية الاقتصادية للبلد المضيف . (دريد محمود، 2006، صفحة 139)

و كما أنه عند قدوم مشروعات معينة إلى البلدان النامية، فإن تنفيذ هذه المشروعات عادة ما يتطلب جزءا من الإنفاق الاستثماري عن طريق التمويل المحلي، مما يترتب عليه زيادة واضحة في القوة الشرائية داخل البلدان النامية في المراحل الأولى من تنفيذ المشروعات، وبالتالي زيادة الطاقة على الإنفاق، خصوصا إذا تم تمويل هذه المشاريع من طرف الدولة عن طريق التمويل التضخمي، فإنها تعمل بذلك على زيادة كمية النقود المتداولة، وبالتالي زيادة حدة الضغط التضخمي.

كما أن أسعار السلع التي تنتجها الشركات متعددة الجنسيات مرتفعة نتيجة ارتفاع نفقات الإنتاج، نظرا للمبالغة في تقييم التكنولوجيا الداخلة في إنتاجها، وارتباط هذه السلع بالسوق العالمي، ومع محاولة المنتجات الوطنية منافسة منتجات الشركات الأجنبية، فقد ترتفع أسعار السلع المحلية مع عدم ارتفاع مستوى جودتها مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، ومنه تستخلص أن هناك علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتضخم، بمعنى أدق أن هذا الأخير يؤثر سلبا على الاستثمار الأجنبي المباشر. (بن حافظ، 2011، صفحة 119)

المطلب الثاني: علاقة تجريبية (دراسات سابقة)

رغم وجود بعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع حسب إطلاعنا، وفي حدود ما توفرت لدينا من معلومات العلمية التي أنجزت في مختلف جامعات الوطن، تناولت موضوع بيئة الأعمال والاستثمار الأجنبي المباشر، وقليل من هذه الدراسات ما أشارت إلى موضوع دور بيئة الأعمال في جذب الاستثمار الأجنبي في دول المغرب العربي، خاصة وأن موضوعنا متعلق بجائحة كورونا، ومنها على سبيل المثال ما يلي:

(1) دراسة هالة بوعون:

مذكرة بعنوان تحليل وتقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر وتونس خلال الفترة (2008-2012)، مذكرة مكملة ضمن متطلبات شهادة الماستر، تخصص مالية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2012-2013.

نتائج الدراسة:

➤ تطرقت الدراسة إلى محاولة تحليل وتقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من تونس والجزائر، باعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم الإفرازات الناشئة عن انفتاح الاقتصاديات النامية، ويعتبر كذلك من أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا، وظهرت الحاجة إليه من طرف الدول النامية على غرار الدول المتقدمة نظرا لما له من فوائد اقتصادية واجتماعية تعود على البلد المضيف.

(2) دراسة ميلود بوعبيد وهارون الطاهر:

ورقة بحثية بعنوان دور بيئة أداء الأعمال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب)، الحاج لخضر، جامعة باتنة 01، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 11 ديسمبر 2016.

نتائج الدراسة:

- يعتبر المؤشر العام لبيئة أداء الأعمال مؤشرا هاما يعكس قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتشمل على عشرة مؤشرات فرعية يجب على المستثمر أخذها بعين الاعتبار عند قيامها بأي نشاط استثماري في البلد المضيف.
- تتميز التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول المغرب العربي بعدم الاستقرار.
- بالرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر وتونس والمغرب لتحسين بيئة أداء الأعمال إلا أنها تظل بعيدة عن المستوى المطلوب، وكما أن التدفقات الاستثمارية إليها تبقى وتبدا و متمركزة في قطاعات محدودة.

(3) خالص إلهام:

مذكرة بعنوان أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر - إعداد نموذج قياسي للجزائر (1990-2013)، مذكرة مكاملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في الاقتصاد القياسي، تخصص الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2014-2015.

نتائج الدراسة:

- بالرغم من تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية والتي تعتبر من بين أهم العوامل الأساسية ضمن مناخ الاستثمار، إلا أن البيانات الإحصائية اثبت أن حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تبقى ضعيفة، ومنه الاستثمار الأجنبي المباشر لم يرقى إلى المستوى الجيد.
- يتسم نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع المتغيرات المفسرة من خلال نتائج النموذج وجدنا أن نسبة 79% من التغير الحاصل في الاستثمار الأجنبي المباشر تفسره التغيرات الحاصلة في سعر التضخم وسعر الصرف، وما تبقى من نسبة أي 21% تشير إلى وجود متغيرات أخرى تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.

(4) دراسة ساعد بوراوي:

مذكرة بعنوان الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (دراسة مقارنة الجزائر، تونس، المغرب)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008.

نتائج الدراسة:

- تتوقف التأثيرات الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات البلدان المضيفة على مدى توفر بيئة متكاملة وجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

- إن ترتيب الدول المغاربية (موضوع الدراسة في المؤشرات الدولية والإقليمية لقياس مناخ الاستثمار يعكس عجزها في انتهاج السياسات الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة).
 - تظل الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول المغرب العربي مقارنة ببعض غير كافية ودون المستوى المطلوب بالنظر إلى إمكاناتها والفرص الاستثمارية MEDA منطقة المتاحة لديها.
- (5) دراسة بن يوسف نوة:

مذكرة بعنوان تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013.

نتائج الدراسة:

- بحثت هذه الدراسة عن طبيعة الأثر الذي يخلفه التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية (النمو الاقتصادي، سعر الصرف، ميزان المدفوعات، البطالة، سعر الفائدة) كل متغير على حدى، واستخدمت لهذا الغرض برنامج EVIEWS ونموذج VECM والتكامل المشترك.
 - يتأثر معدل النمو الاقتصادي في الفترة t طرديا بمعدل التضخم في الفترتين السابقتين لها، وبعد ثلاث سنوات يصبح التأثير سلبيا،
 - يتأثر معدل البطالة في الفترة t طرديا بمعدل التضخم في الفترة $t-1$ ، بسبب أن البطالة في الجزائر بطالة مقنعة والتوظيف لا يؤدي إلى الزيادة في حجم الإنتاج مما يفتح المجال نحو ارتفاع الأسعار،
 - يتأثر معدل الفائدة على الودائع في الفترة t عكسيا بمعدل التضخم في السنة السابقة $t-1$ أي أن أثر التضخم على معدل الفائدة على الودائع هو أثر عكسي،
 - يتأثر معدل تغطية التجارة الخارجية في الفترة t عكسيا بمعدل التضخم في الفترة $t-1$ فزيادة معدل التضخم تؤدي إلى صعوبات في التصدير، وتؤدي أيضا إلى زيادة التوجه للاستيراد لإشباع الطلب المتزايد،
 - يتأثر سعر الصرف في السنة t طرديا بمعدل التضخم في السنة t .
- (6) دراسة شلوفي عمر، عزاوي عبد الباسط:

مذكرة بعنوان: العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج عتبة التضخم (tr) دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1980-2016.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام سلسلة زمنية ممتدة من 1980 إلى 2016، وهذا بالاستعانة بالنموذج غير الخطي للعتبة ذو الانتقال الفوري (tr) واتباع منهجية خان وصنهاجي (Khan & Senhadji 2001) في تقدير هذا النموذج.

نتائج الدراسة:

► وتم التوصل إلى وجود معنوية إحصائية للنموذج غير الخطي بين التضخم والنمو الاقتصادي بوجود عتبة التضخم عند مستوى 6,5%، أين يبدأ التأثير السلبي والقوي على النمو الاقتصادي في حالة تجاوز التضخم لهذا المعدل، وفي المقابل فإن النمو الاقتصادي لن يتدهور مادام التضخم أقل من مستوى 6,5%، مما يسمح للسلطات النقدية وخاصة البنك المركزي باتباع سياسة نقدية ترمي إلى تخفيض معدلات التضخم وجعلها أقل من مستوى العتبة المقدرة وذلك من أجل المحافظة على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.

خلاصة الفصل

وفي الأخير يمكن القول أن التضخم:

- ❖ أحد المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها أغلب الاقتصاديات سواء كانت المتقدمة أم النامية، ويعتبر متغيرا كليا يرتبط ويتفاعل مع عدة متغيرات أخرى، يؤدي معها دورا هاما في تحديد مسار النظام الاقتصادي،
- ❖ ومن أهم هذه المتغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن هناك علاقة عكسية بين التضخم و الاستثمار الأجنبي المباشر ، بمعنى أدق أن التضخم يؤثر سلبا على الاستثمار الأجنبي المباشر .
و نستخلص ايضا ان الاستثمار الأجنبي المباشر:
- ❖ ليس مجرد نقل ملكية من الأشخاص المحليين إلى الأشخاص الأجانب،
- ❖ أيضا آلية تتيح للمستثمرين الأجانب ممارسة الإدارة والسيطرة على منشآت الدول المضيفة،
- ❖ توالي حكومات الدول أهمية واضحة باعتباره وسيلة لاكتساب المزيد من الكفاءة من خلال نقل التكنولوجيا وتحريك النمو الاقتصادي،
- ❖ القيام بإصلاحات تمس مختلف القطاعات الاقتصادية من خلال تقديم حوافز و ضمانات متنوعة تؤهلها للتمتع بوضع تنافسي إضافة إلى تحسين البيئة، دون أن ننسى انعكاساته السلبية على الدول المضيفة.

الفصل الثاني

دراسة قياسية لأثر التضخم على

الاستثمار الاجنبي المباشر في

الجزائر خلال الفترة

1990 – 2020

الفصل الثاني ————— دراسة قياسية لأثر التضخم على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة

1990 - 2020

تمهيد

تسعى الجزائر جاهدة إلى استقطاب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية وذلك من خلال إقرار السياسات المساعدة التي تقضي إلى ضرورة الانفتاح الاقتصادي والاندماج في السوق العالمية، والتي تهدف إلى خفض معدلات التضخم الذي تعتبر من أهم الاختلالات الاقتصادية التي أصابت الاقتصاد في العقد الأخير وكان لها آثار سلبية جمة سواء من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية إلى أنها في السنوات الأخيرة مازالت تشهد ارتفاع غير مسبوق لمعدلات التضخم ، وفي هذا سياق الجزائر بكبح الضغوط التضخمية نظرا للعديد المشاكل التي قد تنجر عن هذه الظاهرة من تدهور القدرة الشرائية بالإضافة إلى التأثير على القدرة التنافسية لمختلف المنتجات المحلية ومختلف آثارها على مستوى المتغيرات الكلية لاسيما الاستثمار الأجنبي المباشر . من الأهمية البالغة لدراسة قياس العلاقة بين معدلات التضخم وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال إثراء الترابط بين معدلات التضخم وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال دراسة قياسية ... كما تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

❖ المبحث الأول: تحليل تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2020)

❖ المبحث الثاني: تحليل واقع تدفقات الاستثمار الاجنبي في الجزائر وقياس مدى استجابته للتضخم خلال الفترة (1990 - 2020)

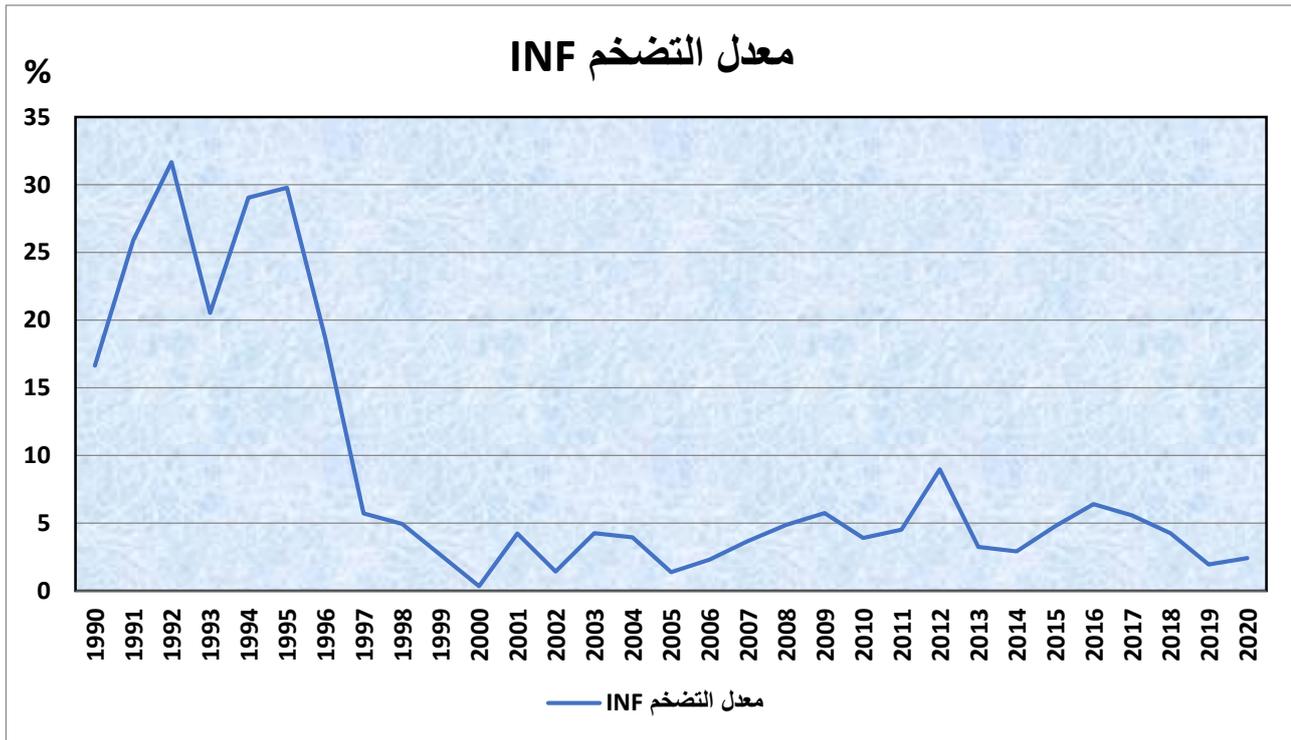
الفصل الثاني — دراسة قياسية لأثر التضخم على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2020

المبحث الأول: تحليل تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2020)

المطلب الاول: واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2020)

يعتبر التضخم من اهم المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية بصفة عامة و الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة ، وذلك يرجع لعدة اسباب داخلية و خارجية والشكل التالي ، يوضح تطور معدل التضخم في الجزائر :

الشكل رقم (02): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2020



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (01) باستخدام برنامج Exel 2007

من خلال الشكل البياني: نلاحظ تسجيل معدل التضخم لقيم جد مرتفعة خلال الفترة 1990 - 1996، حيث ارتفع معدل التضخم من 16,65% سنة 1990 ليسجل أقصى حد له سنة 1992 بنسبة 31,67% لينخفض تدريجيا بعد ذلك وقد سجل 18,68% سنة 1996، ويعود ارتفاع معدلات التضخم في هذه الفترة إلى مجموعة الإصلاحات التي تبنتها الجزائر خلال هذه الفترة خاصة تلك المتعلقة بتحرير الأسعار ورفع الدعم على معظم السلع الاستهلاكية مما أدى إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، بالإضافة إلى تخفيض سعر الصرف ولجوء الحكومة إلى تغطية العجز في الموازنة العامة عن طريق زيادة العرض النقدي مما انعكس على ارتفاع معدل التضخم.

وقد شهد معدل التضخم بعد سنة 1996 تراجعا تدريجيا إلى أن وصل إلى أدنى قيمة له سنة 2000 بنسبة 0,34%، وهو ادنى حد لمعدل التضخم لم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، هذه النتائج تدل على ان العامل النقدي يعتبر من اهم الاسباب المنشئة للفجوات التضخمية

في الجزائر. (بحيث، 2019، الصفحات 227 - 228)

الفصل الثاني — دراسة قياسية لأثر التضخم على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة

1990 - 2020

كما نلاحظ معدلات التضخم في الجزائر شهد نوعا من التذبذب خلال الفترة 2000 - 2009 حيث سجل ارتفاع معدل التضخم في 2001، 2003 و 2009 على التوالي ب: 4,23%، 4,27% و 5,74%.

عقب موجة الارتفاعات خلال الفترة السابقة انخفض معدل التضخم في سنة 2010 الى 3.91% نتيجة تقلص فارق التضخم السنوي المتوسط بين الجزائر و منطقة الاورو ، بالاضافة الى تحسن سعر الصرف الفعلي الحقيقي الذي ساهم في الحد من اثر التضخم المستورد على المستور العام للاسعار و ذلك بالرغم من تسجيل ارتفاع قوي في هذه السنة في اسعار السلع الاستهلاكية المستوردة بكثرة ، و سرعان ما عاد معدل التضخم للارتفاع في بداية سنة 2012 ليلعب 8.89% ، و هو المعدل الاكثر ارتفاعا للعثوية في سنتي 2013 و 2014 انخفض معدل التضخم 3.25% و 2.92% على الترتيب ، فبالرغم من ظاهرة التضخم الداخلي ، الا ان التضخم المستورد ساهم في تراجع التضخم القوي المسجل في هاتين السنتين في الجزائر، و عقب الازمة النفطية تسارع معدل التضخم مسجلا 4.78% في سنة 2015 ثم 6.40% في سنة 2016 ، و لا يبدو ان هذا الارتفاع في التضخم راجع الى المحددات الكلاسيكية للتضخم (تطور الكتلة النقدية ، تدهور معدل الصرف ، ارتفاع اسعار اهم المنتجات الاساسية المستوردة ...) ، بل هو راجع اساسا الى النقائص في ضبط الاسواق والى الوضعيات المهيمنة في معظم اسواق السلع الاستهلاكية.

اما خلال الفترة (2017 - 2020) ، بالرغم من ان معدل التضخم تراجع الى 4.27% في سنة 2018 مقابل 5.59% في سنة 2017 ، ليلعب 1,95% و في سنة 2019 ، و يرجع هذا الانخفاض الى انخفاض اسعار بعض المنتجات الغذائية خاصة المنتجات الفلاحية اما في سنة 2020 فقد بلغ نسبة التضخم 2.40% ، و بمقارنتها مع السنة الماضية باستثناء قطاع الخدمات الذي سجل تراجعا ، قد شهدت ارتفاعا في اسعار المواد الغذائية ب 0.20% و المواد المصنعة ب 5.35% مما اثر على الوتيرة الاجمالية للتضخم. (سارة، 2021، الصفحات 31 - 43)

الفرع الاول: القطاعات المحركة للتضخم بالجزائر

إن دراسة تطور كل قطاع يسمح بتحديد القطاعات المحركة للتضخم: (وضاح، 2010، صفحة 32)

1- الزراعة :

كان قطاع الزراعة يعد محركا رئيسيا للتضخم في الجزائر، و ترجع اسباب ذلك الى الاعتماد الكبير على واردات المواد الغذائية و الانفاق الحكومي العالي على دعم الزراعة و تطويرها، اضافة الى صعوبات الانتاج و التوزيع و التخزين التي قد تؤدي الى زيادة اسعار المواد الغذائية في السوق .

2- المحروقات :

يرجع لاستفادة هذا القطاع من الدعم الكبير من قبل الدولة خاصة في مجال الاستثمارات ، و كذلك اعتماد الجزائر بشكل كبير على صادرات النفط و الغاز يشكل جزءا كبيرا من العائدات التي تحصل عليها الحكومة الجزائرية، والتي تستخدمها لدعم الميزانية و تمويل الانفاق

الفصل الثاني — دراسة قياسية لأثر التضخم على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة

1990-2020

العام، وكذا اعتمادها على واردات المنتجات النفطية لتلبية الاحتياجات المحلية، و هذا يعني ان تذبذب يمكن ان يؤثر على الاسعار المحلية و يؤدي الى زيادة التضخم.

3- الصناعة:

ان هذا القطاع عرف عدة تحولات فيما يتعلق بمعدل نمو إنتاجه، هذا الارتفاع قد انعكس سلبا على الأسعار التي عرفت بدورها ارتفاعا محسوسا، و ما نتج عنه من ارتفاع في الطلب و التكاليف، أي بصورة أكثر وضوح " ضغوطات تضخمية من جانب الطلب و من جانب التكاليف " .

و حيث أن عملية تلبية احتياجات كل القطاعات قد عرفت ارتفاع محسوس، كان الاعتماد الرئيسي في الجزائر على صادرات النفط و الغاز وواردات المواد الغذائية، وكذلك انفاق الحكومي العالي على دعم الزراعة و تطويرها ومع ذلك فان قطاع الصناعة في الجزائر يلعب دورا هاما في توفير فرص العمل و تحسين الاقتصاد المحلي، بالرغم من أن الانتاج الصناعي قد عرف تطورا بشكل متزايد في الجزائر خاصة السنوات الاخيرة، الا أن الاشراف في المواد المخصصة للوحدات الصناعية أثر بصورة مباشرة على ظهور ضغوطات تضخمية.

(Ben achenhou, 2008, p. 66)

الفرع الثاني: آثار التضخم في الجزائر

خلال فترات التضخم تتغير أسعار السلع بطريقة عشوائية، حيث تغير في أسعار هذه السلع يؤدي إلى ظهور بعض الآثار السلبية للتضخم والتي تؤثر على توزيع الدخل والثروات في المجتمع، وعلى الاستثمار، الاستهلاك والادخار...

ويمكن إيضاح أهم الآثار المترتبة في حدوث التضخم على الاقتصاد الجزائري وهي كالتالي: (بن البار، 2016، الصفحات 157-164)

1- آثار التضخم على الاستهلاك والادخار

إن الاختلال النقدي المتمثل في ارتفاع المستوى العام للأسعار يخلق مناخا غير ملائم للادخار، فعندما تتجه الأسعار نحو الارتفاع يؤدي إلى الانخفاض في الدخل الحقيقي، مما يلجأ الأفراد إلى تقليص مدخراتهم النقدية بغية الحفاظ على مستوى استهلاكهم، فالتضخم وما ينجم عنه من تدهور في قيمة النقود وفقدان إحدى وظائفها المتمثلة بمخزن للقيمة فإن الأفراد يفضلون الحصول على السلع والخدمات على الموجودات النقدية مما يؤدي إلى زيادة الميل الحدي للاستهلاك على حساب الادخار، وأن ضعف رغبة الأفراد على الادخار وزيادة رغبتهم على الاستهلاك سيؤثر سلبا على الاستثمار ونمو الناتج الوطني، مما يؤدي ظهور حالة ركود بسبب انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي.

2- آثار التضخم على توزيع المداخيل

يعمل التضخم على إعادة توزيع الدخل، حيث يعاني أصحاب الدخل الثابتة (العمال والموظفين) الذين ترتفع دخولهم بنسبة أقل من ارتفاع للأسعار، فإن كمية السلع والخدمات التي يحصلون عليها بدخولهم النقدية تتناقص مع الاتجاه التصاعدي للأسعار أي هبوط القوة الشرائية لدخولهم النقدية أو انخفاض دخلهم الحقيقي، أما أصحاب الدخل المتغيرة (رجال الأعمال) فإن دخولهم تتسم بالمرونة لتغيرات مستوى العام للأسعار، فإن دخولهم تتماشى طرديا مع ارتفاع أسعار منتجاتهم.

3- آثار التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر

الفصل الثاني — دراسة قياسية لأثر التضخم على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة

1990 - 2020

شهدت الساحة الاقتصادية العالمية تحولات غير مسبوقه منذ بداية عقد التسعينات من القرن العشرين، تمثلت أساسا في تكريس بواذر العولمة الاقتصادية عبر فتح الأسواق وإزالة مختلف القيود، والزيادة السريعة في التجارة الدولية وفي حجم التبادلات المالية الدولية بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر الذي أضحي من أبرز المعالم الكبرى لأداء الاقتصاد العالمي وأبرز مظاهر عولمته.

لقد سعت الحكومات الجزائرية إلى تنفيذ سلسلة من الإصلاحات منذ القرن العشرين، إضافة إلى تعديل تشريعات الاستثمار وتقديم العديد من الضمانات والامتيازات للمستثمرين الأجانب بغية تطوير مناخها الاستثماري، وبالتالي تحفيز أكثر للمستثمرين الأجانب بتصدير استثماراتهم المباشرة نحوها، خاصة في القطاعات الأخرى خارج المحروقات.

الفصل الثاني — دراسة قياسية لأثر التضخم على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة

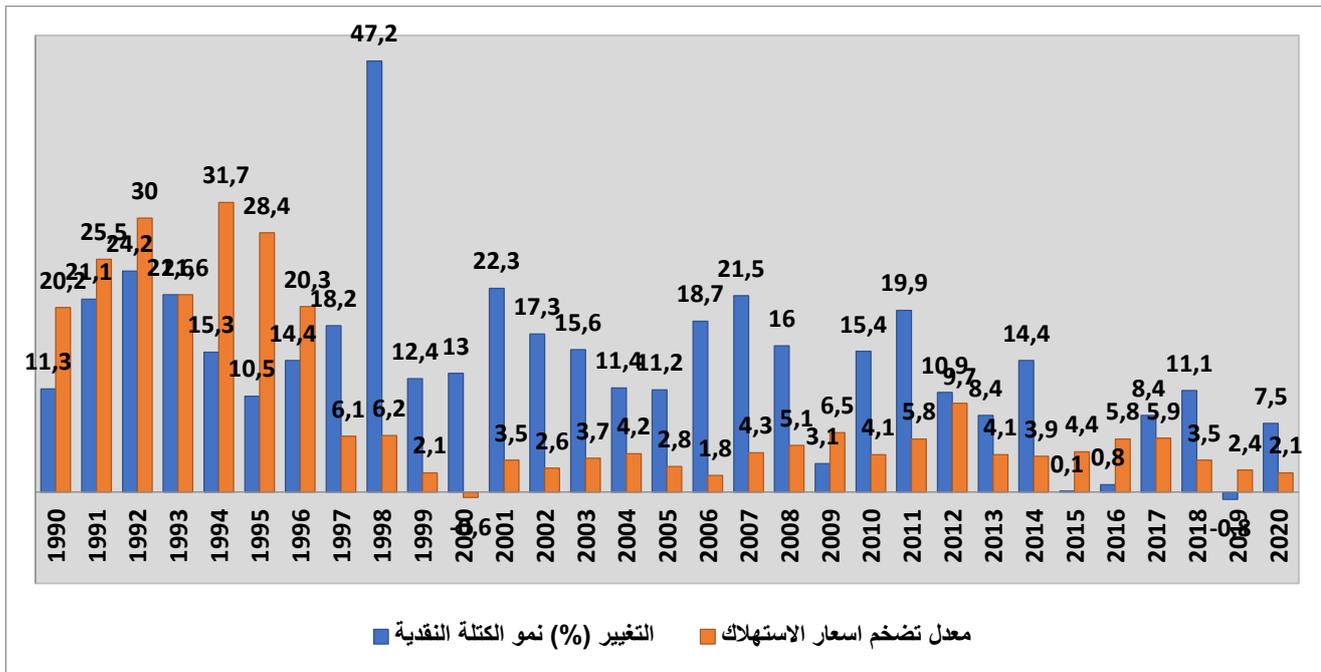
1990 - 2020

المطلب الثاني: تحليل المصادر الداخلية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2020

في مطلبنا هذا سوف نوضح المصادر الداخلية للتضخم في الجزائر كما يلي :

1- نمو الكتلة النقدية على معدل تضخم الأسعار الاستهلاكية في الجزائر في الفترة (1990 - 2020)

الشكل رقم (03) : تطور نمو الكتلة النقدية على معدل تضخم الأسعار الاستهلاكية في الجزائر في الفترة 1990 - 2020



المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الملحقين رقم (02) و (03) باستخدام برنامج Excel 2007

يجمع الشكل أعلاه بين منحنى (1) معدل التضخم و منحنى (2) نمو الكتلة النقدية للفترة 1990 - 2020

✓ [1990 - 2000] : وجود علاقة طردية بين معدل التضخم و نمو الكتلة النقدية أي كلما زادت الكتلة النقدية زاد معدل

التضخم ، حيث عرفت هذه الفترة تراجع معدلات التضخم في الجزائر تدريجيا الى حدود 6,1% سنة 1997 ، واستمر هذا

التناقص في الأسعار سنة 2000 حيث سجلت ظاهرة التضخم في الجزائر حدا أدنى قياسيا منذ الاستقلال بنسبة

- 0.6%، وذلك بسبب السياسة الانكماشية بإلغاء الدعم العام على السلع الاستهلاكية والتحكم في الطلب الكلي والحد من

الطلب على النقود، وجاء ذلك بعد محاولة تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي ، وكذا التزايد المستمر

في عرض النقود في الجزائر، حيث انتقلت الكتلة النقدية من حجم 343,01 مليار دج ، الى حدود 2022,53 مليار دج ؛ أي

ما يقارب 5 أضعاف، وتفسر هذه الزيادة عموما بالإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة خاصة بإعادة هيكلة المؤسسات

العمومية، وهذا بعد صدور قانون النقد والعرض (90-10)، حيث ارتبطت سياسة عرض النقود بالظروف العالمية والأوضاع الاقتصادية.

الفصل الثاني ————— دراسة قياسية لأثر التضخم على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة

1990 - 2020

✓ الفترة [2001 - 2010] : وجود علاقة طردية بين معدل التضخم و الكتلة النقدية أي كلما زادت الكتلة النقدية زاد معدل التضخم، ويظهر عموماً أن نسبة التضخم لم تستمر في الانخفاض فسرعان ما عاد ليرتفع الى معدل 4,23% سنة 2001 بهذه النسبة للتضخم، حتى وان كان يجب بذل المزيد من الجهود حتى تصبح الجزائر من الدول ذات التضخم المنعدم ثم يعود للتذبذب من جديد في مستوى النسب لمعدل التضخم للسنوات الاخرى ، وكذا حجم عرض النقود بمفهومها الواسع عرف استمرار في ارتفاع معدلات النمو السنوية في مجال يتراوح بين (3,1 - 22,3%) لتشهد هذه العشرية الأولى ارتفاع يقارب أربع أضعاف ، وقد لازم هذا التراجع في المعروض النقدي تراجع ملاحظ في المستوى العام للأسعار مقارنة مع سنوات التسعينات .

✓ الفترة [2011 - 2020] : وجود علاقة طردية بين معدل التضخم و الكتلة النقدية أي كلما زادت الكتلة النقدية زاد معدل التضخم، كما يبين الشكل السابق عرض النقود في الجزائر في العشرية الأخيرة حيث وصل في الارتفاع لكن بمعدلات نمو أقل من العقود السابقة ، وشهدت 2011 أعلى توسع نقدي في السنوات الأخيرة حيث قدر إجمالي النقود وشبه النقود بحوالي 9929,19 مليار دج، بمعدل زيادة سنوي يقارب 19,9%، ويعود هذا الارتفاع بالأساس الى زيادة حجم الودائع لدى البنوك مما ساهم في خلق الائتمان وكذلك للارتفاع في المحروقات الذي صاحب الفترات السابقة، بعد سنة 2011 تراجع نمو المعروض النقدي تدريجياً في السنوات الموالية لتقلص ودايع المحروقات، وتراجع بذلك نمو صافي الموجودات الخارجية بشكل كبير، حيث وصل معدل نمو الكتلة النقدية حد الثبات في منتصف العشرية، إذ قدرت الزيادة السنوية في 2015 و 2016 ب 0.1% و 0.8% على التوالي، ويعود ذلك لانخفاض احتياطي الجزائر من العملات الأجنبية بأكثر من النصف، مع انخفاض الكبير لأسعار النفط عام 2014 . وهي مستويات دنيا قياسية منذ أكثر من ثلاثين سنة، حيث رافق ذلك تراجعاً في نمو المستوى العام للأسعار الى حدود 4% كنسبة سنوية للتضخم .

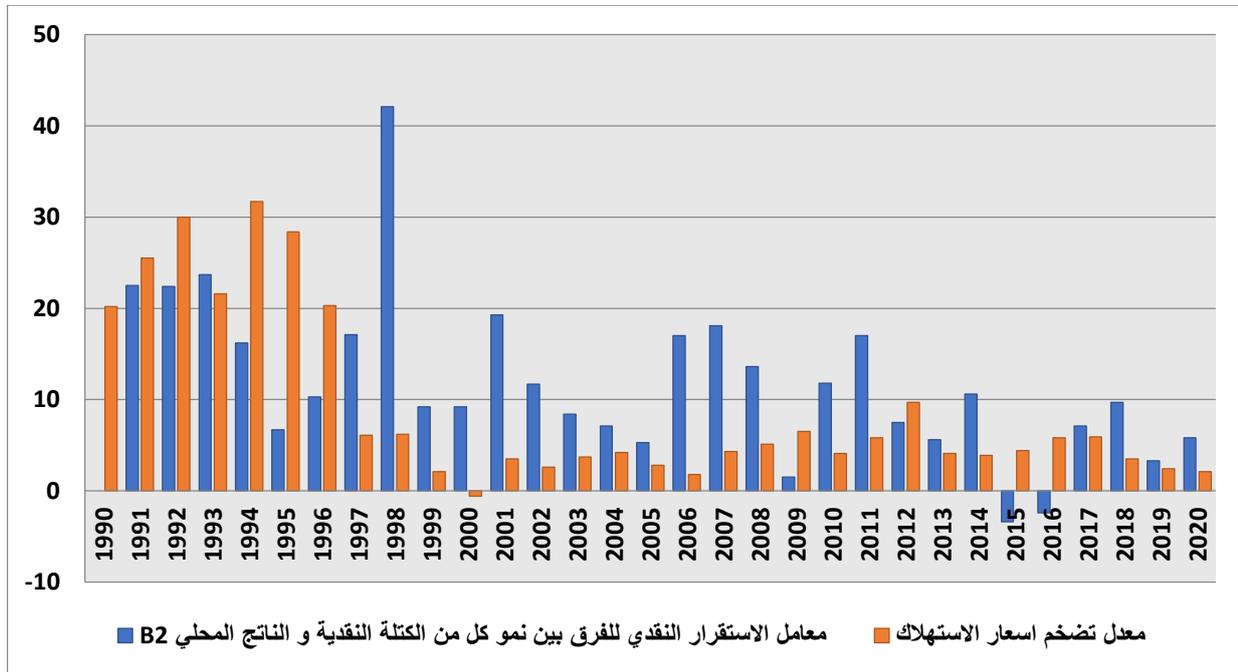
2- تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر في الفترة (1990 - 2020)

يعتبر معامل الاستقرار النقدي من بين أهم الأدوات الكمية لقياس التضخم في الاقتصاد الوطني، الناتج خاصة من التوسع في وسائل الدفع، ويعتمد على مقارنة التغير في حجم هذه الأخيرة بالنسبة للتغير في الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة، والشكل التالي يبين ما يلي :

الفصل الثاني — دراسة قياسية لأثر التضخم على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة

1990 - 2020

الشكل رقم (04): تطور معامل الاستقرار النقدي للتضخم من خلال نمو الكتلة النقدية والنتائج المحلي في الجزائر في الفترة 1990 - 2020



المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (04) باستخدام برنامج Exel 2007

يتبين من خلال الشكل اعلاه علاقة معامل الاستقرار النقدي للتضخم من خلال نمو الكتلة النقدية و الناتج المحلي الاجمالي كما يلي:
 ✓ وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم و معامل الاستقرار النقدي أي كلما زادت معامل الاستقرار النقدي نقص معدل التضخم، حيث شهدت سنوات (1990، 1992، 1997 و 1998) نمو في الكتلة النقدية، حسب قيم مؤشر الاستقرار النقدي B، بينما شهدت سنوات آخر التسعينات مستويات اقل للمؤشر؛ إلا أنه بموازاة هذه النتائج مع معدلات التضخم المسجلة بالتزامن مع هذه الفترات يظهر لنا بعض التعارض بين المؤشرين؛ حيث نجد أن معدل التضخم نسبيا مرتفع في منتصف العقد مقارنة مع استقرار قيمة B، مما يرجح فكرة وجود مصادر أخرى الى جانب فائض الطلب الناتج عن زيادة العرض النقدي في تفسير هذه الاتجاهات التضخمية؛ وقد سجل معامل الاستقرار النقدي B قيمة سالبة مع نمو الناتج الداخلي في الجزائر بنسب أدنى من الكتلة النقدية سنوات 1991، 1993، 1994 و 2020 رغم ذلك قابلت تلك القيم معدلات عالية في التضخم؛ تعود الى التخفيض في قيمة العملة الوطنية من جهة والتدهور الكبير الذي حدث في قيمة الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة من جهة أخرى، و بمعدل نمو الناتج المحلي على

التوالي: - 1,2 %، - 2,1 %، - 0,9 % و - 5,1 % حسب بيانات البنك العالمي (La Banque Mondiale) في نفس الوقت نجد أن السيولة المحلية فاقت احتياجات النشاط الاقتصادي في تلك السنوات بنسب ارتفاع سنوية معتبرة (21.1 %، 21.6 %، 15.3 %، 7.5 %) مما شكل ضغوط على المستوى العام للأسعار، حيث وصل تضخمها الى معدل قياسي 31.7 % سنة 1994؛

منذ بداية القرن الحالي شهد منحني المؤشر معامل الاستقرار النقدي B قيما موجبة أقل حدة من الفترة السابقة، حيث تراوح نمو الكتلة النقدية تحت مستوى 8 أضعاف نمو الناتج المحلي؛ عدا سنة 2006، التي وصل فيها لمستوى 11 مرة، بعدها شهدت فترة نهاية العشرية

الفصل الثاني ————— دراسة قياسية لأثر التضخم على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة

1990 - 2020

الأولى نوعا من الانكماش في الاقتصاد، قد يرجع للتعديلات التي استحدثها قانون النقد والقرض التي تنص على ضرورة الرقابة على الكتلة النقدية.

ويعود هذا الانخفاض في معامل الاستقرار النقدي B الى النمو المستمر الذي عرفه الناتج المحلي منذ مطلع القرن بنسب متفاوتة ، كانت أعلاها سنة 2003 بمعدل 7.2 % ، وأدناها في السنوات الأخيرة 2017، 2018، و 2019 بمعدلات 1.3 % ، 1.4 % و 0.8 % هذا راجع الى انخفاض في انتاج البترول والغاز وتراجع في قطاع الخدمات؛

كما شهدت سنوات منتصف العقد الثاني من القرن الحالي ضغوط انكماشية نحو الأسعار، خاصة سنتي 2015 و 2016 التي قابل فيها نمو الناتج المحلي ثبات نسبيا للكتلة النقدية ؛ إذ سجل مؤشر الاستقرار النقدي قيم تحت الواحد بمستوى 0.1 و 0.3 على التوالي، قابلهما استقرار نوعي في الأسعار لكفاية النشاط الاقتصادي للطلب الناتج عن المعروض من النقود .ليعرف معامل الاستقرار النقدي Bبعدها ارتفاعا في السنوات الموالية 2017، 2018، 2019 و 2020.

من خلال ما رأينا من تطور لمؤشر العلاقة بين الكتلة النقدية والناتج المحلي يظهر صعوبة تحقيق الاستقرار النقدي، وأن التذبذب الحاصل في هذا المؤشر يرجع لحساسية الاقتصاد الوطني للمتغيرات الخارجية، خاصة في ظل اعتماده على الصادرات من المحروقات والغاز، بالإضافة الى عدم وضوح السياسة النقدية يجعل من الصعب التوفيق بين عرض النقود والإنتاج الحقيقي ، وعليه فإن نمو العرض النقدي يبقى رهين تقلبات أسعار النفط العالمية .

المطلب الثالث: تحليل المصادر الخارجية للتضخم في الجزائر للفترة 1990 - 2020

إن انفتاح الاقتصاد الجزائري وارتفاع درجة انكشافه على العالم الخارجي، واعتماده على الواردات في تلبية احتياجات السوق المحلية أدى الى تأثر الاقتصاد الجزائري الداخلي بالتطورات الاقتصادية الدولية عبر قنوات التجارة الخارجية، ومن بين أهم هذه الانعكاسات ارتباط الأسعار المحلية بما هي عليه بالأسواق الخارجية، وما يساهم في ذلك هو اختلال ميزان المدفوعات وتراجع سعر صرف الدينار مع العملات الأجنبية المتداولة في السوق العالمية، بالإضافة الى المديونية الخارجية للدولة.

الفرع الاول : التضخم المستورد من أهم العوامل في دفع التضخم المحلي في الجزائر

يعتبر التضخم المستورد أحد أهم المصادر الرئيسية للتضخم في الجزائر، ويساهم في ذلك استمرار نمو الواردات خاصة فيما يتعلق بالسلع التجهيزية و الإنتاجية وكذلك الاستهلاكية، مما أدى الى انتقال التضخم من الدول المصدرة لهذه السلع الى السوق المحلية (صليحة و تومي، 2020، صفحة 145)

وساعد في ذلك الأنماط والعادات الاستهلاكية للمجتمع الجزائري وتبعية المستورد الجزائري خصيصا لأسواق محددة.

إن الضغوط التضخمية تنتقل عبر قناة غير مباشرة من خلال النتائج النقدية المترتبة على فائض ميزان المدفوعات، حيث أن الزيادة في صافي الأصول الأجنبية يمكن أن ينعكس في زيادة السيولة المحلية وتوسع في الطلب الكلي والدخل أو عبر قناة مباشرة من خلال زيادة أسعار الواردات من السلع و الخدمات، خاصة التي تدخل في عمليات الإنتاج المحلي . (فؤاد، 2019، الصفحات 385 - 386)

وفيما يلي سنحاول تقدير درجة تأثير التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر بمجموعة من المؤشرات التالي:

1- الأهمية النسبية لتطور الواردات في الاقتصاد الوطني

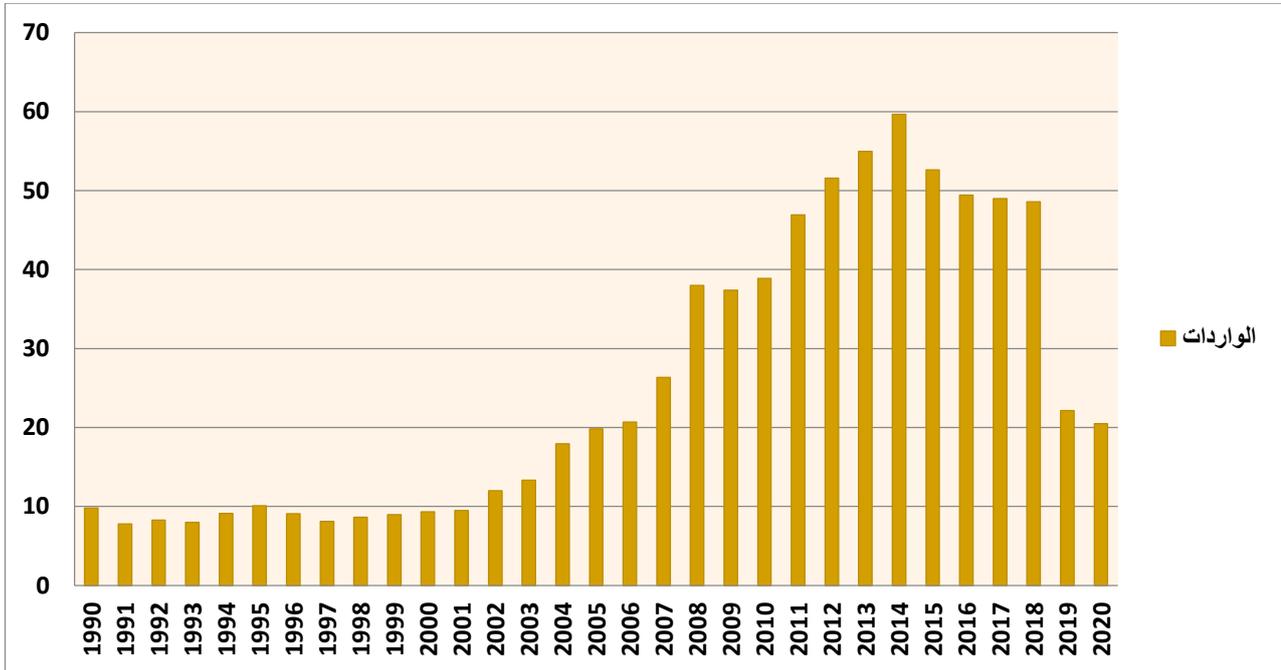
يبين الشكل ادناه ، تطور الواردات في الجزائر في الفترة 1990 - 2020 ، حيث يظهر قيمة الواردات بين 9,8مليار دولار الى 59.67 مليار دولار، كأعلى قيمة لها سنة 2014 .

الفصل الثاني — دراسة قياسية لأثر التضخم على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة

1990 - 2020

الشكل رقم (05): تطور الواردات في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2020

الوحدة : مليار دولار



المصدر : من اعداد الطلبة، بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (05) باستخدام برنامج Exel 2007 من خلال الشكل اعلاه نلاحظ:

وجود علاقة طردية بين معدل التضخم و الواردات أي كلما زادت الواردات زاد معدل التضخم، يمكن تقسيم تطور الواردات الجزائرية على العموم الى ثلاث مراحل، فترة [1990 - 2000] التي شهد فيها نمو الواردات نوع من الثبات بمعدل نمو متوسط سنوي 0.4 % ، وفترة برامج الإنعاش الاقتصادي [2001 - 2014] ؛ حيث تطورت الواردات الجزائرية بصورة قياسية، قفزت قيمتها فيها من 9.9 الى 58.5 مليار دولار كأعلى قيمة في الفترة، بمتوسط نمو سنوي 15.4% ، خاصة بعد سنة 2005 ، أين دخلت اتفاقية الجزائر مع الاتحاد الأوربي حيز التنفيذ، ثم المرحلة الأخيرة لما بعد ذلك، [2015 - 2020] حيث تراجعت قيمة الواردات نسبيا بعد الأزمة العالمية وتدرجيا الى 48.57 مليار دولار نهاية 2018 ، وقد تدبذب حجم الواردات صعودا وهبوطا بالدرجة الأولى تبعا الى تغيرات سعر البرميل من النفط، وبالتالي الحصيلة الكلية لإيرادات الدولة، ويرجع تطور أرقام الواردات الجزائرية في فترة الدراسة على العموم الى زيادة الطلب الداخلي، وعدم قدرة الجهاز الإنتاجي الوطني على تغطيته، والى طبيعة الثقافة الاستهلاكية للفرد الجزائري المفضلة للسلع المستوردة؛ اذ ان ارتفاع أسعار هذه الأخيرة يلعب دورا كبيرا في تغذية الضغوط التضخمية في السوق المحلي، خاصة اذا تعلق الأمر بسلع التجهيز والإنتاج أي علاقة التضخم بالواردات هي طردية كلما زادت التضخم زادت الواردات.

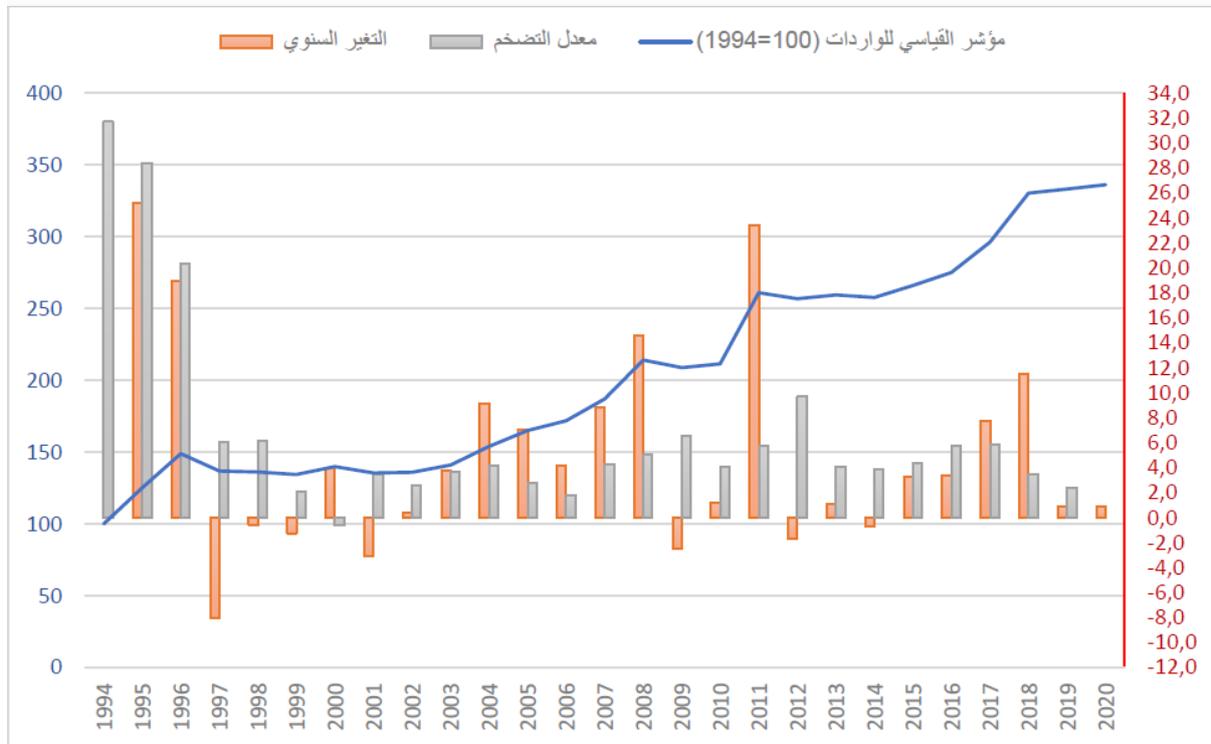
إن هذا التطور في قيمة وحجم الواردات من السلع والخدمات هو من بين القنوات المهمة لنقل التضخم العالمي الى الاقتصاد الوطني عبر التطور السريع في الرقم القياسي للواردات، كما يوضح الشكل التالي :

الفصل الثاني — دراسة قياسية لأثر التضخم على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة

2020 - 1990

الشكل رقم (06): تطور الرقم الاستدلالي للقيم الموحدة للسلع المستوردة في الفترة 1990 - 2020

سنة الأساس (1994 = 100)



المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (01)، و الملحق رقم (06) باستخدام برنامج Exel 2007

من الشكل اعلاه نلاحظ أثر الواردات على الاسعار الاستهلاكية المحلية في الاسواق، كما نجد ارتفاع مستوى الرقم القياسي الموحد لأسعار السلع المستوردة في الفترة 2020-1994 بنسبة 236.17 %، بمعدل متوسط سنوي قدر ب 5.1 %، وهو معدل تعبر عن أهمية التضخم العالمي في تغذية التضخم المحلي في الجزائر، وكذا تراجع معدل التغطية (Le Taux De Couverture) من أكثر من 235 % بداية الألفية الثالثة الى أقل من 70 % بداية 2015، ومن خلال الشكل السابق يظهر اقتران تضخم أسعار الواردات الجزائرية، بتضخم أسعار الاستهلاك المحلية، (من خلال شبه التوازي مدرجي الممثلين لتطورهما في أغلب السنوات)؛ أهمية استيراد تضخم الأسعار من الخارج، خاصة إذا عرفنا أن الجزائر تعتمد على عدد محدود من الدول الممونة؛ بأكثر من 50 % من الواردات، حيث تعتبر دول الاتحاد الأوروبي الشريك الأول للاقتصاد الوطني.

الفرع الثاني: أثر التقلبات في سعر الصرف على التضخم في الجزائر

يعرف سعر الصرف على أنه سعر مبادلة عملة ما بعملة أخرى، أو النسبة التي يتم على أساسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية، بالوحدات النقدية الاجنبية في وقت معلوم. (الحسي، 1999، صفحة 1)

ونقصد بالانعكاس في سعر الصرف ذلك التأثير الذي تحدثه، تحركات سعر الصرف على أسعار الاستيراد والاستهلاك عبر الزمن، ويعرف بمعدل التغير في أسعار الاستيراد بالعملة المحلية نتيجة تغير وحدة واحدة في سعر الصرف بين الدول المصدرة والمستوردة.

الفصل الثاني ————— دراسة قياسية لأثر التضخم على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

الجدول (01): قنوات انعكاس تقلبات سعر الصرف على الأسعار المحلية

القناة	طبيعتها	نتائجها
مباشرة	من خلال تغير اسعار السلع و الخدمات المستوردة بالعملة المحلية.	تؤثر مباشرة على أسعار المدخلات و السلع النهائية المستوردة
غير مباشرة	مرتبطة بالسعر النسبي بين السلع و الخدمات القابلة و غير القابلة للتداول.	يؤدي انخفاض قيمة العملة الى رفع هذه الأسعار و يؤثر على الاستهلاك و يرفع من التضخم.

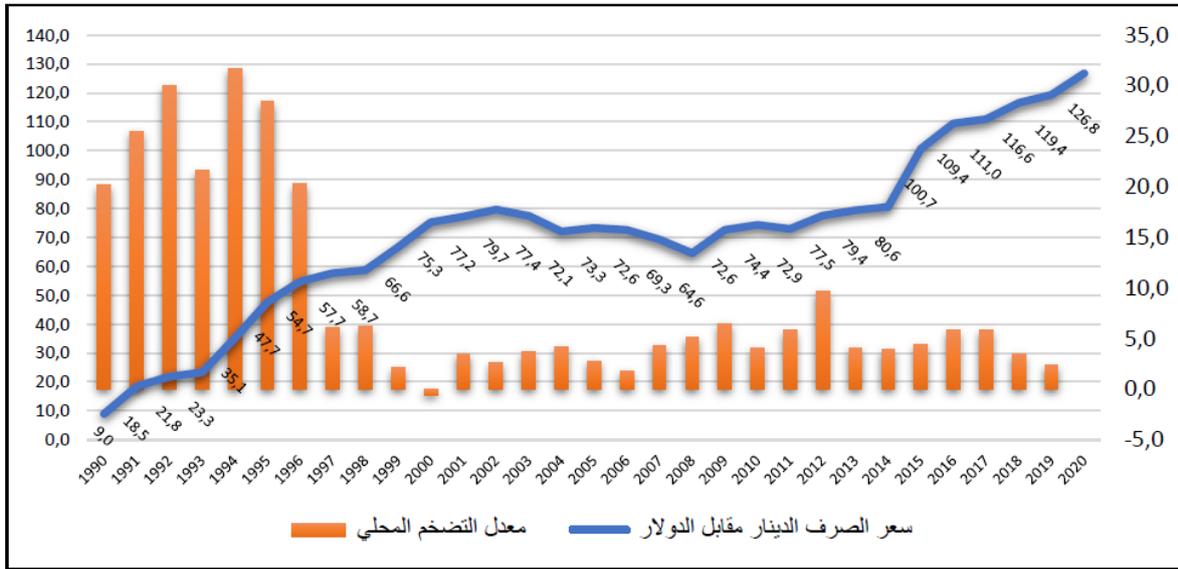
المصدر : (زناقي و حسناوي، 2018، صفحة 219)

ويمكن أن يحدث تأثير انخفاض قيمة العملة على الأسعار بشكل مباشر من خلال ارتفاع أسعار السلع النهائية المستوردة التي تؤثر مباشرة على أسعار الاستهلاك بالارتفاع، أو من خلال ارتفاع المواد الأولية المستوردة التي تزيد من التكاليف الإنتاجية، وبشكل غير مباشر لانخفاض قيمة العملة من خلال زيادة الطلب المحلي على السلع البديلة وارتفاع الطلب على الواردات. ويعتبر سعر الصرف والتضخم من أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، لذلك يلقي اهتماما واسعا في رسم السياسات النقدية كأهداف مباشرة لها، إلا أن عدم مرونة الجهاز الإنتاجي وما تتعرض له أسعار النفط من تقلبات متتالية خلال فترة الدراسة أثرت كثيرا على استقرار هذين المؤشرين.

كما يوضح الشكل التالي تطور سعر الصرف (متوسط الفترة) للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي الى جانب معدل التضخم، خلال الفترة (1990 - 2020)، قبل هذه الفترة كانت سياسة سعر الصرف في الجزائر تقوم على نظام التوجيه، حيث تحدد قيمة العملة على أساس سلة من 14 عملة دولية مرجحة بمعاملات تتوافق مع حجم المبادلات التجارية، وبعد أزمة 1986 شهد سعر الصرف ارتفاع ملاحظ بسبب اتباع البنك المركزي لسياسة تخفيض العملة، من اجل استقطاب الاستثمارات الاجنبية . (حايد، 2018، صفحة 88)

الفصل الثاني ————— دراسة قياسية لأثر التضخم على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2020

الشكل رقم (07) : تطور سعر الصرف (متوسط الفترة) للدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال (1990 - 2020)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (07) باستخدام برنامج Exel 2007

وبيانات البنك العالمي: (LA Banque Mondiale)

من الشكل اعلاه نجد: وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم و سعر الصرف أي كلما زادت سعر الصرف نقص معدل التضخم و العكس صحيح، وكذلك فإن ارتفاع سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل 1 دولار في سنة 1991 الى 18.5 دينار بعد ما كان 9 دينار جزائري قبل سنة، أي بمعدل نمو أكبر من 105 %، إثر تخفيض قيمة الدينار للحد من التوقعات التضخمية المترتبة عن انزلاق قيمته، إلا أن هذا الاجراء لاقى معارضة شديدة من أصحاب القرار، مما دفع سعر الصرف الاسمي نحو الاستقرار نوعا ما سنة 1992 ، بزيادة سنوية بنسبة 18,2 % . (لامية، 2019، صفحة 282)

هذه السياسة المتواصلة في تخفيض قيمة الدينار ساهمت في ارتفاع أسعار صرف الدينار مقابل 1 دولار في النصف الأول من التسعينات، من 9 دينار الى حدود 50 دينار، بمعدل نمو سنوي 40%، وهو ما ساهم بشكل أساسي في الضغوط التضخمية الأعلى في الجزائر خلال العقود الأخيرة الى أكثر من 30 % خاصة في الفترة (1991 - 1995) . بعد هذه الفترة شرعت الجزائر بمقتضى التعليم رقم 95/ 08 (المؤرخ في ديسمبر 1995) في تطبيق سياسة التعويم لسعر الصرف الدينار الجزائري، بناء على الطلب والعرض عليه في سوق البنوك المصرفية (آسية و اخرون، 2020، صفحة 84) ومع استمرار تدهور سعر صرف الدينار، حيث انخفض معدل النمو في هذا الأخير الى حدود 1.8 % سنة 1998، و هي الفترة التي عرفت تراجع في معدلات التضخم في الجزائر، الى حدود 6,2 %، ثم الى 2,1 % سنة 1999 .

الفصل الثاني — دراسة قياسية لأثر التضخم على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة

1990-2020

في الفترة 2000 - 2014 بقي سعر الصرف مستقرا نوعا ما مقارنة مع فترة التسعينات ؛ مع انتعاش احتياطات الصرف، بمعدل نمو سنوي 1.5 % حيث تراوح بين (75,3 - 80,6 دج / \$)، مع تسجيل انخفاض في الفترة 2006-2008 وصل الى - 6,8 %، بسبب أزمة الرهن العقاري التي أثرت سلبا على الدولار الأمريكي.

أدت أزمة أسعار النفط سنة 2014 الى انخفاض في قيمة الدينار الجزائري مقابل معظم العملات الأجنبية، حيث تجاوز سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي عتبة 100,7 دج سنة 2015 ، بنسبة زيادة 25 % مقارنة مع سنة 2014 ، وساهم في ذلك تعزيز قيمة الدولار في سوق الصرف العالمية، وضعف المنافسة لعوامل الإنتاج ، وتواصل هذا التدهور في أسعار الصرف ليصل سنة 2020 الى 126.8 دج/\$. (Conseil National Economique Et Social CNES, 2015)

المبحث الثاني: تحليل واقع تدفقات الاستثمار الاجنبي في الجزائر وقياس مدى استجابته للتضخم خلال الفترة 1990-2020

المطلب الاول : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الفرع الاول : تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد تأخرت الجزائر كثيرا في فتح المجال للاستثمار الأجنبي المباشر إذ لم تسمح بدخوله إلا في عام 1990 تاريخ إصدار قانون النقد والقرض الذي أعطى دفعا قويا باتجاه تحرير التجارة الخارجية وتحرير حركة رؤوس الأموال لتمويل المشاريع الاقتصادية، وقد كرس هذا القانون مجموعة من المبادئ الأساسية في مجال الاستثمار نذكر منها: (نسن و الهروشي، 2017، الصفحات 137-138)

- 1- يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أية نشاطات اقتصادية غير مخصصة صراحة للدولة أو للمؤسسات المتفرعة عنها ، أو لأي شخص معنوي مشار إليه صراحة بموجب نص قانوني (المادة 183)
- 2- يمكن إعادة تحويل رؤوس الأموال والنوائج و المداخيل والفوائد وسواها من الأموال المتصلة بالتمويل المنصوص عليه في المادة 183 وتتمتع بالضمانات الملحوظة في الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها في الجزائر (المادة 184)
- 3- يرخص للمقيمين في الجزائر بتحويل رؤوس الأموال إلى الخارج لتأمين تمويل نشاطات خارجية متممة لنشاطاتهم المتعلقة بالسلع والخدمات في الجزائر .

وقد كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر في الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى 2020 (انظر الملحق رقم 07):

نلاحظ أن مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر عموما ظل منخفضا ، إذ بلغ أقصى قيمة له سنة 2009 بقيمة 2754 مليار دولار ، وهو دون مستوى مليار دولار ، على الرغم أن قيمته تزايدت من 40 مليار دولار سنة 1990 إلى غاية سنة 2009 ، ثم أنخفض بفارق 453 مليار دولار سنة 2010 .

نلاحظ بأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر بلغت ما يقارب 40 مليون دولار في عام 1990، لترتفع إلى 80 مليون دولار في عام 1991، حيث شهدت هذه الفترة بداية تطبيق الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والتي التزمت السلطات من خلالها بإعطاء اهتمام أكثر بالاستثمار الأجنبي المباشر وفتح المجال أمام رأس المال الأجنبي من خلال قانون النقد والقرض ، 90-10، أما خلال الفترة (1993-1995) فتميزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلالها بغياب شبه تام وهذا بالنظر إلى الظروف المعقدة التي عاشتها الجزائر من جراء تفاقم أزمة مديونيتها الخارجية، وكذا تدهور الوضع الأمني وعدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي، لتشهد في عام 1996 قفزة

الفصل الثاني — دراسة قياسية لأثر التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة

1990-2020

نوعية أين بلغت 270 مليون دولار، ولعل من أهم الأسباب صدور التشريعات الخاصة بمسار الخوصصة في عام 1995 وقبلها أول قانون متعلق بترقية الاستثمار في الجزائر في عام 1993 ثم واصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مسارها التصاعدي، و بعد عام 2001 أين حققت 1113 مليون دولار، وهذا نتيجة تحسن الظروف الأمنية والمؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر وطبيعة الإجراءات التحفيزية التي اعتمدها الجزائر بصدور الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، وهو ما دفع بشركات عديدة إلى اختيار الجزائر كوجهة لرساميلها، حيث شهد هذا العام منح أول رخصة للهاتف النقال في الجزائر لصالح شركة "Orascom Telecom" المصرية بمبلغ 737 مليون دولار أمريكي، وخوصصة مركب الحجار للحديد والصلب لصالح شركة "Ispat" الهندية. تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نسبيا سنوات 2002 و 2003 ولكنها سرعان ما استعادت عافيتها انطلاقا من عام 2004 والذي شهد منح ثاني رخصة من طرف السلطات الجزائرية لمعامل الهاتف النقال الوطنية الكويتية لتتواصل الزيادة في حجم التدفقات إلى غاية عام 2009 أين بلغت ذروتها بما يقارب 2754 مليون دولار، حيث كان لارتفاع الأسعار العالمية للنفط والغاز بالجنوب الجزائري سنوات (2008 - 2010) وهذا بعد التعديلات الهامة التي تمت على قانون المحروقات في عام 2006، ما حفز شركات عالمية عديدة على غرار Total ; Burlington Resources ; BH ; Anadarko وغيرها للاستثمار في الجزائر . (بلخباط، 2015، صفحة 153)

وكذا انتعاش القطاع العقاري بدرجة ملحوظة حيث تزايدت التدفقات التي اجتذبتها القطاع في عام 2008 عشرين (20) مرة مقارنة بقيمة تدفقات عام 2007. (أقسام، 2012، صفحة 203)

لتنخفض بعد ذلك تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأعوام الموالية لتصل إلى 1499 مليون دولار في عام 2012، ثم إلى 1507 مليون دولار في عام 2014، ويعود ذلك إلى تباطؤ حركية الاقتصاد العالمي متأثرا بانعكاسات الأزمة المالية العالمية لعام 2008، وكذا صرامة التشريعات الجديدة المتعلقة بالاستثمار، سيما الأمر 09-01 لعام 2009، والذي تم من خلاله تحديد نسب المساهمة الوطنية المقيمة في الاستثمارات المشتركة والتي لا يمكن أن تقل عن 51% مقابل 49% للشريك الأجنبي.

وعرف عام 2015 أسوأ حصيلة لهذه التدفقات في الجزائر، حيث سجلت حصيلة سلبية بلغت - 584 مليون دولار، وهذا نتيجة تصفية بعض عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر الهامة ومنها عملية إعادة شراء الجزائر للحصة الكلية لمعامل الهاتف النقال Djezzy، وكذا تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمة البترولية الجديدة والتي كانت في بدايتها، لتشهد بعد ذلك هذه التدفقات ارتفاعا واضحا في عام 2016 أين بلغت 1636 مليون دولار مدفوعة بتحسّن سياسات الاستثمار في الجزائر خاصة بعد صدور قانون ترقية الاستثمار لعام 2016 وانتعاش الإنتاج النفطي بفضل الاكتشافات الجديدة، إضافة إلى دخول مركب "بلارة" للحديد والصلب مرحلة الإنجاز وهو نتاج شراكة جزائرية قطرية بتكلفة فاقت 2 مليار دولار. أما في عام 2017 وبالرغم من انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بأكثر من 26% إلا أنه شهد تنوعا بفضل الاستثمارات التي قامت بها شركات الاتصالات الآسيوية على غرار مجموعة الاتصالات الصينية Huawei، والمتعلقة أساسا بمشاريع اقتناء وتركيب خطوط الانترنت عالي التدفق بتقنية الألياف البصرية (90 مليون دولار للمعدات و 2.5 مليار أورو للتركيب). (Oxford, 2018, p. 144)

فيما استفادت الجزائر في عام 2018 علاوة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع النفط والغاز من استثمارات كبيرة في قطاع تركيب السيارات ما سمح بتحقيق تدفقات بلغت 1474 مليون دولار، فيما عرف عام 2019 و 2020 على التوالي تراجع هذه التدفقات إلى مستوى 1382 مليون دولار و 1143 مليون دولار، نتيجة التراجع العالمي لحركية الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك لظهور بوادر عدم

الفصل الثاني — دراسة قياسية لأثر التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة

1990 - 2020

استقرار سياسي في الجزائر من خلال الحراك الشعبي الذي انطلق في شهر فيفري للمطالبة بتنحي الرئيس والقيام بإصلاحات سياسية واقتصادية جذرية ولا ننسى أيضا جائحة كوفيد 19 - Covid.

الفرع الثاني : الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

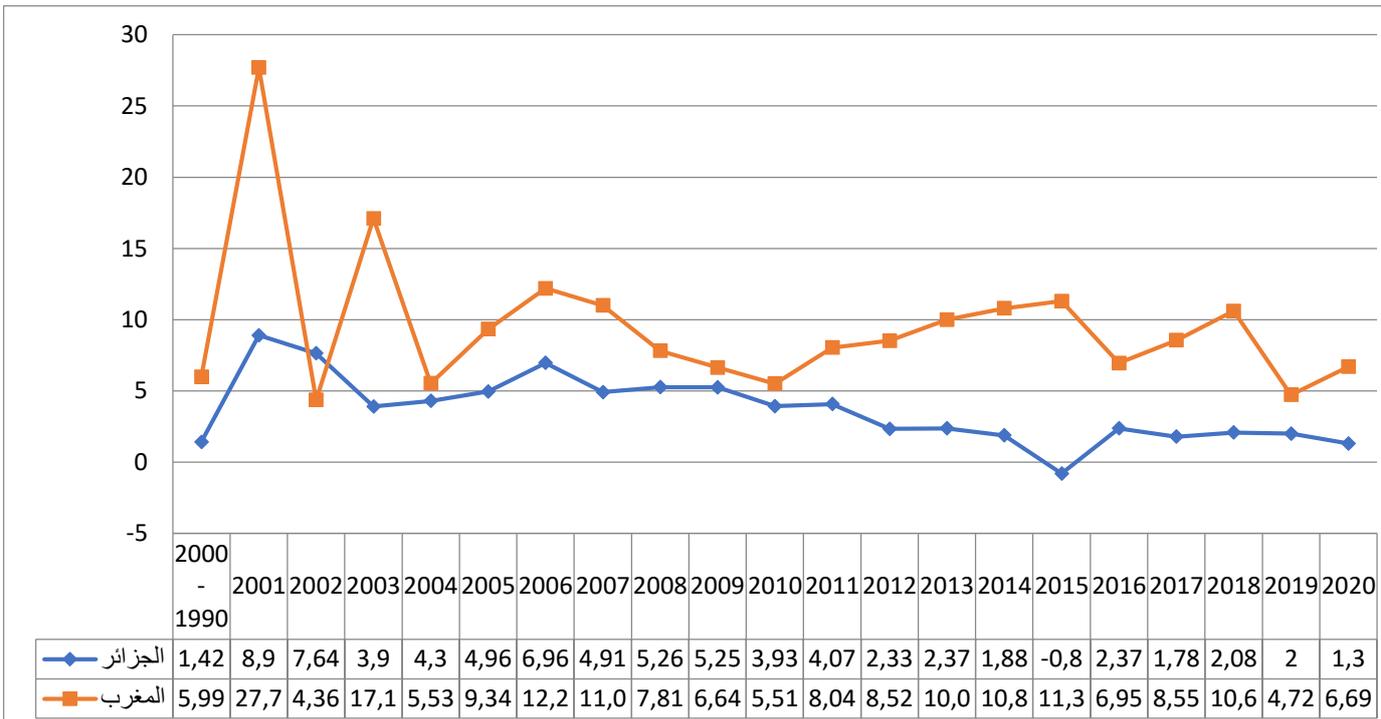
سنحاول دراسة الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الآثار التي أحدثتها تدفقاته في الجزائر على صعيد التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت والناتج المحلي الإجمالي.

1- تطور نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت:

من دوافع جلب الاستثمار الأجنبي المباشر مساهمته في بناء وتطوير القدرات الإنتاجية لاقتصاد البلد المضيف له، والمعبر عنها إحصائيا في تقارير الاستثمار السنوية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بنسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت، إذ من المنطق أن تكون الأهمية النسبية لحجم الاقتصاد من تدفقات الاستثمار مختلفة في الجزائر مقارنة بالبلدان الأخرى، وهذا بسبب اختلاف أحجام اقتصاديات الدول مقاسة بحجم التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت. (كساب، 2015، صفحة 205) بناء على ما سبق توضيحه، سنحاول القيام بمقارنة قدرة الجزائر فيما يخص استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مدى مساهمة هذه التدفقات في التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت خلال الفترة (1990 - 2020)، و ذلك من خلال الشكل الموالي :

الشكل رقم (08): مساهمة تدفقات إ.أ.م الواردة في التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت خلال الفترة 1990 - 2020

الوحدة: %



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على (بيانات اونكتاد، 2022) و (مؤشرات التنمية العالمية، 2022)

توضح نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت نوع العلاقة بين المتغيرين، إذ كلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان الاستثمار الأجنبي المباشر مكملا للاستثمار المحلي ومساهما في البنية التحتية لاقتصاد الدولة المضيفة له.

الفصل الثاني ————— دراسة قياسية لأثر التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة

1990-2020

ويتصفح الشكل أعلاه والإحصائيات الخاصة بنسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التكوين الإجمالي للرأس المال " الثابت في الجزائر و المغرب، يمكننا تسجيل الملاحظات التالية:

- وكانت نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التكوين الإجمالي للرأس المال الثابت في الجزائر أكبر من نظيرتها في المغرب خلال عام واحدة فقط وهو عام 2002، أما في بقية سنوات الدراسة فكانت الأفضلية دائما للمغرب، فيما لم يتجاوز فرق هذه النسبة بالنسبة للدولتين 2% خلال أعوام 1990، 1996، 1998، 2004، 2009 و 2010 مما يعني تشابه الأهمية النسبية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر والمغرب قياسا بحجم التكوين الإجمالي للرأس المال الثابت في الدولتين خلال هذه الأعوام.

- لم ترقى عملية إشراك رأس المال الأجنبي في تدعيم القدرات الإنتاجية والاستثمارات المحلية في الجزائر إلى المستوى المرغوب منها مقارنة بالمغرب، إذ بلغت أكبر نسبة لها في عام 2001 ببلوغها 8.9%، في الوقت الذي تجاوزت فيه هذه النسبة 27,7% في نفس العام بالنسبة للمغرب.

وعموما يمكن القول بأن مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التكوين الإجمالي للرأس المال الثابت بالنسبة للجزائر كانت ضعيف مقارنة مع ما تحقق في المغرب خلال الفترة (1990-2020)، حيث بلغ متوسط هذه المساهمة خلال مجمل فترة الدراسة (2,48%) بالنسبة للجزائر في حين بلغ متوسط هذه المساهمة بالنسبة للمغرب (6,43%).

وإذا ما نظرنا بشكل مطلق لمعدلات هذه المساهمة في الجزائر لوجدنا بأنها منخفضة جدا وغير مجدية، وهذا دليل على ضعف مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البنية التحتية للاقتصاد الجزائري مقارنة بالاستثمارات المحلية العمومية والخاصة والتي مثلت المساهمة الأكبر، كما تؤكد هذه المعدلات ضعف جاذبية المناخ الاستثمار في الجزائر وعجزه عن جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليه، على الرغم من الإصلاحات المعتمدة والنظام التحفيزي المطبق والإمكانات المتوفرة.

2- تطور نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي:

تعكس نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي، مدى أهمية تدفق هذا الاستثمارات في دعم الاقتصادي، وبالتالي مدى الأثر الذي تحققه على اقتصاد البلد المضيف، حيث اتضح أن الدول التي تتمتع بمستوى مرتفع من الاستثمار هي نفس الدول التي تحقق معدلات نمو مرتفعة. (عميش، 2017، صفحة 134)

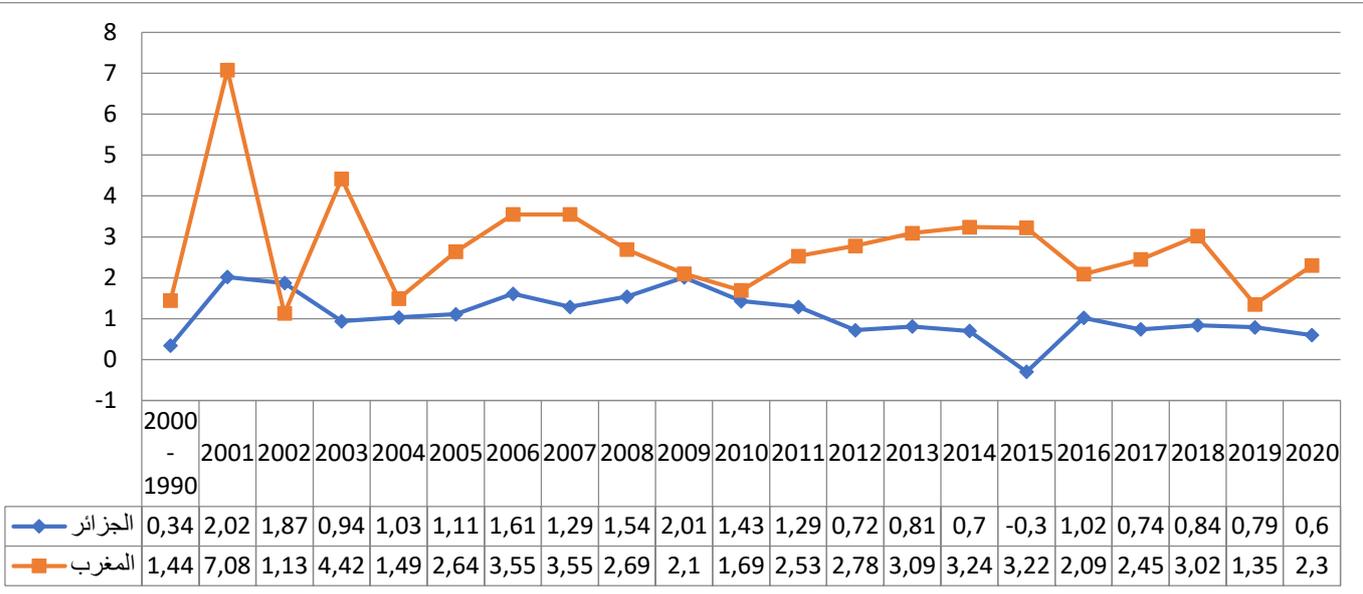
والشكل رقم (09) يبين تطور نسب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي في كل من الجزائر والمغرب خلال الفترة (1990-2020)، حيث يتضح بأن النسب المسجلة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر عرفت تذبذبا طفيفا طيلة فترة الدراسة، حيث تراوحت هذه النسبة بين 0.3 - % و 2.02% في أحسن أحوالها وكان ذلك في عام 2001، وهذا راجع إلى الارتفاع المسجل في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا العام، والذي بلغ 1113.10 مليون دولار، وسجلت الجزائر نسبة أقل عما تم تسجيله في المغرب، أين فاقت هذه النسبة 7% في عام 2001، ولم تنخفض هذه النسبة عن 1.13% في أسوأ أحوالها، وهو ما يؤكد اهتمام المغرب المتزايد بخيار الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد الخيارات الأساسية لدعم النمو الاقتصادي في البلاد:

الفصل الثاني — دراسة قياسية لأثر التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة

2020 - 1990

الشكل رقم (09) تدفقات إ.أ.م الواردة إلى الجزائر والمغرب إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2020-1990

الوحدة : %



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على (بيانات اونكتاد، 2022) و (مؤشرات التنمية العالمية، 2022)

ومما يجب الإشارة إليه في هذا الخصوص أن ارتفاع هذه النسبة لبعض الاقتصاديات، يعود أحيانا إلى ضعف مستويات الناتج المحلي الإجمالي المتحقق في الأساس، وانخفاضها في الجزائر يعود إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي كان أسرع من نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة، كما يمكن أن يكون ارتفاع هذه النسبة بفعل عوامل أخرى، ولعل من أهم هذه العوامل تركيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة على القطاعات الموجهة للتصدير وهو الحال بالنسبة للمغرب، والذي تحول إلى منصة عالمية للتصدير مدفوعا بزيادة حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الباحثة عن الأسواق، والتي أدت إلى ارتفاع هذه النسبة وهو ما لم نلمسه في الجزائر.

المطلب الثاني: تحليل التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر حسب الدول المصدرة للاستثمار

لتحليل أكثر يمكن مقارنة تكلفة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة، حيث يمكن الاعتماد على الجدول أسفله، وهذا خلال الفترة جانفي 2015 إلى ديسمبر 2019 .

الفصل الثاني ————— دراسة قياسية لأثر التضخم على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة
1990- 2020

الجدول (02): توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة (جانفي 2015 إلى ديسمبر 2019)

دولة: الجزائر		الاقاليم المستثمرة
التكلفة (مليون دولار)	%	
13606	65 %	اسيا و المحيط الهادي
4019	19 %	اوروبا الغربية
1581	8 %	افريقيا
882	4 %	الشرق الاوسط
714	3 %	الدول الاوروبية الناشئة
254	1 %	امريكا الشمالية

المصدر : (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات، 2020، صفحة 18)

تشير قاعدة بيانات FDI Markets التابعة لمجموعة Financial Times البريطانية، بأن الجزائر استقطبت خلال عام 2019 حوالي 24 مشروعا من الاستثمارات الأجنبية الجديدة من نوع Greenfield يتم تنفيذها من قبل 17 شركة عربية وأجنبية بتكلفة إجمالية بلغت 2316 مليون دولار مع إنشاء ما يقارب من 4988 وظيفة جديدة.

ومن خلال المعطيات يمكننا ذكر الملاحظات التالية :

1- في الجزائر حيث التكلفة الإجمالية للاستثمارات الأجنبية الوافدة للفترة بين جانفي 2015 و ديسمبر 2019 ، حيث قدرت التكلفة الإجمالية لهذه الاستثمارات 21056 مليون دولار بالنسبة للجزائر .

2- استحوذت الاستثمارات القادمة آسيا والمحيط الهادي على حصة الأسد بالنسبة للجزائر بنسبة 65% وبتكلفة قدرها من 13606 مليون دولار، ويعود ارتفاع هذه النسبة في الجزائر إلى تركيز الاستثمارات الآسيوية عموما في قطاعات البنية التحتية والأشغال العمومية والتي تتطلب تمويلات ضخمة، خاصة إنجاز المشاريع السكنية بمختلف الصيغ وتوسيع شبكات الطرق والاتصالات وأخيرا مشروع استغلال وتحويل الفوسفات مع الشريك الصيني، وهي المشاريع التي أولتها الحكومة الجزائرية أهمية خاصة بالنظر إلى أبعادها الاقتصادية والاجتماعية.

الفصل الثاني ————— دراسة قياسية لأثر التضخم على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة

1990- 2020

لم تحتل الجزائر الريادة من حيث استقطاب الاستثمارات الأوروبية، حيث مثلت الاستثمارات القادمة ، من دول أوروبا الغربية والدول الأوروبية الناشئة مجتمعة اقل من 60% ، التكلفة الإجمالية للاستثمارات الواردة، وقدردت تكلفة هذه الاستثمارات بحوالي 4733 مليون دولار، في المقابل لم تبلغ تكلفة هذه ، حيث دولة الجزائر لم تتميز بعوامل من أهمها البعد التاريخي، وكذا عدم امتلاكها الموقع الاستراتيجي حيث يعتبر همزة وصل تربط القارات الخمس، والبعد من الأسواق الأوروبية وعدم دخولها في شراكة مع المجموعة الأوروبية في وقت مبكر ، وايضا عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي يسود الجزائر، ما جعل منه نفور للاستثمارات الأوروبية، حيث لم تختار دول أوروبية عديدة على غرار فرنسا اسبانيا وبلجيكا وغيرها الجزائر كوجهة لمشروعاتها الاستثمارية، والتي تحدف خلالها من توطين بعض أو كل أجزاء العمليات الإنتاجية بهدف التصدير وإعادة التصدير، نظرا لعدم امتلاكها ميزات سيما ما تعلق بتكاليف الإنتاج والنقل، ضعف الاستثمارات الخليجية الواردة إلى الجزائر عموما، ولكن وعند تقييم دولة الجزائر فإن استقطابه الاستثمارات قاربت تكلفتها 882 مليون دولار ، ويركز المستثمرون الخليجيون اهتمامهم على المشاريع الخدماتية خاصة فيما تعلق بسوق العقار والمشاريع السياحية المجالات التي لم تعرف نشاطا لافتا في الجزائر لذا تلجأ للدول العربية الاخرى الجاذبة لمشاريعها. (FDI Intelligence, 2020, p. 17)

3- مثلت الاستثمارات القادمة من أمريكا الشمالية بالنسبة للجزائر ، حيث استقطبت الجزائر استثمارات أجنبية بتكلفة بلغت 254 مليون دولار والتي مثلت نسبة 1 % من التكلفة الإجمالية للاستثمارات الواردة خلال هذه الفترة ، ولم تستفد الجزائر ايدا من اتفاقيات للتبادل الحر المبرم مع الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2006 ، وهو الاتفاق الذي يشمل جميع نواحي الأنشطة الاقتصادية .

4- الجزائر تستقطب الاستثمارات الإفريقية، إذ بالرغم من ضعف التدفقات الواردة من إفريقيا باتجاهها، إلا أن الجزائر استطاعت أن تستقطب مشاريع بتكلفة بلغت 1581 مليون دولار والتي مثلت نسبة 8 % من التكلفة الإجمالية للاستثمارات الواردة خلال هذه الفترة ، وهي الاستثمارات التي تسيطر عليها الشركات المصرية والتي تنشط في مجالات المقاولات والإنشاءات والمحروقات كالمقاولون العرب وغيرها .

والجدول الموالي يبين أهم عشرة (10) دول مستثمرة في الجزائر خلال الفترة من جانفي 2015 إلى ديسمبر 2019:

الجدول (03): أهم الدول المستثمرة في الجزائر (إجمالي الفترة جانفي 2015 إلى ديسمبر 2019)

الترتيب	الدولة	التكلفة(مليون دولار)	عدد المشروعات	عدد الشركات
1	هونج كونج	6000	1	1
2	الصين	3827	12	7
3	سنغافورة	3151	3	1
4	فرنسا	2266	16	15
5	مصر	1553	3	3
6	تركيا	714	2	2
7	قطر	666	1	1

الفصل الثاني ————— دراسة قياسية لأثر التضخم على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة

1990- 2020

7	7	517	اسبانيا	8
5	6	400	سويسرا	9
2	3	385	اليابان	10
108	134	1576	دول اخرى	
152	188	21056	الاجمالي	

المصدر : (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2020)

تبين بيانات الجدول أعلاه أن هونج كونج استحوذت على المرتبة الأولى في الجزائر من حيث التكلفة الاستثمارية للمشروعات خلال الفترة من جانفي 2015 وحتى ديسمبر 2019 والتي بلغت 6 مليار دولار، تليها كل من الصين وسنغافورة بتكلفة استثمارية بلغت 3.8 و 3.1 مليار دولار على التوالي، وقد بلغت حصة الدول الثلاثة نحو 61% من إجمالي التكلفة الاستثمارية للمشروعات، وتتركز استثمارات هذه الدول في مشاريع المواد الكيميائية المياه التعدين والإنشاءات والمقاولات.

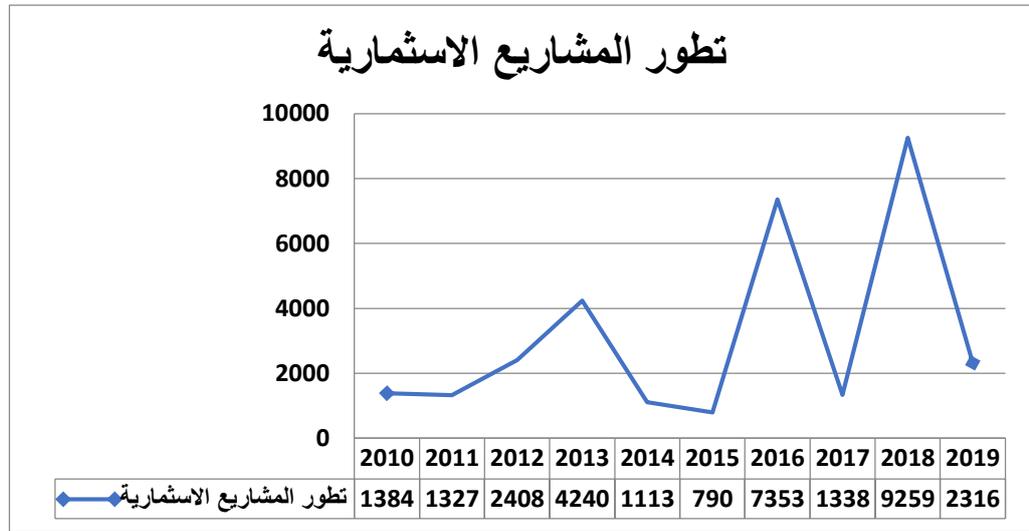
وتصدرت مصر البلدان العربية حيث جاءت خامسا بتكلفة استثمارية بلغت أكثر من 1.5 مليار دولار ثم قطر بتكلفة استثمارية بلغت 666 مليون دولار، وتستثمر الدول العربية في قطاعات التعدين والمقاولات والمحروقات، ويمكن تفسير التواجد الاستثماري للبلدان العربية بالتسهيلات المقدمة من طرف الحكومة الجزائرية للمستثمرين العرب من خلال الاتفاقيات الثنائية الموقعة.

✓ أما من حيث عدد المشروعات المنجزة في الجزائر فتحتل فرنسا الصدارة بواقع 16 مشروعا تنفذه 15 شركة، تليها الصين من خلال 12 مشروعا ثم إسبانيا وسويسرا بـ 7 و 6 مشروعات، وتتواجد أغلب المشروعات الأوروبية في القطاعات غير الإنتاجية خاصة قطاعات المحروقات والخدمات.

الفصل الثاني ————— دراسة قياسية لأثر التضخم على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة

1990 - 2020

الشكل رقم (10): تطور المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى الجزائر (مليون دولار) خلال الفترة (2010 - 2019)



المصدر : (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات، 2020)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ تطور المشاريع الاستثمارية الواردة إلى الجزائر من (2010 - 2019) حيث شهد أكبر المشاريع الاستثمارية سنة 2018 ب 9259 مشروع، و اقلها سنة 2015 ب 790 مشروع عكس السنوات الاخرى شهد تذبذب أي انخفاض و ارتفاع .

المطلب الثالث: تحليل التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر

تباينت القطاعات الاقتصادية الأكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، حيث سعت الدولة إلى تحقيق أهداف تتعلق بضرورة التنوع الاقتصادي وتغيير الخارطة الاقتصادية والتي ظلت لسنوات رهينة لقطاعات محددة بعينها حيث سنتطرق من خلال هذا الفرع لتوزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفقا للقطاعات لكل بلد على حدى، وذلك كما يلي :

مما ينبغي الإشارة إليه المعطيات المجانية والمطروحة للجمهور للإطلاع والخاصة بنصيب كل قطاع من القطاعات الاقتصادية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمختلف الدول، هو عدم دقة هذه المعطيات وتعدد مصادرها، إذ تنشر بعض الهيئات الدولية معطيات غير محينة، وتعتمد مصادر أخرى على تحديد قيم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة دون تحديد توجهاتها القطاعية، وعليه سنعتمد على إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) والخاصة بالتوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، على أساس أنها هيئة حكومية متخصصة في الاستثمار، كما أنها توفر معطيات حديثة مقارنة بغيرها من المصادر.

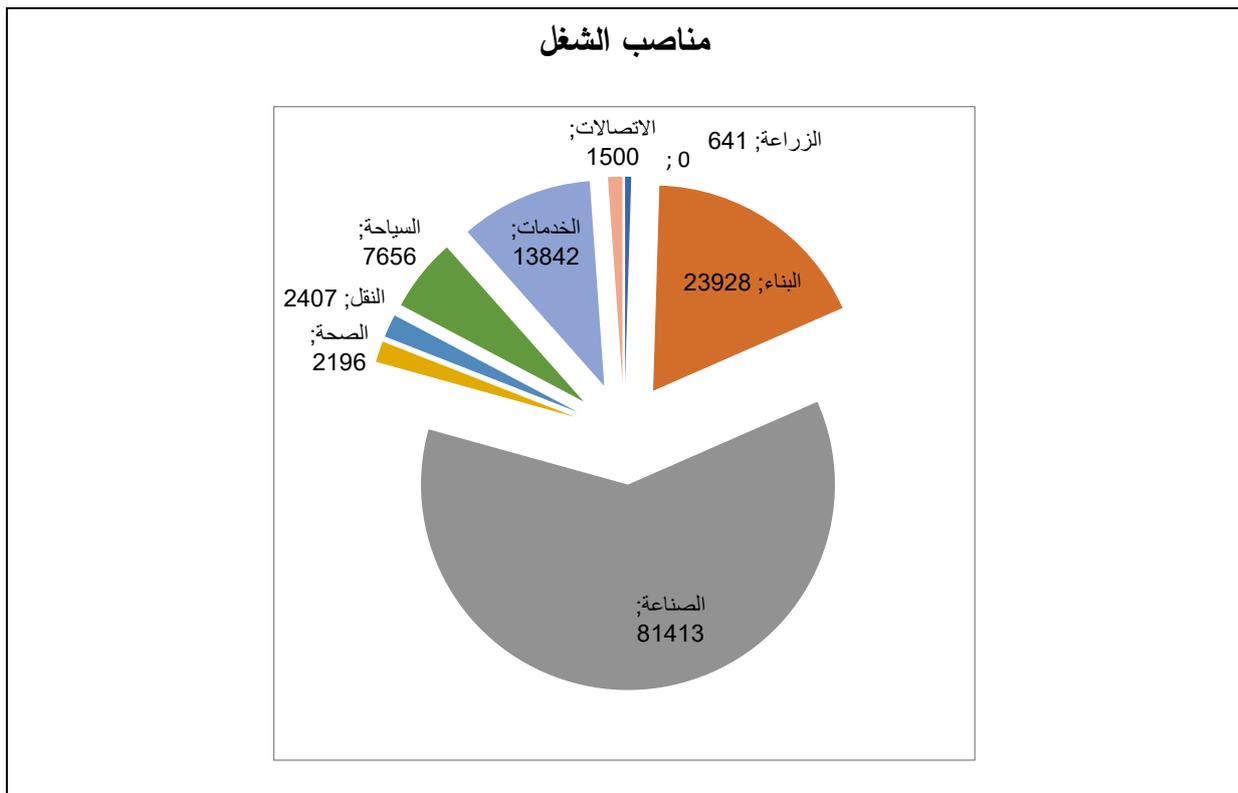
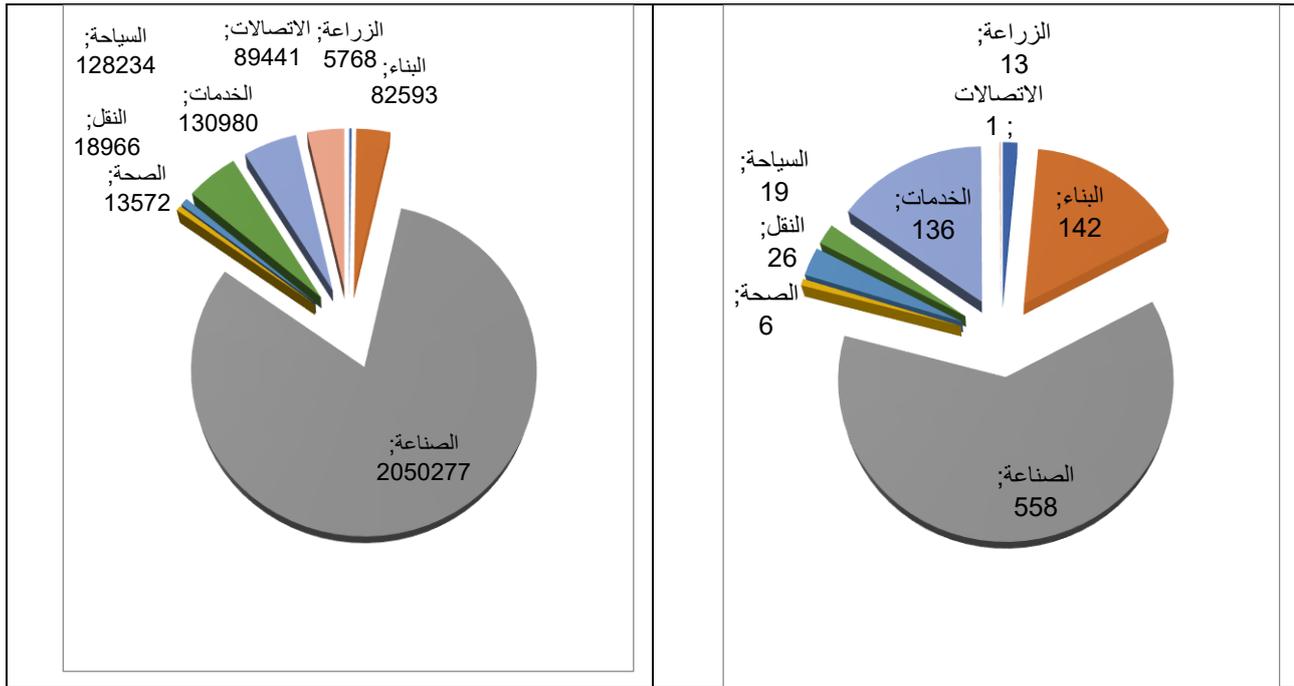
والشكل الموالي يوضح الحصيلة القطاعية لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر خلال الفترة 2002-2018.

الشكل 11: تمثيل بياني لتمثيل مشاريع المستثمرين الاجانب حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2002 - 2018

عدد المشاريع	القيمة بمليون دينار جزائري
--------------	----------------------------

الفصل الثاني ————— دراسة قياسية لأثر التضخم على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة

2020 -1990



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الملحق رقم(09)

يمكن توضيح ما يلي :

✓ سيطر قطاع الصناعة على القسط الأكبر من هذه التدفقات بتكلفة استثمارية بلغت 2050277 مليون دينار جزائري، وهذا باعتباره القطاع الأهم جذبا لهذه الاستثمارات بحكم أنه يشمل قطاع النفط والغاز والذي يعد السمة البارزة للاقتصاد الجزائري منذ عقود، وقد تحصل هذا القطاع على نسبة تقدر بـ 81.37% من مجموع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها في الجزائر وهذا إلى غاية نهاية شهر أوت من عام 2018، بمجموع 558 مشروعا، كما يعتبر القطاع الأكثر تشغيلًا في الجزائر بتوفيره لـ 81413 منصب عمل، ثم يليه قطاع الخدمات بتكلفة بلغت 130980 مليون دينار جزائري وبنسبة 5.20% من مجموع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولكنه حل ثالثًا من حيث عدد المشاريع في القطاع بـ 136 مشروعًا وراء قطاع البناء والأشغال العمومية، ولعل من الأسباب التي ساهمت في الرفع من الاستثمارات الأجنبية في قطاع الخدمات، هو تحرير قطاع البنوك والخدمات المالية في الجزائر، والذي سمح بالعديد من البنوك والمؤسسات المالية العالمية من فتح فروع لها بالجزائر على غرار، Al Salam Bank, HSBC, Gulf Bank, Trust Bank, Natixis, BNP Paribas, Société Générale, Arab Bank

✓ و جاء قطاع السياحة في المرتبة الثالثة من حيث التكلفة الاستثمارية بواقع 128234 مليون دينار جزائري، ما نسبته 5.09% من مجموع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتتركز أهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع السياحي بالجزائر في المشاريع الفندقية من الفئة الراقية خاصة شبكة فنادق "نوفوتيل" و "إبيس" و "ميركور" والتي تم إنشائها بالشراكة بين المجموعة الفندقية العالمية "أكور" Accor Hotels المتواجدة بالجزائر منذ عام 1992 والشركة الجزائرية الخاصة "مجموعة مهري".

✓ كما جاء خلف قطاع السياحة، كل من قطاعي الاتصالات والبناء والأشغال العمومية، حيث كانت التكلفة الاستثمارية للقطاعين 89441 مليون دينار جزائري و 82593 مليون دينار جزائري على التوالي ما مثل نسبة 3.55% و 3.28% من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وظل قطاع الاتصالات مقتصرًا على مشروع واحد فقط، ويعود ذلك بالأساس إلى نقص الفرص الاستثمارية في الجزائر بسبب التغطية شبه الكلية للمتعاملين الاقتصاديين الثلاثة الناشطين في هذا القطاع ما ولد حالة من التشبع الداخلي، فيما جاء قطاع البناء والأشغال العمومية ثانياً من حيث عدد مناصب الشغل 23928 منصب عمل ما مثل نسبة 17.91% من العدد الإجمالي للأيدي العاملة المشغلة، وثالثًا من حيث عدد المشاريع بواقع 142 مشروع، حيث تبنت الجزائر العديد من المشاريع التنموية الهامة والتي خصصت لها أغلفة مالية معتبرة مست مجالات الطرق والطرق السيارة، السكن بمختلف الصيغ، السدود والموانئ، الملاعب والمدن الجامعية وغيرها

✓ أما بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الأخرى، فقد بلغت التكلفة الإجمالية لمشاريع قطاع النقل 18966 مليون دينار جزائري من خلال 26 مشروعًا ويعود التحسن في عدد المشاريع ونوعيتها إلى سياسة الجزائر الرامية إلى تطوير هذا القطاع من خلال تحديد وتوسعة بنيته التحتية وضمان التسيير الناجع للمشاريع الجديدة، على العكس من ذلك لم يشكل قطاعا الصحة والزراعة اهتمام المستثمرين الأجانب ويظهر هذا جليًا من خلال عدد وتكلفة المشاريع المسجلة في القطاعين، بالرغم من المؤهلات الكبيرة التي تمتلكها الجزائر خاصة في قطاع الزراعة والتي بدأت نتائجها المحلية تبرز في السنوات الأخيرة، ويظهر ذلك من خلال مؤشرات الناتج المحلي الزراعي المحقق وغيرها.

المطلب الرابع: قياس أثر التضخم على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2020)

الفصل الثاني ————— دراسة قياسية لأثر التضخم على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة

1990 - 2020

الفرع الاول : تعريف الانحدار الخطي البسيط من خلال المربعات الصغرى

يعني تحليل الانحدار regression analysis قياس العلاقة بين متغير تابع Dependent ، و متغير مستقل Independent أو أكثر ، وتحديد شكل هذه العلاقة فإذا كانت بين متغير مستقل واحد و متغير تابع فانه يطلق عليها تحليل الانحدار البسيط، أما إذا كانت بين متغير تابع وعدد من المتغيرات المستقلة فانه اسم : الانحدار المتعدد ، وقد تكون العلاقة خطية Linear أو غير خطية Non linear . (سمير محمد، 1997، صفحة 207)

يستخدم بشكل رئيسي لإغراض التنبؤ والتخطيط والتقدير، ويهدف إلى التنبؤ بقيمة متغير معين إذا عرفت قيمة متغير آخر مرتبط به، نعي بالانحدار وصف العلاقة بين متغيرين احدهما يمكن أن يفسر الآخر في سلسلة من المشاهدات. إذا كانت لدينا عينة من الملاحظات $Y_i ; X_i$ ، بإمكاننا صياغة المعادلة من الشكل : $Y_i = a + bX_i$ وتعرف طريقة المربعات الصغرى بأنها محرك التحليل الاقتصادي الحديث، وذلك بالرغم من محدوديتها، وتغيراتها المتعددة. (عزبي، 2000، صفحة 42)

ولقد قمنا بتحديد المتغير التابع (Y) و هو الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) ، وقد تم اختيار بعض المحددات الاقتصادية التي يمكن ان تؤثر فيه كمتغيرات اقتصادية (X) وهي معدل التضخم (INF)

الفرع الثاني: تحديد العلاقة من خلال الانحدار الخطي البسيط لأثر التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2020

يتبين من الملحق رقم (10): نتائج اختبار الانحدار البسيط بالمربعات الصغرى OLS حيث نستخرج من الملحق المعادلة التالية :

معادلة الانحدار الخطي البسيط من الدرجة الاولى :

$$IDE = 1.46E+09 - 51751951 INF$$

حيث:

$$X = INF \text{ (المتغير المستقل)}$$

$$Y = IDE \text{ (المتغير التابع)}$$

العلاقة بين المتغيرين سالبة بالنسبة الى المتغير المستقل (X) Coefficient ، ويستدل على أن معدل التضخم INF يؤثر بشكل عكسي على معدلات استثمار الاجنبي المباشر .

الفصل الثاني — دراسة قياسية لأثر التضخم على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة

1990 - 2020

وأن الزيادة في INF بمقدار 1% يترتب عليها انخفاض في IDE و هي تلائم النظرية الاقتصادية.، أما بالنسبة لمعلمة C يستدل على انه في حالة ما إذا كانت معدل التضخم منعدمة فان متوسط معدل استثمار الاجنبي المباشر

بالنسبة لاختبار صلاحية النموذج ، أهم مؤشر لقياس جودة النموذج هو R-Squared أو معامل التحديد (يدل على مدى قوة العلاقة بين القيم الفعلية) ، وبما أن القيمة R تساوي 0.295 ، أي ان معدلات INF تشرح وتفسر بنسبة 29.5% تغيرات تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر خلال فترة الدراسة بافتراض جميع العوامل ثابتة.

وبملاحظة إحصائية Fisher Statistic المحسوبة 12.19 أكبر من F الجدولية، وهذا معناه أننا نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل ونقول أن النموذج هو نموذج مناسب.

الفصل الثاني ————— دراسة قياسية لأثر التضخم على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990- 2020

خلاصة الفصل

نستخلص من الفصل الآتي:

- ❖ الكتلة النقدية و الاستقرار النقدي و زيادة الواردات هي المصادر الاساسية للتضخم في الجزائر.
- ❖ الاستثمار الاجنبي موجود في قطاع المحروقات كما تسيطر عليه مختلف القطاعات مثل قطاع الصناعة حيث لديها حصة الاسد من حيث المشاريع الاستثمارية كما توفر مناصب شغل بنسب عالية ، كما تليها قطاعي الخدمات و السياحة و توفرها على مناصب شغل ايضا.
- ❖ اهم شركاء الجزائر في الاستثمار الاجنبي: فرنسا ،الصين، اسبانيا و سويسرا
- ❖ من خلال قياس الانحدار الخطي البسيط ، وجدنا ان هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين التضخم و الاستثمار الاجنبي المباشر و هي علاقة عكسية حيث توافق النظرية الاقتصادية اذ ان التضخم هو عامل منفر للاستثمار الاجنبي المباشر .

الخاتمة

الخاتمة

1- خلاصة عامة:

استهدفت هذه الدراسة اثر التضخم على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2020، و ذلك من اجل الاجابة على اشكالية الدراسة تم التاكيد من صحة الفرضيات و لغرض الاجابة على الاشكالية و محاولة الاحاطة الشاملة بالموضوع و تحقيق اهداف الدراسة تم تقسيم الدراسة الى فصلين:

خصص الفصل الاول لدراسة الجانبي النظري من خلال عرض عموميات حول مفاهيم التضخم و الاستثمار الاجنبي المباشر و كذا التحليل الاقتصادي للعلاقة بين التضخم و الاستثمار الاجنبي المباشر و خلاصة للفصل الاول ، أما الفصل الثاني فخصص لدراسة قياسية لاثرة التضخم على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2020 ، من خلال تحليل تطور التضخم في الجزائر و تحليل واقع تدفقات الاستثمار الاجنبي في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2020 ، و خلاصة للفصل الثاني.

2- نتائج الدراسة :

- يعتبر التضخم ارتفاع مستوى العام للأسعار، كما يعد ظاهرة اقتصادية ليست حديثة النشأة
- ينتج التضخم في الجزائر نتيجة زيادة المعروض النقدي او ارتفاع في تكاليف الانتاج كذلك نتيجة استيراد العديد من السلع الاولية و الوسيطة و هو تضخم مستورد ناجم عن الدولة المصدرة لهذه السلع و هو اما تضخم نقدي او هيكلية
- الاستثمار الاجنبي المباشر عبارة عن انتقال تام للعملية الانتاجية بمعنى آخر انتقال لرؤوس الاموال، و التكنولوجيا و المهارات التسويقية و التنظيمية و الفنية
- من نموذج الانحدار البسيط اتضح ان هناك علاقة عكسية بين التضخم و الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

3- نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الاولى: لا يؤثر معدل التضخم على تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة ثبت خطأ هذه الفرضية و بينت الدراسة القياسية ان معدل التضخم له تأثير على الاستثمار الاجنبي المباشر خلال فترة الدراسة اي هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم و تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر.

الفرضية الثانية: ثبتت صحة الفرضية فوجدنا من خلال تحليل واقع التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة ان المصدر الاساسي للتضخم في الجزائر هو التضخم المستورد.

4- الاقتراحات: من خلال النتائج يمكن ابداء الاقتراحات و التوصيات التالية:

- توفير بدائل من السلع المستوردة و بالتالي التخفيف من حدة التضخم المستورد
- تشجيع الاستثمار الحقيقي و الحد من عملية طبع النقود

- رفع قيمة الدينار الجزائري و بالتالي التخفيف في معدل التضخم و اعتماد قنوات الجهاز المصرفي للتحكم في الكتلة النقدية
- العمل على استهداف التضخم من خلال ادوات السياسة النقدية
- ضرورة التحكم في المستوى العام للاسعار باعتباره السبب الرئيسي في برز التضخم
- العمل على التوجه نحو الانتاج الموجه للتصدير و الحد من الواردات بهدف التخفيف من العجز في الميزان التجاري الذي تعرفه الجزائر منذ 2014
- عدم الاعتماد على البترول كمصدر للدخل خاصة في ظل الازمة البترولية الحالية
- العمل على تفعيل السياسة النقدية و حسن تسييرها و متابعتها حتى يتسنى التحكم في معدلات التضخم و التحسين من جودة مناخ الاعمال في الجزائر مستقبلا
- تنويع مصادر الدخل من خلال التصدير و التحجيم من الواردات التي تكون من قناة للتضخم المستورد
- 5- آفاق الدراسة: في اطار دراستنا لهذا الموضوع، لا حظنا ان هناك العديد من المواضيع تحتاج الى المزيد من البحث و التحليل، لذا نقترح هذه المواضيع الآتية كي تكون مواضيع الابحاث في المستقبل:
- دراسة تأثير التضخم على الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان العربية النفطية
- دراسة تأثير التضخم خارج قطاع المحروقات على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

و في الاخير هذه محاولتي، فان اصبحت فبفضل الله، و ان اخطأت فلي محاولتي



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
-	الإهداء
-	تشكرات
-	ملخص
-	قائمة الجداول و الاشكال
أ-ج	مقدمة
الفصل الأول: عموميات حول التضخم و الاستثمار الاجنبي المباشر	
5	○ تمهيد
6	○ المبحث الأول: ماهية التضخم
6	▪ المطلب الأول: مفهوم التضخم
7	▪ المطلب الثاني: انواع التضخم واسبابه
9	▪ المطلب الثالث: قياس التضخم و اثاره
11	▪ المطلب الرابع: معالجة التضخم
13	○ المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر
13	▪ المطلب الأول: مفهوم و انواع الاستثمار
17	▪ المطلب الثاني: اشكال و مكونات الاستثمار الاجنبي المباشر
19	▪ المطلب الثالث: اهمية و اهداف الاستثمار الاجنبي المباشر
22	▪ المطلب الرابع: محددات الاستثمار الاجنبي المباشر
24	○ المبحث الثالث: التحليل الاقتصادي للعلاقة بين التضخم و الاستثمار الاجنبي المباشر
25	▪ المطلب الأول: العلاقة النظرية ان وجدت
25	▪ المطلب الثاني: علاقة تجريبية (دراسات سابقة)
29	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر التضخم على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2020	
31	○ تمهيد
32	○ المبحث الأول: تحليل تطور التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة (1990 - 2020)
32	▪ المطلب الأول: واقع التضخم في الجزائر
36	▪ المطلب الثاني: تحليل المصادر الداخلية للتضخم في الجزائر
39	▪ المطلب الثالث: تحليل المصادر الخارجية للتضخم في الجزائر
44	○ المبحث الثاني: تحليل واقع تدفقات الاستثمار الاجنبي في الجزائر خلال فترة الدراسة (1990 - 2020)
44	▪ المطلب الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

فهرس المحتويات

48	المطلب الثاني: تحليل التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر حسب الدول المصدرة للاستثمار
52	المطلب الثالث: تحليل التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر
54	المطلب الرابع: قياس أثر التضخم و الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2020)
56	خلاصة الفصل الثاني
58	خاتمة
61	فهرس المحتويات
64	قائمة المراجع
77	الملاحق

قائمة المراجع

اولا :المراجع باللغة العربية

بالنسبة للكتب :

- 1- إمام محمد سعد. (2013). البترو دولار الاستثمار الاجنبي -دراسة تحليلية- تداعيات أسعار البترول على أسواق رأس المال والتمويل الدولي (الطبعة الأولى). القاهرة، مصر: المكتب العربي للمعارف.
- 2- أميرة حسب الله محمد. (2004). الاستثمار الاجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية-دراسة مقارنة(تركيا. كوريا الجنوبية.مصر). الدار الجامعية.
- 3- باسم حمادي الحسن. (2014). الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) الطبعة الأولى. بيروت لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
- 4- جمال الدين برقوق، و مصطفى يوسف. (2016). الاقتصاد الدولي (الطبعة الأولى). عمان -الاردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- 5- جمال بن دعاس. (2006). السياسة النقدية بين النظامين الإسلامي والوضعي - دراسة مقارنة-. الجزائر، الجزائر: الدار الحلوونية.
- 6- حربي عريقات. (2006). مبادئ الاقتصاد السياسي، التحليل الكلي (الإصدار الطبعة 1). عمان، الأردن: جامعة الإسراء للنشر، الطبعة الأولى.
- 7- الحسن باسم حمادي. (2014). الاستثمار الأجنبي المباشر-عقود التراخيص النفطية وآثارها في تنمية الاقتصاد- (الإصدار الطبعة 01). لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
- 8- حسن عمر. (1994). التنمية والتخطيط الاقتصادي. الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 9- حسين عناية غازي. (1985). التضخم المالي. الإسكندرية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
- 10- حشيش عادل أحمد. (1992). أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي. بيروت، لبنان: الدار الجامعية للطباعة والنشر.
- 11- خالد الوزني، و أحمد الرفاعي. (2003). مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق (الإصدار الطبعة06). عمان، الاردن: دار وائل للنشر.
- 12- خروف منير، و فريجة ليندة. (2017). مقارنة في الاستثمار الاجنبي المباشر -دراسة نظرية ميدانية (الطبعة الأولى). العين، الامارات المتحدة: دار الكتاب الجامعي.

قائمة المراجع

- 13- زينب حسين عوض الله. (2005). *الاقتصاد الدولي*. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية الجديدة.
- 14- زينب حسين عوض الله، و أسامة الفولي. (2003). *أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي*. لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
- 15- شموط مروان، و عبودكنجو كنجو. (2008). *اسس الاستثمار*. القاهرة، مصر: الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريد.
- 16- طاهر حردان. (1997). *مبادئ الاستثمار*. عمان، الأردن: دار المستقبل للنشر والتوزيع.
- 17- عادل حشيش. (1977). *العلاقات الاقتصادية الدولية*. القاهرة، مصر: دار النهضة العربية.
- 18- عبد الحفيظ صفوت أحمد. (2005). *دور الاستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص*. الإسكندرية، مصر: دار المطبوعات الجامعية.
- 19- عبد السلام أبو القحف. (2003). *اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي*. الاسكندرية -مصر: دار الجامعة الجديدة.
- 20- عبد السلام أبو قحف. (1998). *مقدمة في إدارة الأعمال الدولية*. مصر: مكتبة الإشعاع.
- 21- عبد السلام ابو قحف. (2006). *إدارة الأعمال الدولية*. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
- 22- عبد العزيز سمير محمد. (1997). *الاقتصاد القياسي: مدخل في اتخاذ القرارات*. الاسكندرية: مكتبة الاشعاع للطباعة و النشر و التوزيع.
- 23- عبد الفتاح سليمان مجدي. (2003). *علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام*. القاهرة، مصر: دار غريب للطباعة والتوزيع.
- 24- عبد المجيد قدي. (2003). *مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 25- عبد المطلب عبد الحميد. (2006). *العملة الاقتصادية، منظماتها، شركاتها، تداعياتها*. الاسكندرية: الدار الجامعية.
- 26- عرفان تقي الدين الحسيني. (1999). *التمويل الدولي*. عمان: دار مجد لاوي للنشر.
- 27- علي عبد الفتاح أبو شرار. (2007). *الاقتصاد الدولي -نظريات وسياسات (الطبعة الأولى)*. عمان - الأردن: دار المسيرة.
- 28- عمر حسين. (2000). *الاستثمار والعملة*. القاهرة، مصر: دار الفكر الحديث.

قائمة المراجع

- 29- كمال قربوع عليوش. (1999). قانون الاستثمارات في الجزائر. الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 30- لخلو موسى البخاري. (2010). سياسة الصرف الاجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية: دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الاجنبي . عمان: دار غيداء للنشر و التوزيع .
- 31- لويس جوردان. (1996). مشاركات استثمارية من أجل الرخاء - بناء ادارة التحالفات الاستراتيجية - ترجمة سعاد الضبوي. مصر: الدار العربية للنشر والتوزيع.
- 32- مبروك نزيه عبد المقصود. (2007). الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة (الإصدار الطبعة 1). الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- 33- محمد الجوهري. (2009). دور الدولة في الرقابة على مشروعات الاستثمار-دراسة مقارنة- (الإصدار الطبعة 01). الإسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي.
- 34- محمد دياب. (2010). التجارة الدولية في عصر العولمة (الإصدار الطبعة 01). بيروت، لبنان: دار المنهل اللبناني.
- 35- محمد نوري الشمري ناظم. (1993). النقود والمصارف. عمان الاردن: دار زهران.
- 36- محندو عيبوط، و علي. (2014). الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري، (الإصدار الطبعة 2). الجزائر: دار هومة للنشر و التوزيع.
- 37- ملاك وسام. (2000). النقود والسياسات النقدية الداخلية-قضايا نقدية ومالية. بيروت-لبنان: دار المنهل اللبناني.
- 38- النجار فريد. (2000). الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي. الإسكندرية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
- 39- نجيب رجب وضاح. (2010). التضخم و الكساد: الاسباب و الحلول وفق مبادئ الاقتصاد الاسلامي (الإصدار الطبعة 1). عمان، الاردن: دار النفائس للنشر و التوزيع.
- 40- نزيه عبد المقصود مبروك. (2007). الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية (الطبعة الاولى). الاسكندرية -مصر: دار الفكر الجامعي.

بالنسبة للرسائل الجامعية :

- 1- إبراهيم ديدي. (2002). الاتفاقيات الدولية لضمان الاستثمار (اطروحة ماجستير). 04. الجزائر، كلية الحقوق.
- 2- أحمد ديبش. (2011). إشكالية التنمية والاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر(اطروحة دكتوراه). الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

قائمة المراجع

- 3- إسماعيل دحماني. (2007). دراسة تحليلية قياسية لتأثير | الأسعار وسعر الصرف على التجارة الخارجية- حالة الجزائر : 1995-2005-(اطروحة ماجستير). 88. كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التسيير و علوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
- 4- اسمهان خاطر. (2012). دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار-دراسة حالة دول المجلس التعاون الخليجي - (اطروحة ماجستير). 60. بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- 5- أمحمد بن البار. (2016). اثر السياسة النقدية و المالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة: 1986 - 2014 (اطروحة دكتوراه). 157-164. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد بوضياف، المسيلة.
- 6- امينة كساب. (2015). أثر المنافسة الضريبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى دول المغرب العربي خلال الفترة (1999 - 2012) (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر3.
- 7- بلال بوجعة. (2007). تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية: دراسة حالة الجزائر(اطروحة ماجستير). 19. تلمسان، الجزائر.
- 8- جمال بلخياط. (2015). جدوى الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي -دراسة مقارنة بين الجزائر و المغرب- (اطروحة الدكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، باتنة: جامعة الحاج لخضر.
- 9- جمال بلخياط. (2003). الآثار المتوقعة للمنظمة العالمية للتجارة على الاستثمار الأجنبي في الجزائر(اطروحة ماجستير). 21. سطيف، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة فرحات عباس.
- 10- حسنة أقاسم. (2012). تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر بعد الاصلاحات مع الاشارة الى حالة كوريا الجنوبية ،ماليزيا ،مصر (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
- 11- حمزة بن حافظ. (2011). دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر 1998-2008-(اطروحة ماجستير). 119. قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة منتوري.
- 12- خيرة دغيش. (2018). الخوصصة في اطار الاستثمار الاجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2013 (اطروحة دكتوراه). الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير ، الجزائر

قائمة المراجع

- 13- زهرة عزبي. (2000). نماذج الانحدار الذاتي و تطبيقات ايس الام حالة الجزائر عان 1980 و 1999(اطروحة ماجستير). 42. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.
- 14- زهية بركان. (2010). فعالية السياسة النقدية لمكافحة التضخم(أطروحة دكتوراه). 36. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 03.
- 15- سمية موري. (2010). اثار تقلبات اسعار النفط على عائدات النفطية: دراسة حالة الجزائر،(اطروحة ماجستير). تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة ابي بكر بلقايد.
- 16- عائشة عميش. (2017). دراسة قياسية لأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف.
- 17- عبد الرزاق بن الزاوي. (2011). سلوك سعر الصرف الحقيقي و اثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1970- 2007 (اطروحة دكتوراه). 188. كلية العلوم الاقتصادي و العلوم التجارية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
- 18- عبدالعزيز نعم. (2006). مساهمة نماذج VAR في نمذجة التراكم الخام للجزائر للفترة: 1970 - 2003،(اطروحة ماجستير). 93. ورقلة، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير.
- 19- عبدلي ادريس. (2007). محاولة بناء نموذج قياسي للطلب على النقد في الجزائر باستخدام تقنية نماذج اشعة الانحدار الذاتي (1970 - 2004)،(اطروحة ماجستير). 73. الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة.
- 20- عمر قريد. (2015). تحسين مناخ الاستثمار الاجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري -أطروحة دكتوراه - . بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير - جامعة محمد خيضر - .
- 21- فاروق سحنون. (2010). قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر-(اطروحة ماجستير). 17. سطيف، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة فرحات عباس.
- 22- محمد براج. (2016). دور السياسات الضريبية في تحفيز الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة جالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير -جامعة الجزائر 3-
- 23- مراد باريك. (2014). التحرير التجاري و سعر الصرف الحقيقي: دراسة حالة الجزائر(اطروحة ماجستير). 120. تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة ابي بكر بلقايد.

24- مودع إيمان. (2019). أهمية المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية وتأثيرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1991-2014 (اطروحة دكتوراه). بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر.

25- نوة بن يوسف. (2013). تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012 (أطروحة دكتوراه). 126. بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر.

26- هتهات السعيد. (2021). النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج ARCH في الفترة 1990-2020 (اطروحة دكتوراه). كلية الاقتصاد و العلوم التجارية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة ورقلة.

27- يحي سعيدي. (2007). تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (اطروحة دكتوراه). قسنطينة، الجزائر: جامعة منتوري.

بالنسبة للمجلات العلمية و البحوث :

- 1- أحمد آدم مهدي. (1999). *الدليل لدراسات الجدوى الاقتصادية*. القاهرة، مصر: الشركة العالمية للطباعة والنشر.
- 2- أحمد زكرياء صيام. (2005). آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة الأردن كنموذج. مجلة *اقتصاديات شمال إفريقيا* (العدد 03).
- 3- ادرب سارة. (2021). تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2019). مجلة *ارتقاء للبحوث و الدراسات الاقتصادية* ، المجلد 05 (العدد 02).
- 4- بلحشر عائشة، و شهيدة كيفاني. (2022). سياسات استهداف التضخم في الجزائر : دراسة تحليلية خلال الفترة 1990 - 2020. مجلة *دفاتر بواذكس* ، المجلد 11 (العدد 01)، صفحة 347.
- 5- بوشارب لامية. (2019, 09). دراسة قياسية تحليلية لمحددات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2017). مجلة *الاقتصاد الجديد* ، المجلد 10 (العدد 03)، صفحة 282.
- 6- جعدي شريفة، و وآخرون. (2014, 12). أثر استثمار الشركات متعددة الجنسيات على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي الجزائري خلال الفترة 2006-2012. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية* (العدد 01).
- 7- جواهره صليحة، و صالح تومي. (2020). دراسة تحليلية لاسباب التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2016. المجلد 11 (العدد 01).

قائمة المراجع

- 8- حسان الخضر. (2004). الاستثمار الاجنبي المباشر - تعريف و قضايا - مجلة جسر التنمية العدد 32. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.
- 9- حسان نجيت. (2019). قراءة تحليلية لتطور العرض النقدي: سعر الصرف و التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016). مجلة العلوم النفسية و التربوية ، المجلد 15 (العدد 20)، الصفحات 227 - 228.
- 10- حسان خضر. (2004). الاستثمار الاجنبي المباشر - تعاريف و قضايا - مجلة جسر التنمية ،المعهد العربي للتخطيط ، صفحة 06.
- 11- رانيا الشيخ طه. (2021). التضخم (اسبابه، آثاره سبل معالجته)، شبكة المعرفة. أبو ظبي: صندوق النقد الدولي.(العدد18).
- 12- زميت فؤاد. (2019). اثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر خلال الفترة 1994 - 2015. مجلة الباحث الاقتصادي (العدد 05)، الصفحات 385 - 386.
- 13- الزهراء بن بركة. (2013). دراسة العلاقة الارتباطية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية وأثر الفساد عليها- دراسة حالة الدول العربية-. الملتقى الدولي حول دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي . خنشلة: جامعة عباس لغرور.
- 14- السامرائي دريد محمود. (2006). الاستثمار الأجنبي - المعوقات والضمانات القانونية-. مركز دراسات الوحدة العربية ، صفحة 139.
- 15- سيد احمد زناقي، و مريم حسناوي. (07, 09, 2018). انعكاس سعر الصرف على التضخم في الاقتصاديات الناشئة. مجلة اقتصاديات المال و الاعمال (العدد 07).
- 16- صالح تومي، و سليمة لفضل. (2020). اثر عرض النقود و التضخم المستورد على التضخم المحلي : حالة الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، المجلد 16 (العدد 2).
- 17- طيمة نسمن، و خطاب الهروشي. (12, 2017). اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي :دراسة قياسية حالة الجزائر (1990-2015). اقتصاديات الاعمال و التجارة (العدد 4).
- 18- غريب بولرباح. (2012). العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها في الجزائر. مجلة الباحث (العدد 10).

قائمة المراجع

- 19- محمد بن علي. (1996). الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية وموقف الاقتصاد الإسلامي منه، بحث مقدم لندوة العالم الإسلامي، المنعقدة في جامعة عين شمس. المجلد 02.
- 20- محمد فودوا. (2017). تقنيات السياسة النقدية الحديثة لمعالجة التضخم. مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02 (العدد 17).
- 21- محمود عبد الفضيل. (1982). مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي: الجذور و المسببات و الابعاد و السياسات. مركز دراسات الوحدة العربية.
- 22- مروان حايدي. (09, 2018). تأثير الصدمات الهيكلية لسعر الصرف والكتلة النقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2016)، مقارنة نماذج SVAR، Eviews. المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية، المجلد 01 (العدد 10).
- 23- مصطفى بابكر. (2004). تطوير الاستثمار الاجنبي المباشر. مصر-24-28 يناير: المعهد العربي للتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار بمجلس الوزراء.
- 24- موسي آسية، و و اخرون. (12, 2020). دراسة قياسية حول العلاقة بين سعر الصرف الاسمي. مجلة اوراق اقتصادية، المجلد 04 (العدد 02)، صفحة 84.
- 25- مولود عراية. (2004). تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر للفترة الممتدة من 1970 - 2000. مجلة الزرقاء للبحوث و الدراسات، المجلد 06 (العدد 02)، صفحة 160.
- 26- يوسف مسعداوي. (2008). تسيير مخاطر الاستثمار الاجنبي المباشر. المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية و الإدارية (العدد 03)، صفحة 165.

بالنسبة مواقع انترنت:

- 1- البنك الدولي. (2023). تاريخ الاسترداد 06 04, 2023، من مؤشرات التنمية العالمية:
<https://databank.worldbank.org/indicator/BN.KLT.DINV.CD/1ff4a498/Popular-Indicators>
- 2- الديوان الوطني للإحصائيات. (بلا تاريخ). حوصلة إحصائية 1962-2011، فصل التجارة الخارجية. تاريخ الاسترداد 19 05, 2023، من https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH10-COMMERCE_EXTERIEUR_Arabe.pdf
- 3- (2022). تاريخ الاسترداد 11 05, 2023، من بيانات اونكتاد:
<https://unctadstat.unctad.org/FR>

قائمة المراجع

4- (2022). تاريخ الاسترداد 11 05 ,2023، من مؤشرات التنمية العالمية:
<https://databank.worldbank.org/indicator/BN.KLT.DINV.CD/1ff4a498/Popular-Indicators>

5- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2020). نشرة ضمان الاستثمار، "مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية العام 2019"، الربع الثاني، الكويت . تم الاسترداد من <https://www.dhaman.net/ar/economic-publications/#featured-pub>

6- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 05 05 ,2023، من www.andi.dz

7- تقرير الاستثمار العالمي . (2023). تاريخ الاسترداد 11 05 ,2023، من قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد):
<https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=101>

8- حامد عبد الحسين الجبوري. (08 05 ,2017). مقال حول التضخم و علاجه. تاريخ الاسترداد 22 03 ,2023، من <https://fcds.com/economical/743>

9- مجدي النوري. (21 12 ,2021). فلسطين، مقال حول كيف يتم قياس التضخم؟ دليلك نحو القراءة السليمة لمؤشرات التضخم. تاريخ الاسترداد 18 03 ,2023، من <https://www.kwaleesalmal.com/%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%85%D8%B9%D8%AF%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B6%D8%AE%D9%85>

ثانيا : المراجع باللغة الفرنسية

Ouvrages :

- 1- Bali, H. (1993). inflation et mal-développement en Algérie. Alger: OPU.
- 2- Ben achenhou, M. (2008). Inflation.devaluation. marginalization. Dar Ech'rifa.
- 3- Bernard, R. (1997). Economie Financier International (éd. 1er édition). Paris.
- 4- Bertand, B., & Gouia, R. (1996). l'investissement direct étranger et développement industriel méditerranéen. Paris, France: Edition Economica.

- 5- dunning.j.h. (2002). theories and paradigmes of international.business activity. USA: edward elgar publishing.
- 6- FDI Intelligence. (2020). Tourism Investment 2020 (Global Greenfield Investment Trends inTourism): Financial Times. London.
- 7- G.L., w. (1998). POLITICAL RISK AND FOREIGN DIRECT INVESTMENT. germany, faculty of economices and statistic. university of konstan.
- 8- Internatinal Monetary Fund. (1993). Balance of Payments Manual (éd. 5). Washington.
- 9- Jean Pierre, P. (1997). Les frimes Multinationales: Frein ou moteur de l'économie. Paris, France: ellipses.
- 10- L'OCDE. (2008). Définition de L'OCDE pour les investissement directs internationaux (éd. 4). Paris, FRANCE.
- 11- Michel, D., & Christian, M. (1995). Les firmes Multinationales, Librairie Vebert. Paris, France.
- 12- Moosa, I. A. (2002). Foreign Direct Investment Theory : Evidence and Practice. Antony Row Ltd , pp. 8-9.
- 13- OECD. (2008). définition de référence de l'ocde des investissement directes internationaux (ed 4). paris.
- 14- Oxford, B. G. (2018). The Report (Algeria2017). London.
- 15- Topsacalian, P., & Teulié, J. (1997). finance (éd. Edition Vuibert). paris, France.
- 16- wren, j. (2006). foreign direct investment and the regional economy. university of new castle.new castle.UK: ashgate publishing.

Sources électroniques :

- 1- *Conseil National Economique Et Social CNES*. (2015). Consulté le 04 29, 2023, sur Rapport de Conjoncture Economique & Sociale -1er Semestre 2015:

- <https://www.cnese.dz/static/Cnes/data/Session%20PI%C3%A9ni%C3%A8re/conjoncture-2015.pdf>
- 2- LA BANQUE D'ALGERIE. (2022, 06). Consulté le 05 04, 2023, sur Bulletins Statistiques (Series Retrospectives) Statistiques Monétaires 1964-2020: <https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/rapportba2020ar.pdf>
 - 3- *La Banque Mondiale*. (s.d.). Consulté le 04 2023, sur Croissance du PIB (% annuel) –Algeria: <https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?end=2019&locations=DZ&start=1986&view=chart>
 - 4- LA Banque Mondiale. (s.d.). Consulté le 04 28, 2023, sur Taux de change officiel (unités de devises locales par \$ US, moyenne pour la période) – Algeria: <https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/PA.NUS.FCRF?end=2020&locations=DZ&start=1990>
 - 5- LA BANQUE MONDIALE. (2023, 05 02). Récupéré sur PIB (en unités de devises locales constantes) – Algeria: <https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/NY.GDP.MKTP.KN?end=2019&locations=DZ&start=1986&view=chart>
 - 6- LA BANQUE MONDIALE. (2010). *Taux de change officiel (unités de devises locales par \$ US, moyenne pour la période) - Algeria*. Consulté le 05 18, 2023, sur <https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/PA.NUS.FCRF?contextua1=min&end=2022&locations=DZ&start=1990>
 - 7- Office National des Statistiques. (2023, 05 09). *INDICE DES PRIX A LA CONSOMMATION*. Consulté le 05 18, 2023, sur <https://www.ons.dz/spip.php?rubrique316>
 - 8- Office National des Statistiques. (2016). *INDICE DES PRIX A LA CONSOMMATION, Collections Statistiques N° 200/ 2016, Série E : Statistiques Economiques N° 87, Alger, ONS – juillet 2016*. Consulté le 05 19, 2023, sur <https://www.ons.dz/IMG/pdf/ipc06-15.pdf>

- 9- Office National des Statistiques. (2021). *INDICE DES PRIX A LA CONSOMMATION, Collections Statistiques N° 219/ 2021 Série E : Statistiques Economiques N° 106, Alger,, ONS – MAI 2020, P.P:34 -43.* Consulté le 05 19, 2023, sur <https://www.ons.dz/IMG/pdf/i.ipc2011-2020.pdf>
- 10- Office National des Statistiques. (2020). *INDICE DES PRIX A LA CONSOMMATION, Collections Statistiques N°216/ 2020 , Série E : Statistiques Economiques N° 103, Alger, , ONS – MAI 2020.* Récupéré sur https://www.ons.dz/IMG/pdf/ipc_2010_2019_csn216.pdf

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم (01): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990- 2020

معدل التضخم INF	السنوات	معدل التضخم INF	السنوات	معدل التضخم INF	السنوات
8,89	2012	4,23	2001	16,65	1990
3,25	2013	1,42	2002	25,89	1991
2,92	2014	4,27	2003	31,67	1992
4,78	2015	3,96	2004	20,54	1993
6,40	2016	1,38	2005	29,05	1994
5,59	2017	2,31	2006	29,78	1995
4,27	2018	3,68	2007	18,68	1996
1,95	2019	4,86	2008	5,73	1997
2,42	2020	5,74	2009	4,95	1998
		3,91	2010	2,65	1999
		4,52	2011	0,34	2000

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي : (البنك الدولي، 2023)

الملاحق

الملحق رقم (02) : تطور الكتلة النقدية (M 2) في الجزائر في الفترة (1990 - 2020)

الوحدة : مليار \$

التغيير نمو (%) الكتلة النقدية	الكتلة النقدية (M 2)	السنوات	التغيير نمو (%) الكتلة النقدية	الكتلة النقدية (M 2)	السنوات	التغيير نمو (%) الكتلة النقدية	الكتلة النقدية (M 2)	السنوات
10,9	10 015,10	2012	22,3	2473,52	2001	11,3	343,01	1990
8,4	11 941,50	2013	17,3	2901,53	2002	21,1	415,27	1991
14,4	13 686,80	2014	15,6	3354,42	2003	24,2	515,90	1992
0, 1	13 704,50	2015	11,4	3738,04	2004	21,6	627,43	1993
0,8	13 816,30	2016	11,2	4157,59	2005	15,3	723,51	1994
8,4	14 974,60	2017	18,7	4933,74	2006	10,5	799,56	1995
11,1	16 636,70	2018	21,5	5994,61	2007	14,4	915,06	1996
-0,8	16 506,60	2019	16,0	6955,97	2008	18,2	1081,51	1997
7,5	17 740,00	2020	3,1	7173,05	2009	47,2	1592,46	1998
			15,4	8280,74	2010	12,4	1789,35	1999
			19,9	9929,19	2011	13,0	2022,53	2000

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات التالية : (LA BANQUE D'ALGERIE, 2022)

الملاحق

الملحق رقم (03): المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك (CPI) و معدل التضخم في الفترة 1990 – 2020

معدل تضخم اسعار الاستهلاك (%)	CPI	السنوات	معدل تضخم اسعار الاستهلاك (%)	CPI	السنوات	معدل تضخم اسعار الاستهلاك (%)	CPI	السنوات
9,7	163,50	2012	3,5	100	2001	20,2	20,8	1990
4,1	170,30	2013	2,6	102,6	2002	25,5	26,1	1991
3,9	176,80	2014	3,7	106,4	2003	30	34,2	1992
4,4	184,60	2015	4,2	110,9	2004	21,6	41,5	1993
5,8	195,30	2016	2,8	113,9	2005	31,7	54,7	1994
5,9	206,90	2017	1,8	116	2006	28,4	70,2	1995
3,5	214,20	2018	4,3	121	2007	20,3	84,5	1996
2,4	219,20	2019	5,1	127,2	2008	6,1	89,6	1997
2,1	223,8	2020	6,5	135,5	2009	6,2	95,2	1998
			4,1	141	2010	2,1	97,3	1999
			5,8	149,1	2011	0,6-	96,6	2000

المصدر : (Office National des Statistiques, 2021, pp. 34 -43) و (Office National des Statistiques, 2016, pp. 33-42) و (Office National des Statistiques, 2020, pp. P.P: 34-43) و (Office National des Statistiques, 2023)

الملاحق

الملحق رقم 04 : حساب معامل الاستقرار النقدي في الجزائر في الفترة 1990 – 2020

السنوات	معدل تضخم اسعار الاستهلاك	معامل الاستقرار النقدي للفرق بين نمو كل من الكتلة النقدية و الناتج المحلي B_2	معامل الاستقرار النقدي B	نمو الكتلة النقدية (%)	نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة
1990	20,2	10,5	14,1	11,3	0,8
1991	25,5	22,5	-17,6	21,1	-1,2
1992	30,0	22,4	13,5	24,2	1,8
1993	21,6	23,7	-10,3	21,6	-2,1
1994	31,7	16,2	-17,0	15,3	-0,9
1995	28,4	6,7	2,8	10,5	3,8
1996	20,3	10,3	3,5	14,4	4,1
1997	6,1	17,1	16,5	18,2	1,1
1998	6,2	42,1	9,3	47,2	5,1
1999	2,1	9,2	3,9	12,4	3,2
2000	-0,6	9,2	3,4	13,0	3,8
2001	3,5	19,3	7,4	22,3	3,0
2002	2,6	11,7	3,1	17,3	5,6
2003	3,7	8,4	2,2	15,6	7,2
2004	4,2	7,1	2,7	11,4	4,3

الملاحق

5,9	11,2	1,9	5,3	2,8	2005
1,7	18,7	11,0	17,0	1,8	2006
3,4	21,5	6,3	18,1	4,3	2007
2,4	16,0	6,7	13,6	5,1	2008
1,6	3,1	2,0	1,5	6,5	2009
3,6	15,4	4,3	11,8	4,1	2010
2,9	19,9	6,9	17,0	5,8	2011
3,4	10,9	3,2	7,5	9,7	2012
2,8	8,4	3,0	5,6	4,1	2013
3,8	14,4	3,8	10,6	3,9	2014
3,7	0,3	0,1	-3,4	4,4	2015
3,2	0,8	0,3	-2,4	5,8	2016
1,3	8,4	6,4	7,1	5,9	2017
1,4	11,1	7,9	9,7	3,5	2018
0,8	4,1	5,1	3,3	2,4	2019
-5,1	7,5	6,9	5,8	2,1	2020

المصدر : (LA BANQUE MONDIALE, 2010)

- الكتلة النقدية من الجدول رقم 01 و معدل تضخم اسعار الاستهلاك من الجدول رقم 03

الملاحق

الملحق رقم 05 : تطور الواردات في الجزائر في الفترة 1990-2020

الوحدة: مليار دولار\$

الواردات	السنوات	الواردات	السنوات
20,68	2006	9,8	1990
26,35	2007	7,8	1991
37,993	2008	8,3	1992
37,402	2009	7,99	1993
38,885	2010	9,15	1994
46,927	2011	10,1	1995
51,569	2012	9,09	1996
54,99	2013	8,13	1997
59,67	2014	8,63	1998
52,649	2015	8,96	1999
49,437	2016	9,35	2000
48,981	2017	9,48	2001
48,57	2018	12,01	2002
22,147	2019	13,32	2003
20,5	2020	17,95	2004
		19,86	2005

المصدر: (الديوان الوطني للإحصائيات) و (السعيد، 2021، صفحة 317)

الملاحق

الملحق رقم (06): تطور الرقم القياسي للقيم الموحدة للسلع عند الاستيراد

السنوات	المؤشر القياسي (1994=100)	نمو المؤشر للواردات
1994	100	
1995	125,2	25,2
1996	148,9	18,9
1997	136,9	-8,1
1998	136,1	-0,6
1999	134,4	-1,2
2000	139,8	4,0
2001	135,5	-3,1
2002	136	0,4
2003	141,1	3,8
2004	154	9,1
2005	164,9	7,1
2006	171,8	4,2
2007	187	8,8
2008	214,2	14,5
2009	208,9	-2,5
2010	211,4	1,2

الملاحق

23,5	261	2011
-1,6	256,7	2012
1,1	259,5	2013
-0,7	257,6	2014
3,3	266	2015
3,4	275	2016
7,7	296,3	2017
11,5	330,43	2018
0,9	333,30	2019
0,9	336,17	2020

المصدر : (السعيد، 2021، صفحة 318)

الملاحق

الملحق رقم (07) : تطور سعر الصرف (متوسط الفترة) للدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال (1990 – 2020)

النمو في سعر الصرف %	معدل التضخم المحلي %	سعر الصرف الدينار مقابل الدولار (دج/\$)	السنوات
17,7	20,2	9,0	1990
106,2	25,5	18,5	1991
18,2	30,0	21,8	1992
6,9	21,6	23,3	1993
50,2	31,7	35,1	1994
36,0	28,4	47,7	1995
14,9	20,3	54,7	1996
5,4	6,1	57,7	1997
1,8	6,2	58,7	1998
13,3	2,1	66,6	1999
13,0	-0,6	75,3	2000
2,6	3,5	77,2	2001
3,2	2,6	79,7	2002
-2,9	3,7	77,4	2003
-6,9	4,2	72,1	2004
1,7	2,8	73,3	2005
-0,9	1,8	72,6	2006

الملاحق

-4,6	4,3	69,3	2007
-6,8	5,1	64,6	2008
12,5	6,5	72,6	2009
2,4	4,1	74,4	2010
-1,9	5,8	72,9	2011
6,3	9,7	77,5	2012
2,4	4,1	79,4	2013
1,5	3,9	80,6	2014
25,0	4,4	100,7	2015
8,7	5,8	109,4	2016
1,4	5,9	111,0	2017
5,1	3,5	116,6	2018
2,4	2,4	119,4	2019
6,2		126,8	2020

المصدر: (LA BANQUE MONDIALE, 2010)

الملاحق

الملحق رقم (08): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة الممتدة (1990 – 2020)

الوحدة : مليون دولار أمريكي

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
القيمة	40	80	30	0	0	0	270	260	607	292
2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
280	1113	1065	638	885	1146	1888	1744	2632	2754	2301
2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
2581	1499	1697	1507	584-	1636	1232	1474	1382	1143	

المصدر : (تقرير الاستثمار العالمي ، 2023)

الملاحق

الملحق رقم (09): الحصيلة القطاعية لتدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2002 – 2018

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	13	% 1.44	5768	%0.23	641	%0.48
البناء	142	%15.76	82593	%3.28	23928	%17.91
الصناعة	558	%61.93	2050277	%81.37	81413	%60.95
الصحة	6	%0.67	13572	%0.54	2196	%1.64
النقل	26	%2.89	18966	%0.75	2407	%1.80
السياحة	19	%2.11	128234	%5.09	7656	%5.73
الخدمات	136	%15.09	130980	%5.20	13842	%10.36
الاتصالات	1	%0.11	89441	%3.55	1500	%1.12
المجموع	901	%100	2519831	%100	133583	%100

المصدر: نقلا عن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار)

الملاحق

الملحق رقم (10): نتائج اختبار الانحدار البسيط بالمربعات الصغرى OLS

Dependent Variable: IDE
Method: Least Squares
Date: 05/24/23 Time: 05:34
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	-51751951	14820910	-3.491820	0.0016
C	1.46E+09	1.86E+08	7.823210	0.0000
R-squared	0.295994	Mean dependent var		1.01E+09
Adjusted R-squared	0.271718	S.D. dependent var		8.87E+08
S.E. of regression	7.57E+08	Akaike info criterion		43.79050
Sum squared resid	1.66E+19	Schwarz criterion		43.88301
Log likelihood	-676.7527	Hannan-Quinn criter.		43.82066
F-statistic	12.19281	Durbin-Watson stat		0.899696
Prob(F-statistic)	0.001558			

المصدر : مخرجات برنامج (Eviews)

